البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

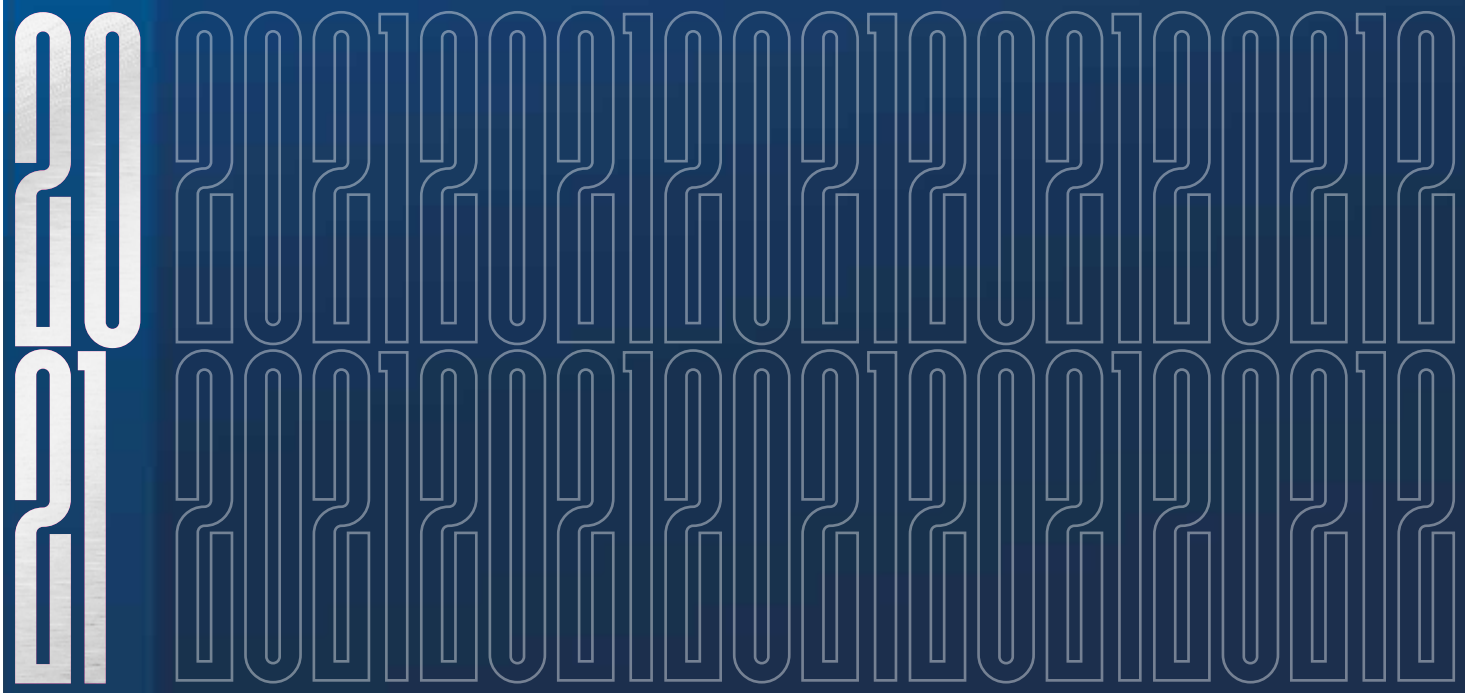

2021

التقرير السنوي

التقرير السنوي
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

رسالة ورؤية البنك	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١٠–١٣
أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٦–١٨
ثانياً: تقرير مجلس الإدارة	٢١–٥٢
ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات	٥٣–١٥٠
رابعاً: تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك	١٥١–١٥٨
خامساً: دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة	١٥٩–١٩٨
سادساً: عناوين الفروع والمكاتب	١٩٩–٢٠١

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبّي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

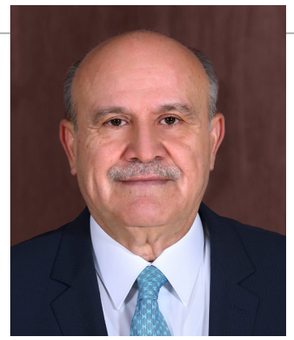

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس إدارة (غير مستقل)

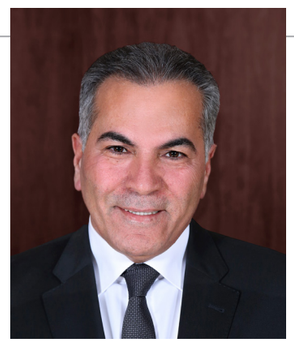

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبو غوش

(غير مستقل)

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال (غير مستقل)

شركة الأردن الأولى للاستثمار / عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" (غير مستقل)

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

(غير مستقل)

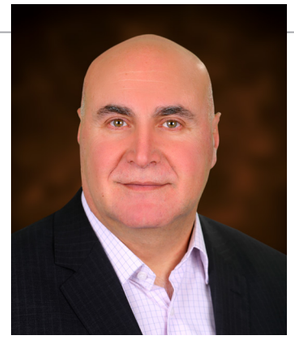

معالي السيد مهند شحاده خليل خليل

تم تقديم الاستقالة بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/١٥

عضو مجلس إدارة (مستقل)

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)

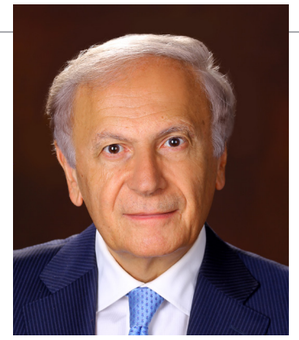

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام

عضو مجلس إدارة (مستقل)

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح

عضو مجلس إدارة (مستقل)

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

يسرني أن أستعرض معكم التقرير السنوي الثامن عشر للبنك التجاري الأردني عن العام ٢٠٢١، والذي شهد الكثير من التغيرات والتطورات والمنجزات، على مستوى البنك التجاري، وعلى مستوى القطاع المصرفي، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، رغم استمرار جائحة كورونا، والتي ما زالت تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد وعلى مختلف نواحي الحياة، وذلك بعد مرور ما يقرب من العامين على بدئها وانتشارها.

الجائحة اتسع أثرها ليطول مختلف دول العالم، ويشمل شتى المجالات، مما استدعى من الدول على مستوى الحكومات والبنوك المركزية، اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية لاحتواء الجائحة، والتخفيف من آثارها الاقتصادية والمعيشية على الأفراد وعلى المجتمع ككل وبكافة فئاته، مع توجيه هذه الإجراءات والتدابير بشكل أكبر للفئات الأكثر تضرراً بالجائحة، كذلك كان الهدف من هذه الإجراءات حماية الأفراد وتوفير الرعاية الصحية الملائمة لهم، إضافة إلى حماية الاقتصاد والأسواق المالية من الركود والانهيار، ورغم دور هذه الإجراءات والتدابير الإيجابي، إلا أنه كان لها بعض الآثار السلبية، فالإغلاقات (للحدود، وللقطاعات الاقتصادية)، وتشديد إجراءات التنقل، وفرض إجراءات مشددة عند التعامل والتواصل، سواء في أمور الحياة الاعتيادية أو في بيئة الأعمال، أثرت على سلاسة وحركة النشاط الاقتصادي، رغم تخفيف بعض من هذه الإجراءات لاحقاً، وبعد مرور فترة من الزمن من بدء الجائحة.

في الأردن كانت الآثار السلبية أكثر حدّة ومن عدة جوانب، كونها تزامنت مع ضعف عام في أغلب المؤشرات الاقتصادية، حيث هناك العجز المزمن في المالية العامة، وفي الحساب الجاري، وفي الميزان التجاري، ومعدلات بطالة مرتفعة، ومعدلات نمو متواضعة للناتج المحلي، وغيرها، إلا أنه وبحمد الله، تم اجتياز المنعطف الصعب من آثار الجائحة، وأخذ الكثير من الأمور بالتحسن، وأخذت بعض القطاعات بالتعافي، وعادت الحياة لطبيعتها في الكثير من الجوانب، رغم استمرار بعض من الآثار السلبية، ويرجع السبب في هذا التحسن إضافة إلى التدابير والإجراءات الحكومية، وإجراءات وقرارات البنك المركزي إلى زيادة الوعي والفهم لدى الأفراد والمجتمع والجهات الصحية لطبيعة الوباء، وكيفية التعامل معه والوقاية منه من خلال التدابير الوقائية والاحترازية التي تم فرضها والعمل بها، ويعود ذلك أيضاً إلى توفر لقاحات لهذا الوباء، وإلزامية أخذها للكثير من الأفراد والفئات وخاصة للعاملين في النشاط الاقتصادي، وفي مجال الصحة، وفي مجال التعليم (طلاباً ومعلمين)، ولأي فرد من المجتمع عند مراجعة أي من المؤسسات والشركات العامة أو الخاصة.

وساعد في التخفيف من وطأة تأثير الوباء إضافة لذلك، وما يمكن اعتباره من الآثار الإيجابية لانتشار الوباء، هو توجه العديد من الأفراد والشركات إلى التعاملات الإلكترونية، وتشجيع الشركات والمؤسسات لعملائها وموظفيها على العمل بها، كذلك انتشرت التجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني، وزاد استخدام التطبيقات الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل ملحوظ، كما ساهمت الجائحة بتسريع وتيرة التحول الرقمي، وما تحقيق الشركات العالمية التي تتعامل بالتطبيقات الذكية، وشركات البرمجيات، وشركات التكنولوجيا، لهذا النمو الهائل في أرباحها وفي قيمها السوقية وفي تربعها على قمة الشركات للعام ٢٠٢١ إلا دليل على ذلك.

العام ٢٠٢١ وكما ذكرنا سابقاً، شهد تحسناً في النشاط الاقتصادي وللعديد من القطاعات، إلا أن بعض القطاعات ما زالت تعاني من آثار الجائحة ومن الإجراءات التي استمر العمل بها، وكذلك بسبب التغير في عادات وسلوكيات الأفراد وخاصة الاقتصادية منها، ومن هذه القطاعات وعلى سبيل المثال قطاع السياحة، وقطاع النقل. أما القطاع المصرفي ورغم تحسن نتائجه للعام ٢٠٢١، إلا أن الاستمرار في بعض القرارات التي تم اتخاذها في بداية الجائحة، ما زالت تؤثر عليه وعلى نتائجه، مثل الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة على التسهيلات، وتأجيل الأقساط، واستمرار العمل بالتدابير الصحية الملزمة، وذلك دون إغفال الدور الإيجابي لهذه القرارات والإجراءات على القطاع المصرفي، بالإضافة لقرارات أخرى مثل خفض نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع. فقد ساهم تأجيل الأقساط بالتخفيف من أعباء الديون على المقترضين، فيما ساهم خفض معدل الاحتياطي النقدي على الودائع بتوفر سيولة إضافية للقطاع المصرفي، وكان لهذه المساهمة إضافة إلى خفض أسعار الفائدة أثر على تحفيز الإقراض والاقتراض، كما أن الإجراءات الوقائية الملزمة وضرورة أخذ اللقاحات، ساهمت في حماية العملاء والموظفين وعائلاتهم على حد سواء من الوباء، وساهمت بالحد من سرعة انتشاره.

البنك التجاري بدوره شهد تحسناً في نتائجه للعام ٢٠٢١ وخاصة في التسهيلات، وصافي الأرباح، فقد نما إجمالي التسهيلات بنسبة ٨,٩%، وذلك في نهاية العام ٢٠٢١ عن نهاية العام ٢٠٢٠، أما صافي الربح فقد نما للعام ٢٠٢١ عن العام ٢٠٢٠ بمعدل مرتفع، وبلغ في نهاية العام ٢٠٢١ ما يقارب ٧ مليون دينار.

أما ودائع العملاء فقد نمت بنسبة ٣,٦% في نهاية العام ٢٠٢١ عن العام ٢٠٢٠، النمو في التسهيلات لدينا بمعدل أعلى من القطاع المصرفي (حيث نمت التسهيلات لدى القطاع المصرفي بنسبة ٤,٩% للعام ٢٠٢١ عن العام ٢٠٢٠)، أدى إلى زيادة حصتنا السوقية في التسهيلات إلى ٢,٨٧% في نهاية العام ٢٠٢١، مقابل ٢,٧٦% للعام ٢٠٢٠، فيما تراجعت حصتنا من الودائع من ٢,٥٤% للعام ٢٠٢٠ إلى ٢,٤٥% للعام ٢٠٢١، نتيجة لانخفاض معدل نمو الودائع لدينا بالمقارنة مع معدل النمو للقطاع المصرفي (فقد بلغ معدل النمو للقطاع المصرفي ٧,٤% وذلك في نهاية العام ٢٠٢١).

والجدير بالذكر أنه ورغم انخفاض معدلات النمو في الودائع لدينا مقارنة مع القطاع المصرفي خلال العام ٢٠٢١، إلا أن هذا الانخفاض كان في الودائع طويلة الأجل (ذات التكلفة المرتفعة)، حيث نمت هذه الودائع بمعدلات نمو أقل من معدلات النمو للحسابات منخفضة التكلفة (الحسابات الجارية والتوفير)، مما زاد من مساهمة الودائع منخفضة التكلفة في تركيبة الودائع مقابل انخفاض مساهمة الودائع لأجل، الأمر الذي انعكس على جودة محفظة الودائع، وعلى الأرباح بشكل إيجابي.

في جانب حقوق الملكية، حقق البنك معدلات نمو للعام ٢٠٢١ أفضل من العامين ٢٠٢٠ و٢٠١٩ أيضاً، حيث بلغ معدل النمو لحقوق الملكية للعام ٢٠٢١ ما نسبته ٥,٥% مقابل ٠,٢%، و٣,٨% للعامين ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي، والتحسن في معدلات النمو لحقوق الملكية نتيجة طبيعية للتحسن في أرباح البنك.

أعزائي المساهمين،

إن النتائج المالية المتحققة والتي كانت أفضل في عدة جوانب من الأعوام السابقة، ومن القطاع المصرفي، ومن الأهداف التي وضعت في بداية العام ٢٠٢١، ما هي إلا انعكاس للخطط والأعمال التي حقّقها البنك وقام بها خلال العام ٢٠٢١، والتي من أبرزها:

التوسع والانتشار وعكس الصورة الذهنية الإيجابية:

استمر البنك في خطته في التوسع والانتشار المدروس، والتي شملت مناطق مختلفة في المملكة، حيث تم في العام ٢٠٢١ افتتاح ٤ فروع جديدة، ٣ منها فروع إكسبرس في مناطق (العبدلي، الحي الشرقي/ إربد، وطبربور) – وفروع إكسبرس، هي فروع تقدم الخدمات لعملاء الأفراد حصراً، وتعمل بأوقات دوام مرنة، (وهي ذات تكاليف تأسيس وتشغيل أقل من الفروع الاعتيادية) –إضافة إلى فرع في مرج الحمام، صاحب هذا الانتشار من قبل البنك التركيز على نوعية العملاء، وجودة الخدمات المقدمة لهم (وخاصة الخدمات الإلكترونية).

وإضافة إلى افتتاح فروع جديدة، يقوم البنك بنقل فروع موجودة إلى أماكن أفضل وأقرب وأنسب لتقديم الخدمات للعملاء، وخلال العام ٢٠٢١، تم نقل فرع القويسمة إلى موقعه الجديد، (مع التخطيط لنقل فروع أخرى في الأعوام القادمة). كذلك وفي سبيل رفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وفي خطوة من البنك لترشيد النفقات التشغيلية، مع عدم التأثير على خدمة العملاء، تم دمج فرعين هما عمّان وأبو نصير مع فرعي جبل عمان والجبيهة على التوالي، وتم إغلاق الفرعين المدمجين بعد أن تم نقل حساباتها إلى الفروع التي تم الدمج معها، وبافتتاح الفروع الأربعة المبينة سابقاً، وإغلاق فرعين يصبح عدد الفروع القائمة في البنك ٣٤ فرعاً موزعة على مختلف محافظات المملكة.

أيضاً وإلى جانب التوسع والانتشار في الفروع، قام البنك بتركيب ٣ صرافات آلية خارجية خلال العام ٢٠٢١، ليرتفع عدد الصرافات الآلية الخارجية إلى ٣٢ صراف آلي، إضافة إلى الصرافات الآلية المتواجدة في الفروع والبالغ عددها ٣٤ صرافاً، وتقدم هذه الصرافات، أغلب الخدمات المصرفية المتاحة فيها للعملاء.

الخدمات المقدمة للعملاء:

يعتبر العميل محوراً أساسياً في العملية المصرفية، بل وركيزته الأهم، وبالتالي فإن تقديم الخدمات المميزة والمتطورة التي تتوافق مع احتياجاته ورغباته هي محور اهتمام البنك، ومن الأمور التي يركز عليها ويضعها في مقدمة أولوياته. وفي هذا المجال قام البنك خلال العام ٢٠٢١ بطرح عدد من المنتجات الجديدة للعملاء، مع التركيز على الخدمات الإلكترونية وقنوات تقديمها، والبطاقات المصرفية (إضافة للعديد من المميزات لها)، بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة من الصرافات الآلية (إضافة العديد من الخدمات إليها)، رافق ذلك تطوير الخدمات المقدمة مباشرة من داخل الفروع، كل ذلك أسهم بتعزيز موقع البنك التنافسي في السوق، كما وساهم في زيادة نمو الأنشطة، وزيادة عدد العملاء لدى البنك.

ومن أبرز ما حققه البنك في هذا المجال زيادة ودائع الأفراد بنسبة ٥,٣% وبقيمة ١٨ مليون دينار، كذلك نمو أرصدة حسابات التوفير بنسبة ٨,٣% وبمبلغ ١٧ مليون دينار، إضافة إلى استقطاب ٥ آلاف عميل، وفي مجال الخدمات الإلكترونية وتعزيز التحول الرقمي، نما عدد مشتركي تطبيق تجاري موبايل بنسبة ٦٩%، فيما نمت محفظة البطاقات الائتمانية بنسبة ٢٦% نهاية العام ٢٠٢١ عن نهاية العام السابق، وهذا النمو انعكس بالإيجاب على نتائج البنك وأرباحه.

وكون العملاء وبكافة فئاتهم هم موضع عناية البنك، وتقديم الخدمات المصرفية لهم بالطريقة المناسبة والملائمة حق لهم، وانسجاماً مع تعليمات البنك المركزي، قام البنك بتوفير ممرات في مختلف فروعه ومبانيه لذوي الاحتياجات الخاصة، لتسهيل تعاملهم مع البنك بالطرق الملائمة ودون تمييز بين العملاء.

وبهدف سعي البنك في الاستمرار بخدمة عملائه على أحسن وجه واستمرار التواصل معهم، ومع بقاء فرض بعض الإجراءات الوقائية على البنوك بداية العام ٢٠٢١، ومن ضمنها العمل بالحد الأدنى من الموظفين، استمر البنك بتفعيل وتطبيق خطة استمرارية العمل، وذلك من خلال العمل بالنسبة المحددة من البنك المركزي للموظفين في مباني وفروع البنك، والدوام عن بعد لباقي الموظفين، وبالتناوب فيما بينهم. كذلك قام البنك وكإجراء احترازي إضافي بتوزيع الموظفين الذين يعملون في نفس مكان العمل على مواقع أخرى تم إعدادها لهذه الغاية حتى لا يتوقف العمل في أي موقع في حال حدوث إصابات (كورونا) في أحد المواقع.

تطوير الأعمال الداخلية:

استمر البنك – رغم الظروف التي ألمت بالنشاط الاقتصادي وأثرت على السوق المصرفي – بتطوير أعماله وأنظمته الداخلية، وكان التركيز منصباً على تطوير وتحديث البنية التحتية للبنك وعلى النظام البنكي، وعلى البرامج والأنظمة التي تساهم في تقديم الخدمات الإلكترونية وقنوات تقديمها للعملاء، ودعم المسعى في التحول الرقمي، وتطبيق الأتمتة الشاملة لكافة أعمال البنك، حيث تم تطوير وتطبيق العديد من الأنظمة والخدمات والأعمال (سواء من قبل الشركات الخارجية ومزودي الخدمات، أو داخلياً من قبل موظفي البنك)، كذلك قام البنك وفي سبيل حماية عملائه وبياناتهم من السرقة والعبث بالتركيز على جانب الأمن السيبراني وتعزيزه، والالتزام بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية الخاصة بذلك ومنها على سبيل المثال، «تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDPR»، كما قام البنك خلال العام ٢٠٢١ بتجديد شهادة «الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية –PCI DSS»، بهدف توفير أقصى درجات الحماية والأمان لعملائه فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية.

وللحفاظ على استمرارية تطوير أعمال البنك وتماشيه مع أفضل الممارسات المصرفية، تم القيام بمراجعة أدلة وسياسات

وإجراءات العمل والأوصاف الوظيفية وتحديد متطلبات الوظائف، وتعديل ما تطلب منها ذلك، كما قام البنك بمراجعة الهياكل التنظيمية على مستوى البنك وعلى مستوى عدد من محطات العمل، والتعديل عليها (ما لزم الأمر)، وبالشكل الذي يسهل التواصل بين الموظفين، ويساهم بتقديم الخدمات للعملاء على أكمل وجه.

الجانب الرقابي:

حماية لموارده وممتلكاته، وحفاظاً على عملائه وأموالهم ومصالحهم، والتزاماً منه بتحقيق وتطبيق متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية (داخلياً وخارجياً)، وكون حدوث ووجود المخاطر في العمل المصرفي أمر لا مفر منه، أولى البنك جانب الضبط والرقابة وإدارة المخاطر العناية والاهتمام، وذلك من خلال الدوائر ذات العلاقة (المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي) وبالتعاون مع كافة العاملين في البنك، وبعد التنسيق والتوجيه من قبل لجان البنك المختصة، والتي تشرف على عمل هذه الدوائر.

الموارد البشرية:

رغم ظروف جائحة كورونا، استمر البنك في استقطاب الموظفين وضمن الآليات المتبعة (وحسب الحاجة)، كذلك استمر البنك في عملية الإحلال الوظيفي، وذلك بهدف إعطاء الأولوية لتسلم المهام الإدارية لموظفي البنك، مع الالتزام بمبدأ الأحقية والأفضلية في الترفيعات، كذلك استمر البنك في منح موظفيه العديد من الميزات والمنافع. ومع استمرار جائحة كورونا وآثارها، عمل البنك على التركيز على الجوانب المتعلقة بحماية الموظفين وعائلاتهم من آثار الوباء، وذلك من خلال فرض إجراءات وقائية واحترازية ملزمة للموظفين، والتركيز على التباعد الجسدي، والتعقيم المستمر لكافة مباني ومرافق البنك، والعمل بإجراءات العمل عن بعد، وتوزيع الموظفين في أماكن عمل متباعدة، ومع اكتشاف لقاحات للمرض، ألزم البنك موظفيه بضرورة الحصول عليها، كما وفرها للموظفين وعائلاتهم (لمن يرغب منهم ولم يحصل على المطعوم)، وذلك كله ضمن التعليمات التي أقرتها الحكومة الأردنية والبنك المركزي في التعامل مع هذا الظرف.

أعزائي المساهمين،

إن اهتمام البنك وتركيزه على تحقيق النتائج الإيجابية والإنجازات التشغيلية والمالية التي تتوافق مع استراتيجيته، وتحقق مصالح المساهمين والعاملين في المؤسسة، لم يمنع البنك من الالتفات لدوره في خدمة المجتمع وأفراده كونه جزءاً لا يتجزأ من هذا المجتمع، كما حرص البنك على دعم الأنشطة والمبادرات التي تحافظ على البيئة وتوفر الحماية لها.

ومن الأنشطة التي قام بها البنك في مجال المسؤولية المجتمعية وعلى سبيل المثال لا الحصر، توزيع طرود الخير في رمضان، دعم ورعاية وتبني العديد من المبادرات التي تهتم بالبيئة وتهدف إلى حمايتها، كذلك دعم والمشاركة في الكثير من الأنشطة والفعاليات وفي شتى المجالات من ثقافية واجتماعية وفنية، وعلى وجه الخصوص في مجال الصحة وإجراءات التعامل مع وباء كورونا (نظراً لطبيعة الظرف).

وأيضاً كان للبنك مساهمات عدة في دعم العديد من المؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية والرياضية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك كان هناك تواصل وتعاون مع مختلف المواقع الإلكترونية لتعزيز صورة البنك الإيجابية، وبيان دوره في خدمة المجتمع، وقد تجاوز حجم التبرعات المقدمة من البنك لمختلف مؤسسات وهيئات المجتمع المدني والمحلي، وفي دعم ورعاية الأنشطة ذات العلاقة بخدمة المجتمع والبيئة ٣٢٠ ألف دينار.

أعزائي المساهمين،

وقبل الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تحقيق هذه النتائج، وفي مقدمتهم عملائنا الكرام على ثقتهم الغالية، كما أتقدم بالشكر للسادة مجلس إدارة البنك الموقر على دعمهم المتواصل، كما وأشكر الزملاء العاملين في مؤسستنا المعطاء من إدارة تنفيذية وموظفين، والذين عملوا كأسرة واحدة في سبيل رفع اسم وسمعة البنك، وسعيهم لتحقيق أفضل النتائج، كما لا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر لكل من السادة البنك المركزي الأردني، والسادة هيئة الأوراق المالية، والسادة جمعية البنوك والذين لم يتوانوا عن تقديم النصح والمشورة، وتسخير خبراتهم العالية في خدمة القطاع المصرفي وتطويره.

وختاماً، أتمنى من الله العلي القدير أن يكون قادم الأعوام حافلاً بالمزيد من الخير والعطاء والازدهار لمؤسستنا العزيزة على قلوبنا، وأن تحقق طموحاتها وتطلعاتها، وأن ينعم وطننا بالخير والأمان والاستقرار في ظل ملكه المفدى، وولي عهده المحبوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الاسم	المسمى الوظيفي
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار
منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (لغاية ٢٠٢١/١٢/٣٠)
سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية
وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية (لغاية ٢٠٢١/٠١/١٤)

مدراء الدوائر الرقابية	
الاسم	المسمى الوظيفي
محمود إبراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام
ناديا فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر (اعتباراً من ٢٠٢٢/٠١/١٠)

تقرير مجلس الإدارة

مدراء الدوائر في البنك	
الاسم	المسمى الوظيفي
إبراهيم عمر إبراهيم العلمي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة والصغيرة
جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي
ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة تسهيلات التجزئة (اعتباراً من ٢٠٢١/٠٤/١٨)
زياد أحمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
سلام فواز سليمان مزهر	مدير دائرة المبيعات المباشرة (اعتباراً من ٢٠٢١/٠٤/٠١)
ضياء الدين محمد أحمد جابر	مدير دائرة الفروع
طارق فضل الله جبرائيل قبعين	مدير دائرة الخدمات التجارية (اعتباراً من ٢٠٢١/٠١/٢٥)
علاء صابر أحمد شوبكي	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون
لانا محمد شعبان أبو خضره	مدير دائرة العمليات المركزية
ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
محمد أحمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة المتابعة والتحصيل
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
هيثم أمين خليل حموري	مسؤول قسم المساهمين (مكلف اعتباراً من ٢٠١٩/١٢/٠٣)

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(١)/أ: أنشطة البنك الرئيسية:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(١)/ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

١. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (٣٨٤).

٢. يبلغ عدد موظفي البنك (٧٠٤) موظفاً كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

الأعداد كما في ٢٠٢١/١٢/٣١

الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٤٨٠
الفرع الرئيسي	١٤
فرع ضاحية الياسمين	٦
فرع إكسبرس ضاحية النخيل	٣
فرع إكسبرس أبو السوس	٣
فرع مرج الحمام	٥
فرع المدينة الرياضية	٦
فرع المجمع التجاري	٦
فرع جبل عمان	٧
فرع جبل الحسين	٩
فرع شارع مكة	٦
فرع الشميساني	٧
فرع الصويفية	١١
فرع اليرموك	٥
فرع القويسمة	٦
فرع ماركا	٨
فرع إكسبرس طبربور	٣
فرع إكسبرس العبدلي	٣
فرع الهاشمي الشمالي	٧
فرع الجبيهة	٨
فرع الفحيص	٥
فرع شارع وصفي التل	٧
فرع السلط	٧
فرع معدي	٥
فرع الزرقاء	٧
فرع الرصيفة	٥
فرع أم أذينة	٥
فرع مأدبا	٧
فرع العقبة	٨
فرع الكرك	٨
فرع إربد	١١
فرع شارع الحصن	٧
فرع إكسبرس الحي الشرقي	٣
فرع الرمثا	٨
فرع المفرق	٨
المجموع	٧٠٤

(١)/ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك:
بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك ٢١,٨٥٧,٨٤٤ دينار.

(٢): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(٣)/أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم.
أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٦/١/١، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧١ ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام ١٩٧٩ والتي تضم تحت مظلتها ٣٣ شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها ٥,٠٠٠ موظف وموظفة.

– حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام ٢٠٠٢.
– حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٧.

الخبرات العملية:
السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

– رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري ٢٠١٤ ولغاية الآن.
– رئيس مجلس إدارة شركة البحر الأحمر لتجارة الغاز.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
– عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلا عن فلسطين.
– رئيس هيئة المديرين في الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
– عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
– رئيس هيئة المديرين في جمعية المحبة اليافية.
– الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
– عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
– مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذوكسية.
– مؤسس ورئيس هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٩/٠٢/٢٠، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني، تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠-٢٠١٢، عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١٠.

الخبرات العملية:
معالي السيد أيمن المجالي رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:
– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة التسهيلات.

٣- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٠٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٠٨/١، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، عمل السيد شريف الرواشدة كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١-١٩٨٧). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧-١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠-٢٠١١)، وحاصل على شهادة (J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
السيد شريف الرواشدة رئيس ونائب وعضو مجلس إدارة في كل من:
– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٩/٠٤/٠١.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٦/٠٤ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠١.
– رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦/٠٦.
– عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٢٩.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠١.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام ٢٠٠٢ ولغاية شهر ٢٠١٤/٠٤.
– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٠٤/٣٠.
– عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٢/٠٤ حتى ٢٠١٤/٠٤.
– عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية ٢٠١٨.
– رئيس هيئة المديرين في شركة المدارس الكندية العالمية.
– رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
– عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
– عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيد شريف الرواشدة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٤- سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ بصفته الشخصية

علماً بأنه تم تسمية السيد عبدالنور عبدالنور ممثلاً لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥ ولغاية تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩.
ولد بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٤، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز/ بريطانيا في عام ١٩٩٧، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام ١٩٩٤، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC، وحاصل على شهادة (J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
السيد عبدالنور عبدالنور هو حالياً:
– المدير العام بالوكالة لشركة برنسلي إنتربرايز من عام ٢٠١٠ ولغاية الآن.
– شريك/ شركة تدريبات لتطوير المهارات.
– عضو مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات.
– رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للأشعة التشخيصية.
– عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
– عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.

حصل على عدة دورات أهمها:
– التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني –لندن.
– شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
– التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
– مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
– عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٥- شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١١/٠٤/٢٠

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»
علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» تم تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩، وتم إعادة تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩.

ولد بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
– عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (٢٠٠٨–٢٠٢١).
– عمل مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٢٠٠٥–٢٠٠٨).
– عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت.
– شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص.
– شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ (١٥–٠٢–٢٠١٠).
– شغل عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ (٢٠١٢/٠٦/٢٨).
– شغل منصب مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من ٢٠١٣/٠٤ ولغاية ٢٠٢٠/٠٩.
– عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من (٢٠٢٠/٠٧/٢٩).

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٦- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٥/١٠ ويمثلها:

سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبوغوش (اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨)
ولد بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥ وحصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة آل البيت عام ٢٠٠١ وحصل على شهادة مدقق داخلي معتمد CIA عام ٢٠٠٧ وشهادة محاسب قانوني أردني مجاز JCPA عام ٢٠١٢.

الخبرات العملية:
– انضم إلى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كمدقق داخلي عام ٢٠٠٥، ويشغل حالياً وظيفة قائم بأعمال وحدة التدقيق الداخلي.
– عمل موظفاً في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الأعوام (٢٠٠٢–٢٠٠٥).
– عمل محاسباً في شركة مستودع أدوية الصباغ خلال العام ٢٠٠٥.
– عمل كضابط تطبيقات مالية في شركة هيوستن ليمتد في عمّان عام ٢٠٠١.
– محاضراً في عدد من الشهادات المهنية (JCPA، CPA، ACCA، CMA، CIA) بالإضافة إلى عدد من المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال والاحتيال، والرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.

كما أن السيد فادي عبدالوهاب أبوغوش عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٧- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية– ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠
ولد بتاريخ ١٩٨٢/٠٤/٠٧، حاصل على درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام ٢٠٠٤ وحاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants – IMA) عام ٢٠١٤، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant – AICPA) عام ٢٠١٨، حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants – ACCA) عام ٢٠١٩، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
– رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق أموال الضمان الاجتماعي منذ ٢٠٢٠/٠٧/٠١ ولغاية الآن.
– رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون ثاني ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٠/٠٦/٣٠.
– رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار من أيار ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٨/١٢/٣١.
– عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين ثاني ٢٠١٧ ولغاية تشرين ثاني ٢٠١٩.
– عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان ٢٠١٧ ولغاية تشرين ثاني ٢٠١٧.

كما أن السيد مؤنس عبدالعال عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٨- سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح
عضو مجلس إدارة – مستقل
تاريخ العضوية: ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

ولد بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٠٤، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمان ١٩٩٥ وحاصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في ٢٠١٧ وجائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي ٢٠١٨ . تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor ٢٠١٤، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، فاز بريادي العام ٢٠١٣ من شركة إرنست أند ينغ E&Y.

كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان ٢٠١٢.

الخبرات العملية:
– يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.
– يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني.
– شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID).

كما أن المهندس ناصر صالح رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٩- سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام
عضو مجلس إدارة – مستقل
تاريخ العضوية: ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

ولد بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠ ويعمل الدكتور هنري عزام حاليًا أستاذاً في المالية ومديرًا لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليان لإدارة الأعمال (OSB)، الجامعة الأمريكية في بيروت. التحق بكلية (OSB) في كانون ثاني ٢٠١٤. وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجلوس عام ١٩٧٧ وحاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٢، وحاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٠.

الخبرات العملية:
– شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من آب ٢٠١٢ إلى أيلول ٢٠١٣.
– شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أيار ٢٠٠٧ حتى تشرين أول ٢٠١٠، حيث كان يشرف على فريق مكون من ٢٥٠ موظفًا يعملون في فروع البنك في دبي و أبو ظبي والرياض والدوحة والبحرين والقاهرة والجزائر.
– كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى ٣١ تمّوز ٢٠١٢.
– أسس «شركة أموال إنفست» وعمل رئيساً تنفيذياً فيها خلال الفترة (٢٠٠٥ –٢٠٠٦).
– شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (٢٠٠١–٢٠٠٤).
– شغل منصب رئيس مجلس إدارة «بورصة دبي العالمية» خلال الفترة (٢٠٠١ –٢٠٠٤).
– شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (١٩٩٨–٢٠٠١).
– شغل منصب نائب المدير العام في «البنك الأهلي التجاري» في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٨).
– شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في البنك التجاري الوطني السعودي، جدة المملكة العربية السعودية (١٩٩٠–١٩٩٨).
– شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (١٩٨٣–١٩٩٠).
– شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل–٢٠١٧.
– عضو مجلس إدارة كعضو مستقل في شركة اقيال للاستثمار–٢٠١٨.

كما أن الدكتور هنري عزام رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.

١٠- معالي السيد مهند شحاده خليل خليل
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية– ٢٠١٩/١٢/٢٢

ولد بتاريخ ١٩٧٠/٠٨/٢٥، حصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤، حصل على شهادة بكالوريوس في علوم الحاسوب «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢.

الخبرات العملية:
– يعمل حالياً المدير العام التنفيذي لشركة الأردن الدولية للتأمين اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠١.
– يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة محطة الإعلام العام المستقلة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤.
– شغل منصب رئيس مجلس إدارة الاستثمارات الحكومية (غير متفرغ).
– رئيس الدائرة الاستثمارية وتطوير الأعمال – مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني.
– شغل منصب وزير الدولة لشؤون الاستثمار (رئيس هيئة الاستثمار) وعضو في فريق الاقتصادي الحكومي.
– شغل منصب مدير عام الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة لفرعي الأردن وفلسطين.
– شغل منصب مدير أول الخدمات المالية الشخصية وإدارة الثروات – إتش إس ب سي بنك الأردن.
– شغل منصب نائب مدير عام بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
– شغل منصب رئيس تنفيذي صندوق الائتمان العسكري.
– شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة صندوق الائتمان العسكري.
– لديه خبرة ٢٣ عاماً في المؤسسات المالية والاستثمارية في كلا القطاعين العام والخاص، يتخللها مجموعة من الأدوار القيادية في كل من الأردن، لبنان، مصر و فلسطين.

كما أن معالي السيد مهند شحادة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

١١- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٩/٠٦/١١

ولد بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢١، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن – المملكة المتحدة عام ٢٠٠٠ وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز – المملكة المتحدة عام ٢٠٠١ وحاصل على بكالوريوس قانون – الأردن/ عمان الأهلية عام ١٩٩٦ وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو حالياً محام ومستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه – محامون مستشارون.

الخبرات العملية:
– خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد أسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

(٣)/ب: أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

١- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام
– تاريخ التعيين: ٢٠١٥/٠٤/٠١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٦٤/٠٨/٢٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/ تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩).

الخبرات العملية:
– نائب مدير عام – بنك الإسكان للتجارة للتمويل – (٢٠١٢ – ٢٠١٥).
– مساعد مدير عام – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٨ – ٢٠١٢).
– رئيس تنفيذي – شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/ المملكة العربية السعودية – (٢٠٠٦– ٢٠٠٨).
– مساعد مدير عام – البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).
– مدير رئيسي – شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (١٩٩٩ – ٢٠٠٤).
– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (١٩٨٩ – ١٩٩٧).

٢- السيد علاء «محمد سليم» عبد الغني القحف
نائب المدير العام

– تاريخ التعيين: ٢٠٠٤/٠٧/٠١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٣/٠٣/١٧.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (٢٠١٢).

الخبرات العملية:
– مديراً لخدمات العملاء والمنتجات – شركة دي إتش أل العالمية منذ عام (١٩٩٥ – ٢٠٠٤).

٣- السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الائتمان

– تاريخ التعيين: ٢٠٠٧/٠٦/١٩.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧١/١٠/٢٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٥).

الخبرات العملية:
– بنك الإنماء الصناعي – (٢٠٠٣– ٢٠٠٤).
– شركة دار الخبرة للاستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٣).

– الشركة الأردنية لضمان القروض – (٢٠٠٠– ٢٠٠٢).
– البنك العقاري المصري – (١٩٩٧– ٢٠٠٠).
– شركة العاربة الدولية – (١٩٩٦– ١٩٩٧).

٤– السيد سليم نايف سليم صوالحة
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

– تاريخ التعيين : ٢٠١٦/٠٣/٠١ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٥/٠٩/٢٠ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج :
– درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٧) .
– درجتي الماجستير في إدارة المشاريع الصغيرة والتسويق من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١) .
– شهادة CMA محاسب اداري معتمد.

الخبرات العملية :
– المدير الاقليمي – فيزا انترناشونال – الأردن والعراق وفلسطين – (٢٠١٤– ٢٠١٦) .
– مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (٢٠٠٨– ٢٠١٤) .
– مدير فرع –Wachovia Bank – (٢٠٠٧–٢٠٠٨) .
– مدير فرع – Washington Mutual – (٢٠٠٤– ٢٠٠٨) .

٥– السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك
مساعد مدير عام المالية
– تاريخ التعيين: ٢٠١٥/٠٦/١٤.
– تاريخ الميلاد: ١٩٦٧/٠٨/٠٥.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٠).
– محاسب قانوني (CPA) عام (١٩٩١).

الخبرات العملية:
– مساعد المدير العام/ المالية لدى بنك الاتحاد (الأردن) – (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) .
– مساعد المدير العام/ المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) .
– مدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) – (١٩٩٣ – ٢٠٠٣).
– محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (١٩٩٢).

٦– السيد وائل «محمد يوسف» عارف رابيه
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
– تاريخ التعيين: ٢٠١٤/٠٨/٢٤.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٧/١١/٠٧.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (١٩٩٩).
– درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (٢٠٠٤).

الخبرات العملية:
– بنك المؤسسة العربية المصرفية – (٢٠٠٦ – ٢٠١٤).
– البنك الأهلي الأردني – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).
– بنك الأردن – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).

٧– السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار
– تاريخ التعيين: ٢٠١٧/١١/١٢.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٩/١٠/١٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (٢٠٠١).

الخبرات العملية:
– مدير أول، رئيس استثمار – بنك صفوة الإسلامي – (٢٠١١– ٢٠١٧).
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) – (٢٠٠٧– ٢٠١١).
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) – (٢٠٠٦– ٢٠٠٧).
– مسؤول دائرة الخزينة – بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (٢٠٠٥– ٢٠٠٦).
– بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (٢٠٠١– ٢٠٠٥).

٨– السيد منير «محمد جمعه» أحمد المحتسب
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (لغاية ٢٠٢١/١٢/٣٠)
– تاريخ التعيين: ٢٠١٨/١١/٢٦.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧١/١٢/٢٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة عمان الأهلية عام (١٩٩٤).

الخبرات العملية:
– مديراً لدعم الحلول – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٤ – ٢٠١٨).
– البنك السعودي للاستثمار – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٩٥ – ٢٠٠٠).

٩– السيد سامي نمر سالم النابلسي
المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية
– تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١٠/٢٠.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٦/١٢/٢٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (٢٠٠١).
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٨).

الخبرات العملية:
– مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المرأسلة – البنك الاستثماري – (٢٠١٠ – ٢٠١٣).
– مدير علاقة رئيسي – البنك العربي – (٢٠٠٣ – ٢٠١٠).
– ضابط أول – البنك الأهلي الأردني – (٢٠٠١ – ٢٠٠٣).

١٠– السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي
مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة
– تاريخ التعيين: ٢٠١٦/٠٦/١٤.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٤/٠٤/٢٤.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (٢٠٠٥).
– دبلوم لغة قانونية – معهد ويستميد – سيدني – أستراليا عام (٢٠٠٣).
– درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٦).

الخبرات العملية:
– مستشار قانوني أول – البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية (٢٠١٣ – ٢٠١٦).
– مستشار قانوني غير متفرغ – الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي – (٢٠٠٨ – ٢٠١٣).
– محامي رئيسي – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٥ – ٢٠١٣).
– محامي الشركة والمستشار القانوني – مجموعة شركات موارد عمان – (١٩٩٩ – ٢٠٠٣).

١١– السيد علاء صابر أحمد شوبكي
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون
– تاريخ التعيين: ٢٠١٧/١٢/٢٠.
– تاريخ الميلاد: ١٩٨٨/١٢/٠٥.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة فيلادلفيا عام (٢٠١٠).

الخبرات العملية:
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠١٠ – ٢٠١٧).

١٢- السيد محمود إبراهيم محمود محمود
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
- تاريخ التعيين: ٢٠١٣/٠٥/٢٦.
- تاريخ الميلاد: ١٩٨٠/٠٨/١٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
- درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (٢٠٠٢).
- درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (٢٠٠٧).
- مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (٢٠٠٨).
- خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية CCP (Certified Compliance Professional) – عام (٢٠١١).

الخبرات العملية:
- مسؤول وحدة الامتثال – بنك الأردن – (٢٠٠٩– ٢٠١٣).
- مشرف تدقيق – شركة الأخوة لتدقيق الحسابات – أعضاء فيINPECT – (٢٠٠٧– ٢٠٠٩).
- رئيس فريق – مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٥).

١٣- السيد أجود شرف الدين علي الروسان
المدقق العام
- تاريخ التعيين: ٢٠١٧/٠٤/٠٢.
- تاريخ الميلاد: ١٩٦٩/٠٨/١٨.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب/ سوريا عام (١٩٩٢).
- درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (١٩٩٧).
- شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية إلينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .
- شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١).

الخبرات العملية:
- رئيس التدقيق الداخلي – بنك ستاندرد تشارترد – الأردن – (٢٠١٦ – ٢٠١٧).
- رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (٢٠٠٩ – ٢٠١٦).
- مدير مراجعة الأداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (١٩٩٧ – ٢٠٠٩).
- محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (١٩٩٣ – ١٩٩٧).

١٤- الآنسة نادية فهد فريد كنعان
مدير دائرة المخاطر (اعتباراً من ٢٠٢٢/٠١/١٠)
- تاريخ التعيين : ٢٠٠٥/٠٩/٢٥.
- تاريخ الميلاد : ١٩٧٧/٠٧/٢٦.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة جرش الأهلية / عام (٢٠٠٠).

الخبرات العملية:
- شركة الاتصالات الأردنية – (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) .

١٥- السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد
نائب المدير العام للأعمال المصرفية (اعتباراً من ٢٠٠٩/٠٩/١٠ ولغاية ٢٠٢١/٠١/١٤).
- تاريخ التعيين: ٢٠٠٩/٠٩/١٠.
- تاريخ الميلاد: ١٩٦٩/٠٢/٢٨.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
- درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٢).
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٨).
- شهادة المحاسب القانوني الأمريكي/ نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩).

الخبرات العملية:
- مدير إدارة أعمال الشركات – كابيتال بنك – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩).
- بنك الإسكان للتجارة و التمويل/ البحرين– (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤).
- بنك BNP PARIBAS/ البحرين – (١٩٩٩ – ٢٠٠٢).
- بنك المؤسسة العربية المصرفية/ نيويورك – عام (١٩٩٩).
- WHINNEY MURRAY & CO– (١٩٩٥ – ١٩٩٦).
- UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD – عام (١٩٩٤).
- WHINNEY MURRAY & CO – (١٩٩٢ – ١٩٩٣).

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:
- استقالة السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد/ نائب المدير العام للأعمال المصرفية بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١٤.
- استقالة معالي السيد مهند شحادة / عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل) بتاريخ (٢٠٢٢/٠١/١٥).

(٤): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم ١% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة										عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم	جهة الرهن
				كما في ٢٠٢١/١٢/٣١	النسبة		عدد الأسهم		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١	النسبة	عدد الأسهم	نسبة الأسهم			
					%		المرهونة					%	المرهونة	المرهونة من المساهمة			
١	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة ٢٥% نورة بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥% مها بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥%	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٪		لا يوجد		لا يوجد	لا يوجد	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪		لا يوجد		لا يوجد	لا يوجد	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ – ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة ٢٣,٢٢٣% ب– نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة ١٠,٢٩٢% ج – البنك التجاري الأردني ٩,٩٦٨% د – فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٩,٣٣٣% ه – فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٧,٠٢٤% و – المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة ١,٩٠٠% ز – فاتن ميشيل فايق الصايغ بنسبة ١,٥٢٧ %	١٤,٤٥٢,٢٦٤	١٢,٠٤٪		١,١٩٩,٩٩٨		٨,٣٠٪	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٤,٧١٥,١٧٢	١٢,٢٦٪	١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٥٪	بنك الاستثمار العربي الأردني
							١,٢٥٠,٠٠٠		٨,٦٥٪	بنك الاتحاد			١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٩٪	بنك الاتحاد		
٤	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٩١٤,٣٤٦	١٠,٧٦٪		١٢,٦٠٠,٠٠٠		٩٧,٥٧٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	١٢,٨١٤,٣٤٦	١٠,٦٨٪	١٢,٦٠٠,٠٠٠	٩٨,٣٣٪	بنك سوسيته جنرال الأردن		
٥	نازي توفيق نخلة القبطي	أردنية	نفسها	٧,٥١٤,٥٩٦	٦,٢٦٪		٧,٤٠٠,٠٠٠		٩٨,٤٨٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	٧,٤٠٠,٠٦٨	٦,١٧٪	٤,٤٠٠,٠٠٠	٥٩,٤٦٪	بنك سوسيته جنرال الأردن		
٦	فارس ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٧,٥٠٠,٠٠٠	٦,٢٥٪		٥,٢٠٠,٠٠٠		٦٩,٣٣٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	٧,٥٠٠,٠٠٠	٦,٢٥٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		
٧	فاتن ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسها	٧,٤٩٠,٠٠٠	٦,٢٤٪		لا يوجد		لا يوجد	لا يوجد	٧,٤٩٠,٠٠٠	٦,٢٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		
٨	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٧,٤٥٩,١٤٩	٦,٢٢٪		٧,٢٥٠,٠٠٠		٩٧,٢٠٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	٧,٤٥٩,١٤٩	٦,٢٢٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		

(٥)/أ: الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته:

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٠
حصتنا السوقية/ تسهيلات	٪٢,٨٧	٪٢,٧٦
حصتنا السوقية/ ودائع	٪٢,٤٥	٪٢,٥٤
حصتنا السوقية/ موجودات	٪٢,٣٧	٪٢,٣٧

(٥)/ب: التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيف:

التصنيف الائتماني	b+	تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)	B
النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني	متزن	تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)	B+
تصنيف المتانة المالية	bb-	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الأجنبية	متزن
تصنيف الدعم	متوسط	مخاطر بيئة الأعمال	b+

(٦): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(٧)/أ: لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

(٧)/ب: لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(٨)/أ: لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

(٨)/ب: معايير الجودة الدولية:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، تم خلال عام ٢٠٢١ الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني، والتي لها الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية، والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- استكمال تطبيق مشروع COBIT 2019 للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI–DSS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- الحصول على شهادة المعيار الدولي ISO 27001 المتعلقة بتلبية متطلبات نظام إدارة أمن المعلومات لدى البنك.
- تلبية متطلبات الامتثال لنظام Swift CSP.
- تلبية متطلبات تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDPR.
- الحصول على شهادة المعيار الدولي ISO 22301 والخاصة بإدارة واستمرارية الأعمال.

(٩): الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:

أ- الهيكل التنظيمي للبنك:

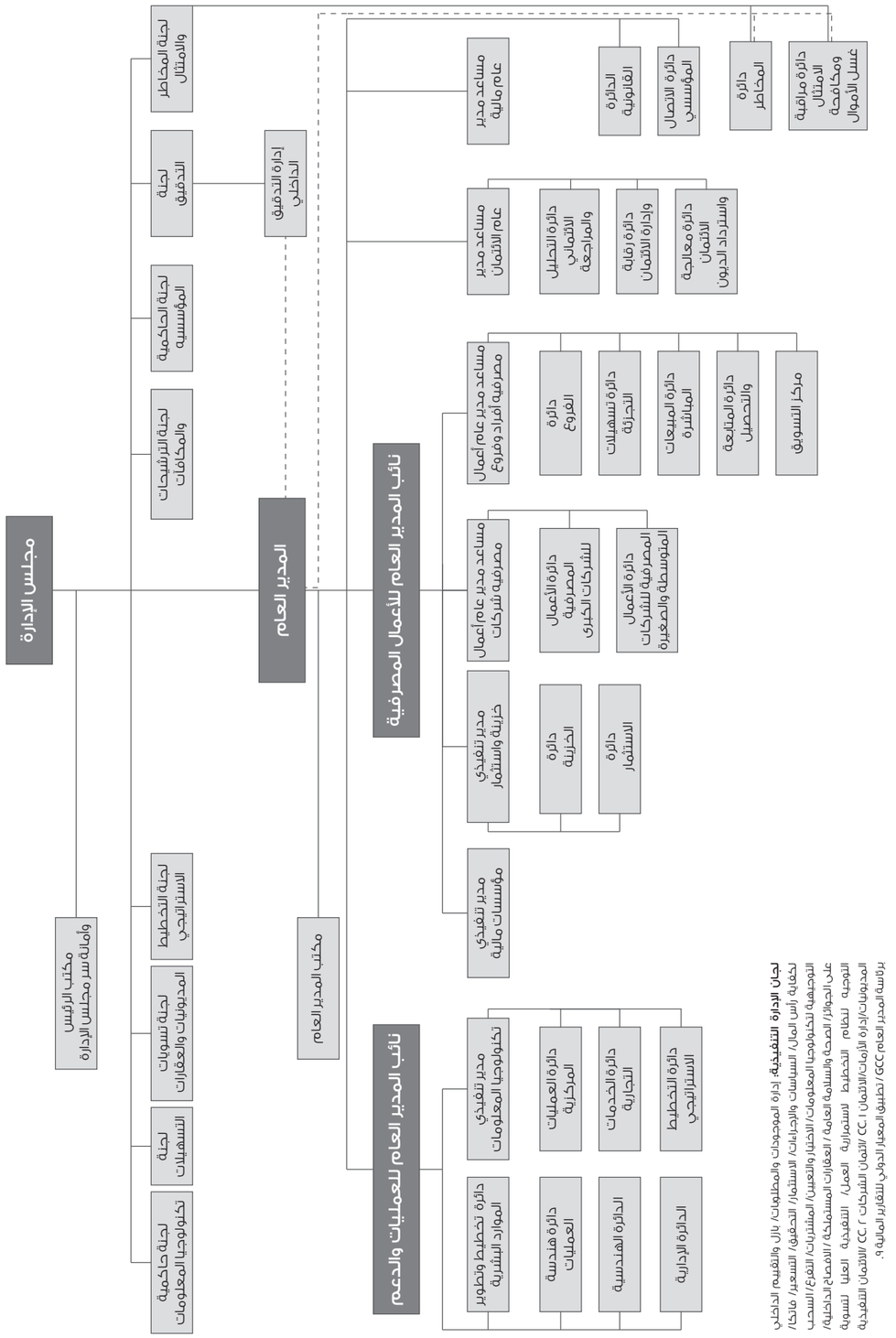

لجان الإدارة التنفيذية: إدارة الموجودات والمطلوبات/ بازل والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال/ السياسات والإجراءات/ الاستمار/ التحقق/ التسعير/ ضابط/ التوجيه/ تكنولوجيا المعلومات/ الاختبار والتعيين/ المشتريات/ التفرغ/ السحب على الجوائز/ الصحة والسلامة العامة/ العقارات المستملكة/ الأصناف الداخلية/ التوجيه لنظام التخطيط لاستمرارية العمل/ التنفيذية العليا لتسوية المديونيات/إدارة الأزمات/الائتمان ١ CCC /الائتمان الشركات ٢ CCC /الائتمان التنفيذية برئاسة المدير العام CCC/ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩.

ب- عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	العدد		العدد		المجموع	النسبة %
	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %		
دكتوراه	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
ماجستير	٤٩	٦,٩٦	٢٢	٣,١٣	٧١	١٠,٠٩
دبلوم عالي	٢	٠,٢٨	١	٠,١٤	٣	٠,٤٣
بكالوريوس	٢٩٦	٤٢,٠٥	١٨٢	٢٥,٨٥	٤٧٨	٦٧,٩٠
دبلوم سنتين	٢٠	٢,٨٤	٣٢	٤,٥٥	٥٢	٧,٣٩
دبلوم سنة	٠	٠,٠٠	١٠	١,٤٢	١٠	١,٤٢
توجيهي ناجح	١٥	٢,١٣	٩	١,٢٨	٢٤	٣,٤١
أقل من توجيهي	٦٦	٩,٣٨	٠	٠,٠٠	٦٦	٩,٣٨
المجموع	٤٤٨	٦٣,٦٤	٢٥٦	٣٦,٣٦	٧٠٤	١٠٠,٠٠

ج- برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركن الأساسي في نجاح الأعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، فقد استمرت الدائرة بتوفير فرص التدريب والتطوير لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل من خلال منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير ١٩٤ فرصة تدريبية في مختلف المواضيع التدريبية التي تشمل مواكبة التطورات في المجال المصرفي والأنظمة والتعليمات بالإضافة إلى تطوير المهارات الإدارية والسلوكية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهى البرنامج ٣٢ موظفاً خلال العام، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التطور الوظيفي للمكلفين بوظائف أعلى في الإدارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم بمشاركة ٦٠ موظفاً .

بالإضافة إلى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية عن بعد بواقع (٣٦) دورة تدريبية وبمشاركة (١٥٦) موظف وموظفة، وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠:

خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية ٢٠٢١/١٢/٣١ - ٠١/٠١							
موقع الدورات	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
معهد الدراسات المصرفية	١١	٣٦	١٦	١٥٦	٨	٩٦	٨	٦٠
معاهد تدريب (دورات ، مؤتمرات، الندوات) داخل الأردن	٨٨	٨٥	٤٠٧	٢٩٤	٢٤٣	١٦٧	١٦٤	١٢٨
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	٦٠ (مكرر)	٧١ (مكرر)	٢٠٧٤ (مكرر)	٢٧٧٢ (مكرر)	١٢٤٥	١٦٨٦	٨٢٩	١٠٨٦
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	٠	١	٠	٢	٠	٢	٠	٠
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن – الإدارة العليا	١	١	٣	١٢	٢	٩	١	٣

(١٠): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك حيث تمثل المخاطر التي تنشأ بسبب احتمالية عدم السداد للتسهيلات الائتمانية في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على أرباح البنك ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط القرض كاملة في المواعيد المحددة عند (تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني).
- **مخاطر السوق:** هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.
- **مخاطر السيولة:** عدم مقدرة البنك على تمويل الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وبتكلفة معقولة.
- **مخاطر التشغيل:** هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الناجمة عن مصدر حدث خارجي متضمناً المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية (الرقابية).
- **مخاطر الامتثال:** هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات:** مخاطر أمن المعلومات: تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي قد يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماته البنكية سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

(١١): الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال السنة المالية:

قطاعات الأعمال:

- قطاع الشركات:

يساهم قطاع الشركات مساهمة فعالة في تحقيق الإيرادات والأرباح للبنك، وفي توفير الأموال والحصول على التسهيلات، وقد أولى البنك التجاري هذ القطاع العناية والاهتمام، وحرص على تقديم الخدمات والمنتجات التي يحتاجها عملاؤه. ويعتبر قطاع الشركات بكافة مكوناته (الشركات الكبرى، والشركات المتوسطة والصغيرة والشركات متناهية الصغر) المحرك الأول للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي، ويشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، ورغم أن قطاع الشركات يأتي في المرتبة الثانية من جهة المودعين لدى القطاع المصرفي (بعد الأفراد)، إلا أنه يعتبر القطاع الأكثر اقتراضاً وحصولاً على التسهيلات من البنوك.

خلال العام ٢٠٢١ استمر تأثر البنك والقطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي في المملكة وفي أغلب دول العالم بالصعوبات والتحديات الناتجة عن استمرار انتشار وتفشي وباء كورونا، والإجراءات الاحترازية والوقائية المصاحبة له، حيث أثرت هذه الإجراءات على كافة مناحي الحياة ومن ضمنها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية (لمختلف الفئات والقطاعات)، مما حدى بالبنك المركزي الأردني والحكومة للاستمرار في بعض الإجراءات التي تم اتخاذها عند بدء الجائحة في العام ٢٠٢٠ بهدف الحد من تأثير وتداعيات الجائحة على الأفراد وعلى الشركات الأكثر تضرراً وتأثراً بالجائحة، ومن هذه الإجراءات الإيعاز للبنوك بالاستمرار في تأجيل الأقساط للمقترضين، والإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة، مع الاستمرار بفرض الإجراءات الخاصة بالسلامة والصحة العامة، كل هذه الإجراءات أثرت على نتائج وأنشطة البنك، وعلى نتائج وأنشطة القطاع المصرفي على وجه العموم وإن كانت قد تحسنت في العام ٢٠٢١ عن العام ٢٠٢٠ (والذي كان عاماً استثنائياً في نتائجه) إلا أنها بقيت دون مستوياتها عن السنوات السابقة للعام ٢٠٢٠، وفيما يتعلق بالبنك التجاري فقد حقق قطاع الشركات في البنك عدداً من الإنجازات خلال العام ٢٠٢١ أبرزها:

- تحقيق نمو تراكمي في المحفظة الائتمانية لقطاع الشركات وبواقع ٥٠ مليون دينار.
- استقطاب عدد من الشركات القيادية في عدة قطاعات حيوية في السوق.
- تمديد العمل بإعادة ترتيب وتأجيل الأقساط خلال العام ٢٠٢١ بما يلبي متطلبات وظروف هذه الفترة، ومنح تسهيلات ضمن برامج البنك المركزي المتعددة لدعم قطاع الشركات بكافة فئاته.
- مواكبة ومتابعة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) أولاً بأول، واستكمال إدخال كافة المراحل الخاصة بالبيانات المالية ضمن نظام التحليل المالي S&P، مما ساهم في تحقيق تحسن في مستوى تصنيف الحسابات لجميع مراحل التصنيف.
- تطوير خدمات إضافية إلكترونية لعملاء القطاع تعزز من مفهوم الخدمة المصرفية الشاملة، وكان أهمها في مجال Cash Management من خلال خدمة تجاري كونكت لعملاء الشركات.

- قطاع الأفراد:

لا شك أن تداعيات أزمة «كورونا» خلال العام ٢٠٢١ فرضت على العالم أجمع تحديات اقتصادية جمّة، أثرت بشكل مباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية. وكان لقطاع الأفراد دور فاعل في اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الاحترازية بهدف التصدي لتداعيات هذه الجائحة وأثرها على المواطنين ومنها، تأجيل أقساط القروض لفترة زمنية محددة للقطاعات المتأثرة بالجائحة، وهيكلة قروض أخرى وذلك بهدف التخفيف عن العملاء ضمن التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وفي الوقت ذاته تمكن قطاع الأفراد من تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، بالإضافة إلى السعي المستمر نحو التحوّل الرقمي من خلال التطوير والتحديث على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء والتي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في السوق المصرفي محلياً وعالمياً على حد سواء، كما تمكن قطاع الأفراد من أن يبقى على تواصل دائم ومستمر مع العملاء في هذه الظروف الاستثنائية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ووحدة الخدمة الهاتفية التي عملت على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع للإجابة على استفسارات العملاء وخدمتهم.

كذلك استمر قطاع الأفراد في البنك التجاري بالمضي قدماً في تنفيذ استراتيجية البنك نحو التوسع والانتشار المدروس في شبكة الفروع تجسيداً لشعار البنك بأن يكون الأقرب لعملائه، حيث تم افتتاح فرع مرج الحمام بالإضافة إلى ثلاثة فروع إكسبرس جديدة حيث تمتاز هذه الفروع بكلف تأسيس وتشغيل أقل من الفروع التقليدية وبأوقات دوام مرنة، ليصبح عدد فروع البنك التجاري الأردني ٣٤ فرعاً منتشراً في مختلف مناطق المملكة.

وبهدف الحد من النفقات التشغيلية وتحسين تجربة العميل، تم دمج فرعين من فروع البنك مع فرعين آخرين في العاصمة عمان ونقل حسابات عملاء إلى هذه الفروع، كما تم نقل عدد من الفروع إلى مواقع أخرى حديثة وعصرية تلبي احتياجات مختلف فئات

العملاء. وفي مجال الصرافات الآلية، تم تركيب أجهزة صراف آلي خارجية جديدة في عدة مناطق ليصبح عدد الصرافات الآلية الخارجية ٣٣ صرافاً.

هذا وكان لقطاع الأفراد دور أساسي في زيادة قاعدة عملاء البنك وتخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الأرباح وذلك من خلال استقطاب ودائع عملاء الأفراد وحسابات توفير قليلة الكلفة، وتوظيفها على شكل منتجات ائتمانية متعددة كالقروض الشخصية والعقارية والمركبات والبطاقات الائتمانية والتي استهدفت قطاعات مختلفة وشرائح واسعة من المجتمع مما انعكس على نتائج البنك ومنجزاته، ففي نهاية العام ٢٠٢١ حقق قطاع الأفراد نمواً بنسبة ٥،٣% في محفظة الودائع لأجل بقيمة ١٨ مليون دينار أردني، ونمواً في محفظة حسابات التوفير بقيمة ١٧ مليون دينار أردني بنسبة نمو ٨،٣%، وتم استقطاب أكثر من ٥ آلاف عميل جديد للبنك. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت ثقافة التحول الرقمي وتوفير العديد من الخدمات المصرفية إلكترونياً في زيادة كبيرة في عدد مشتركي تطبيق تجاري موبايل وبنسبة نمو بلغت ٦٩% في العام ٢٠٢١ عن عام ٢٠٢٠. كما نمت محفظة البطاقات الائتمانية بنسبة ٢٦% عن العام السابق.

ومن أهم الإنجازات الرئيسية للدوائر والمراكز التابعة لقطاع الأفراد خلال عام ٢٠٢١ كما يلي:

الخدمات الإلكترونية/ المنتجات/ التفرع
- تركيب أجهزة صراف آلي في مواقع خارجية جديدة في منطقة الدوار الخامس، وإربد (بني كنانة)، وجمعية الشبان المسيحية.
- تحديث كافة الصرافات الآلية في الفروع لتدعم خاصية الإيداع النقدي المباشر BNA.
- افتتاح ٤ فروع جديدة: إكسبرس العبدلي، إكسبرس الحي الشرقي، إكسبرس طبربور، فرع مرج الحمام.
- إلغاء طباعة الوصولات الخاصة بالصراف الآلي بهدف حماية البيئة «Go Green».
- إطلاق ميزة التأمين المجانية على حياة عملاء تجاري توفيري.
- إطلاق خدمة التحويل الفوري المجاني CliQ بين حسابات العميل وحسابات العملاء في البنوك الأخرى.
- إطلاق خدمة فاست كاش Fast Cash المبتكرة على بطاقاتنا الائتمانية والتي تتيح تحويل فوري وسريع للرصيد المتاح في البطاقة الائتمانية للعميل إلى حسابه الجاري أو التوفير.
- تفعيل خدمة التحويل المالي بين حسابات العميل بالعملات الأجنبية من خلال تطبيق تجاري موبايل.
- إطلاق خدمة Tejari Pay على متجر هواوي.
- إطلاق حملات عديدة للبطاقات الائتمانية أبرزها حملة الاسترجاع النقدي بنسبة ١٠%.

مركز دعم الفروع
- إطلاق مركزية شيكات المقاصة الواردة للأفراد.
- إطلاق مشروع تحديث البيانات ضمن استراتيجية البنك نحو التحول الرقمي.

تسيهلات الأفراد

بهدف الحد من مخاطر جائحة كورونا ونتائجها على محفظة التجزئة تم القيام بما يلي:
- تعديل برامج تسهيلات التجزئة بناءً على دراسة تبين أكثر الشرائح تعثراً.
- مراجعة قائمة الجهات المعتمدة TML بحيث تم استبعاد الشركات التي تأثرت بالجائحة، وإضافة شركات جديدة لم تكن معتمدة بالسابق.
- استقطاب عملاء جدد للبنك ضمن شرائح ذات مخاطر منخفضة من خلال إطلاق حملة القروض الشخصية للأجهزة الأمنية والمتقاعدين، بمزايا منافسة للسوق بالتعاون مع مركز تطوير المنتجات.

مركز كبار العملاء جاه
- إطلاق حملة التقسيط المريح لعملاء جاه على كل من بطاقة جاه «وورلد» ماستركارد الائتمانية، وبطاقة فيزا إنفينيت، لتقسيط رسوم المدارس والجامعات بفائدة صفر% ولغاية ١٢ شهراً.
- الحصول على خصم يصل لغاية ٢٠% على الطعام والبقالة عند الطلب من خلال تطبيق Talabat والدفع باستخدام بطاقات جاه ماستركارد.

مركز التسويق

على الرغم من الظروف الوبائية لجائحة كورونا وتطوراتها خلال العام ٢٠٢١، حرص البنك على استمرارية التواصل مع عملائه وتقديمه للمنتجات والخدمات البنكية بمزايا تنافسية وتفضيلية وتسويقها، من خلال إطلاق العديد من الحملات الترويجية المتنوعة التي تستهدف مختلف الشرائح، ومن أهمها:

- حملات السحوبات على الجوائز (اليومية والأسبوعية والربع سنوية والجوائز الكبرى في منتصف ونهاية العام) مع حساب تجاري توفيري وإضافة ميزة التأمين المجاني على الحياة.
- حملات ترويجية لخدمات البطاقات الائتمانية وبطاقة الخصم المباشر مثل، حملة استبدال بطاقتك الائتمانية من بنك آخر بنفس السقف وبدون تحويل الراتب، وحملة الخصومات على طلبات الطعام من خلال بطاقات البنك على تطبيق Talabat، والاسترجاع النقدي غير المحدود على المشتريات مع بطاقة U الائتمانية، والتقسيط المريح بفائدة (صفر%)، وحملة مضاعفة الرصيد مع خدمة التوفير الآلي.
- إضافة خاصية اللاتلامسية على بطاقة الخصم المباشر.
- حملات تأجيل الأقساط وتخفيض فوائد القروض الشخصية والسكنية للعملاء المتضررين من جائحة كورونا.
- حملات قروض السيارات، والقروض الشخصية للمتقاعدين والأجهزة الأمنية.
- الحملات التحفيزية لافتتاح الفروع الجديدة؛ منح مكافآت نقدية مع القرض الشخصي والقرض السكني.
- إطلاق حملة تحويل الرصيد من البطاقة الائتمانية إلى حساب العميل الجاري أو التوفير مع خدمة فاست كاش.
- إطلاق حملات الخدمات الإلكترونية مثل خدمة Tejari Pay للدفع من خلال الموبايل، وخدمة CliQ للتحويلات المالية المجانية والفورية عن طريق تطبيق تجاري موبايل.

كما حرص البنك على إطلاق العديد من الحملات التوعوية والاجتماعية لزيادة التواصل مع العملاء والمجتمع المحلي مثل:
- حملات توعوية للمبادرة بأخذ مطعوم فيروس كورونا وتحميل تطبيق «سند»، المشاركة في (اليوم العالمي للسرطان (قد التحدي)، يوم الأرض والحفاظ على البيئة، توعية المرأة بسرطان الثدي في شهر تشرين أول، التوعية بصحة الرجل في شهر تشرين ثاني).
- حملات المناسبات الاجتماعية والقومية والخاصة مثل كل الحب في عيد الحب، عيد الأم، عيد العمّال، يوم المرأة ويوم الطفل العالمي.
- العمل على تطوير صفحاته على منصات مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وإنستغرام وزيادة التفاعلية مع متابعيه ومعجبيه، كما قام بالانضمام لمنصة جديدة وهي «TikTok» وإطلاق صفحته بعنوان *jcbankjo وتوثيقها ليكون البنك الأول في الأردن الذي يمتلك صفحة رسمية وموثقة على هذه المنصة.

– قطاع الخزينة و الاستثمار:

استمرت الأحداث الاستثنائية وتأثيراتها خلال العام ٢٠٢١ والناتجة من تفشي وباء كورونا على مختلف مناحي الحياة، مما أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في المشهد الاجتماعي والمالي على مستوى العالم، ولم تكن المملكة الأردنية الهاشمية بمنأى عن هذه الأزمة، واستجمع البنك التجاري جهوده لمواجهة هذه الظروف واضعاً إدارة الخزينة والاستثمار في البنك التجاري الأردني في الطليعة لمواجهة هذه التحديات غير المسبوقة. هذا وقد أثبت النهج المرن الذي اعتمدته إدارة الخزينة والاستثمار تجاه إدارة السيولة والتدفق النقدي دوره الفعال في تمكين البنك من اجتياز الاضطرابات السوقية غير المتوقعة الناجمة عن الوباء والمستمرة منذ عام ٢٠٢٠. كما ساهم التركيز على تنوع المطلوبات في التخفيف من مخاطر التركز إلى حد كبير، وضمان أن يكون البنك في وضع جيد للاستجابة لآثار الأزمة. وتماشياً مع الإجراءات الحكومية التي هدفت إلى دعم الاقتصاد المحلي من خلال العديد من البرامج التمويلية للقطاعات المتضررة، إضافة إلى الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي الأردني، تعاونت الإدارة مع باقي الدوائر في البنك لدعم عملاء البنك خلال هذه الفترة وذلك من خلال توفير التمويل الكافي واللازم لاستمرارية أعمالهم وضمن القطاعات التي يعملون فيها في المملكة، وتمكن قطاع الخزينة والاستثمار من الاستفادة بنجاح من علاقاته بالمؤسسات المحلية والإقليمية ومع شركائه الدوليين لتعزيز التمويل اللازم، وتحسين وتنويع مصادر السيولة للتمويل على المديين المتوسط والطويل، والحصول على أسعار تنافسية.

كذلك واصل قطاع الخزينة والاستثمار تحقيق نسب نمو متميزة على مستوى المحافظ الاستثمارية، وتعزيز إيرادات الفوائد من أدوات الدخل الثابت والاستثمار في الأسهم، والعمولات من تبادل العملات الأجنبية، والخدمات الاستثمارية من امانة الاستثمار وإدارة الاستثمار، والاستشارات المالية، وإدارة الإصدارات،مع التركيز على جودة الخدمات المقدمة لعملاء الهامش وعملاء البنك، وذلك لتعزيز قاعدة ودائع العملاء، وزيادة الدخل المتحقق من الخدمات المصرفية المتنوعة، وقد ساعد ذلك على توفير سيولة مثالية للبنك، وتحسين الكلف التشغيلية من مصروفات الفوائد وتحقيق نمو بارز في عدد من الأنشطة على الرغم من التحديات التي أثرت على الأسواق محلياً وعالمياً، وساهمت المحفظة الاستثمارية في الأوراق المالية المتنوعة الثابتة والمتغيرة للبنك والاستخدام الفعال للسيولة إلى تجاوز أهداف الأداء وتسجيل نتائج استثنائية لعام ٢٠٢١، كما ساعد هذا الأداء على تحقيق نتائج مالية مستقرة للبنك طوال هذا العام، مع مواصلة قطاع الخزينة والاستثمار خلق فرص جديدة بهدف تحقيق طموحات البنك وأهدافه المستقبلية.

– قطاع الدعم والمساندة:

دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية

لقد كان دور دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية خلال العام ٢٠٢١ دوراً استراتيجياً وحيوياً خلال أزمة انتشار فيروس كورونا، حيث نجحت الدائرة في مواجهة المستجدات التي تسببت بها الجائحه وضمان استمراية العمل من خلال تطبيق عدة ممارسات وباتخاذ الإجراءات الوقائية للحفاظ على صحة وسلامة الموظفين وإدارة عملية العمل عن بعد وبما يضمن استمرارية الأعمال، حيث حرصنا منذ بداية الجائحة على الالتزام بالحد الأدنى من عدد الموظفين العاملين في مختلف مواقع البنك بحيث لم تتجاوز نسبة العاملين في الموقع (٥٥%) وذلك من خلال إعداد خطة لتخفيض أعداد الموظفين العاملين في المواقع وبما يتناسب مع التوجيهات الحكومية في هذا الجانب ، والتي شملت إنشاء مواقع بديلة تم تجهيزها لهذه الغاية.

بالإضافة إلى التواصل مع الموظفين بشكل مستمر والتأكيد على أولوية سلامتهم من خلال مختلف القنوات والآليات ومتابعة حالات الإصابة والتعافي بين الموظفين، هذا وتم التركيز على توجيه رسائل توعوية للموظفين من خلال التعاميم وتوجيههم لأهمية الالتزام بمتطلبات هذه المرحلة ، كما حرصت الدائرة على تحمل جزء من المسؤولية المجتمعية من خلال حملات إعطاء مطعوم فيروس كورونا بجرعتيه الأولى والثانية للموظفين وعائلاتهم، بالإضافة إلى متابعة الالتزام بالتعليمات والبلاغات الصادرة بموجب أوامر الدفاع والمتعلقة بالحصول على المطاعيم المضادة لفيروس كورونا والحرص على تطبيق ما ورد فيها.

وحرصاً على دورها الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة واستقطابها فقد استمرت الدائرة باستقطاب الكوادر المؤهلةمن خلال اتباع سياسة الاختيار و التعيين القائمة على تكافؤ الفرص، إضافة إلى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم الفرص للتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملء هذه الشواغر حيث تم ترقية عدد من الموظفين والموظفات لاستلام وظائف أعلى وبما يزيد عن (٣٣) موظفاً وموظفة.

ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركن الأساسي في نجاح الأعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، فقد استمرت الدائرة بتوفير فرص التدريب والتطوير لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل من خلال منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير ١٩٤ فرصة تدريبية في مختلف المواضيع التدريبية التي تشمل مواكبة التطورات في المجال المصرفي و الأنظمة والتعليمات بالإضافة إلى تطوير المهارات الإدارية والسلوكية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهى البرنامج ٣٢ موظفاً خلال العام، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التطور الوظيفي للمكلفين بوظائف أعلى في الإدارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم بمشاركة ٦٠موظفاً.

الدائرة الهندسية
تعتبر الدائرة الهندسية من الدوائر الهامة في البنك ولها دور رئيسي في تقديم الدعم الهندسي اللوجستي لموظفي مباني الإدارة العامة بالإضافة إلى فروع البنك المنتشرة في عمان وباقي المحافظات، حيث تسعى الدائرة الهندسية من خلال موظفيها إلى تأمين البيئة الصحية والمناسبة لجميع الموظفين في مواقع عملهم ، كما تسعى لعكس الصورة العصرية والإيجابية من خلال المشاريع والأعمال التي قامت بها خلال عام ٢٠٢١ وكما يلي:

– تقديم الدعم اللوجستي والهندسي لمباني وفروع البنك من خلال البرامج المعده مسبقا والمتعلقة بالصيانة الدورية والطارئه للحفاظ على ديمومة المباني والمرافق التابعة للبنك .
– تنفيذ مجموعة من فروع البنك الجديدة أو الفروع التي تم نقل مواقعها، بالإضافة إلى فروع تجاري إكسبرس حيث قامت الدائرة الهندسية بالإشراف على تنفيذها بالكامل وهي: (فرع جديد في منطقة مرج الحمام، موقع جديد لفرع القويسمة، فرع جديد في منطقة العبدلي/ إكسبرس، فرع في منطقة طبربور/ إكسبرس، فرع جديد في منطقة الحي الشرقي/ إكسبرس).
– تجهيز مواقع الصرافات الإلية الجديدة وكما يلي: (جمعية الشبان المسيحية، لواء بني كنانه/إربد، مجمع القيسي/الدوار الخامس، موقع في مدينة العقبة، محطة جوبترول/المقابلين، سامح مول/سحاب، ضاحية الرشيد، بالإضافة إلى تجهيز ١١ موقع صراف آلي ضمن الفروع القائمه لاستبدال الأجهزة).
– مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في منطقة أبوعلندا والمرتبط بمبنى الإدارة العامة، حيث تم تشغيل المشروع بكامل قدرته، وحقق وفر مالي بحدود ٧٥% من إجمالي الفواتير الشهرية لمبنى الإدراة لعام ٢٠٢١.
– تنفيذ متطلبات البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك فيما يتعلق بتنفيذ ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة في فروع البنك.
– تنفيذ وتجهيز مستودعات البنك الجديدة في منطقة أبوعلندا وضمن متطلبات الدوائر المعنية.

الدائرة الإدارية
توفر الدائرة الإدارية كافة الخدمات المتعلقة بالشؤون الإدارية ولمختلف محطات العمل في البنك وللموظفين العاملين فيها، كما تعمل الدائرة على متابعة نفقات البنك وترشيدها، مما يساهم بتعزيز ربحية البنك. ومن أبرز المهام التي قامت بها الدائرة خلال العام ٢٠٢١ ما يلي:

– تلبية متطلبات الأعمال فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمشتريات ولمختلف محطات العمل في البنك من خلال التواصل المباشر والمستمر معهم، وذلك بهدف تهيئة بيئة عمل مريحة وآمنة لكافة العاملين في البنك.
– المشاركة في تقديم الدعم اللوجستي والإشراف على تشغيل وتسكين الفروع الجديدة ٢٠٢١: (إكسبرس العبدلي، إكسبرس الحي الشرقي، إكسبرس طبربور، مرج الحمام) بالإضافة إلى إخلاء وترحيل الفروع التي تم إغلاقها (أبو نصير، عمان).
– تعزيز الاستخدام الأمثل لموارد البنك من خلال تدوير الأثاث وإعادة استخدامه، ومفاوضة الموردين وملاك العقارات المستأجرة من قبل البنك للحصول على خصومات وأسعار تفضيلية، كما وقامت الدائرة باعتماد موردين جدد خلال العام ٢٠٢١ بالإضافة إلى الموجودين حالياً، علماً بأن الموردين الجدد من الموردين المحليين.
– متابعة أوامر الدفاع الصادرة عن الجهات الرسمية بخصوص الوضع الوبائي والتحقق من تطبيقها في كافة مواقع البنك المختلفة.
– تلبية احتياجات موظفي الفروع/ الإدارة العامة/ العمليات المركزية/ مركز التدريب بكافة مستلزمات السلامة العامة، بالإضافة إلى التعقيم المستمر لكافة مباني دوائر وفروع البنك من خلال شركة مختصة بذلك، لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية حفاظاً على سلامة الموظفين وعملاء البنك.
– تفعيل خطة لإدامة أعمال البنك خلال (الظروف الاستثنائية) من خلال إبقاء مناوبات على مدار ٢٤ ساعة وذلك حفاظاً على ممتلكات البنك وحقوق عملائه.

دائرة هندسة العمليات
تتم عملية إعادة هندسة العمليات (والتي تعتبر من الأعمال الأساسية في البنك) من خلال دراسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج وبما يتلاءم مع أفضل الممارسات المصرفية، وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة، وتحقيق وفورات في الكلف التشغيلية، إضافة إلى تلبية متطلبات الجهات الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام ٢٠٢١ ما يلي:

– إعداد/ توثيق/ تحديث أدلة سياسات وإجراءات عمل لتلبية متطلبات وحدات العمل المعنية، ومتطلبات البنك المركزي.
– إصدار التعاميم والتعليمات والنماذج الخاصة بمنتجات وخدمات في البنك ووحدات العمل فيه، وإعداد مذكرات تفاهم واتفاقيات مستوى الخدمة.
– إعداد/ تعديل أدلة جداول صلاحيات متعلقة بعمليات وأنشطة مختلفة.
– إعداد وتوثيق مسارات عمل بعض العمليات والإجراءات الخاصة بمحطات العمل في البنك.
– تعديل الأوصاف الوظيفية لبعض الوظائف على مستوى عدد من محطات العمل.
– إعداد بطاقات الاحتياجات التدريبية لوظائف في الفروع ودوائر الإدارة العامة.
– تعديل الهيكل التنظيمي العام، والهياكل التنظيمية لعدد من الفروع ومحطات العمل.
– فحص وتطبيق الأنظمة والمشاريع المتعلقة بأعمال الأتمتة التي تم إنجازها خلال العام.
– تلبية متطلبات وحدات العمل المختلفة في البنك، ومتطلبات البنك المركزي من الأنظمة والتقارير الرقابية والدورية.
– تطبيق تحديثات الأنظمة بما يتوافق مع المتطلبات المعتمدة عالمياً ومنها على سبيل المثال أنظمة (Swift /CRIF/ACH/ ECC).
– إدارة عملية منح ومراجعة الصلاحيات والمصفوفات الخاصة بها لكافة الأنظمة البنكية.

دائرة تكنولوجيا المعلومات
واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات جهودها لتطوير ورفع كفاءة خدماتها المختلفة من خلال تقديم الدعم والمساندة لمختلف قطاعات العمل في البنك، وتقديم الحلول التقنية المبتكرة على مستوى الأجهزة والخوادم والأنظمة والشبكات، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أعلى درجات الأمن والحماية لدعم وإنجاح تطلعات البنك وأهدافه الاستراتيجية، وذلك كما يلي:

– تحديث البنية التحتية من خوادم، وأنظمة تشغيل ومعدات اتصال لضمان استمرارية تقديم الخدمات على أكمل وجه دون توقف أو انقطاع، ولتطوير وتحسين مستوى وسرعة الأداء، تم الانتهاء من تفعيل خدمات البريد الإلكتروني على الحوسبة السحابية.

– تطوير وتحديث النظام البنكي الرئيسي وتفعيل مجموعة من الخدمات والأنظمة الفرعية ومن ضمنها مركزية المقاصة الآلية للأفراد بهدف تحسين الخدمات المقدمة للعملاء.
– تحديث أنظمة الحماية والجدران النارية لرفع كفاءة المنظومة الأمنية لدى البنك، وتوفير البيئة الآمنة لأنظمة البنك كافة.
– تحديث وتطوير الصرافات الآلية والخدمات المقدمة من خلالها، وإضافة خدمات جديدة مثل خدمة الإيداع النقدي التي تم تطبيقها على جميع الصرافات الآلية للفروع.
– تحديث وتطوير القنوات الإلكترونية وإضافة خدمات Instant Payment CLIQ التي توفر للعملاء خاصية التحويل إلى البنوك الأخرى والمحافظ بطريقة سريعة وآمنة، بالإضافة إلى السماح بتسديد حوالات مكاتب الصرافة عن طريق خدمة إي–فواتيركم.
– تحديث وتطوير نظام الموارد البشرية وتفعيل خدمة التقييم الذاتي للموظفين.
– تطوير الأعمال الداخلية من إجراءات وأنظمة وتقارير بما يتناسب واحتياجات دوائر البنك، والعمل على تلبية متطلبات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية ومن ضمنها متطلبات البنك المركزي.
– في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، استمر البنك خلال عام ٢٠٢١ بتطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية لجعلها متوافقة مع متطلبات الأمن السيبراني، والذي سيكون له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
– استمرار العمل على مشروع COBIT ٢٠١٩ لإبقائه متوافقاً مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات، ولضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
– تجديد شهادة «الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI–DSS»، بالإضافة لتطبيق تعليمات برنامج أمن العملاء (CSP) الصادرة عن شركة سويفت والبنك المركزي.

دائرة التخطيط الاستراتيجي
تقوم دائرة التخطيط الاستراتيجي، وبالاسترشاد بتوجيهات الإدارة العليا ولجنة التخطيط الاستراتيجي في البنك وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بإعداد الخطة الاستراتيجية للبنك وتحديد الأهداف التي تضمن تحقيق رؤية وتوجهات الإدارة، وذلك من خلال تقييم وتحليل البيئة التي يعمل فيها البنك داخلياً وخارجياً، حيث يتم تحليل وتقييم إمكانات البنك، والعمل على تعزيزها أو توفيرها، ونقاط الضعف ومعالجتها، كما يتم تحديد وتقييم الفرص المتوافرة في السوق واستكشافها، كون اكتشاف الفرص واستغلالها هي الأساس لتحقيق النمو المستقبلي، ويتم ذلك عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة والتميز في تقديم المنتجات والخدمات القائمة للعملاء، وبما يمكن البنك من احتلال موقع منافس في السوق المصرفي.

ويتم عند وضع الخطة الاستراتيجية في البنك تحديد فرص النمو الطبيعية وتحديد خيارات النمو غير الطبيعية واختيار ما يتلاءم منها مع توجهات البنك، كما تقوم الدائرة بمتابعة تنفيذ التوجهات والقرارات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال التقارير التي يتم إعدادها، ومن خلال عقد الاجتماعات، ورفع التوصيات إلى الجهات المعنية لاتخاذ ما يتناسب معها من إجراءات.

قطاع الرقابة:

دائرة المخاطر
تتعرض أنشطة وأعمال البنك لمجموعة متنوعة من المخاطر مما يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال (تحليل وتقييم والسيطرة والرقابة على هذه المخاطر وتحديد مستويات المخاطر المقبولة لها).
ومن أهم أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر السيولة والسوق، ومخاطر سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التقييم وتقلبات الأسعار وغيرها.

ومن أبرز ما قامت به دائرة المخاطر بهدف تحقيق أهداف واستراتيجية البنك ما يلي:
– الحصول على شهادة ISO 22301 الخاصة بتطبيق أفضل المعايير الدولية لإدارة استمرارية الأعمال.
– الحصول على شهادة PCI الخاصة بأمن بطاقات الدفع.
– الحصول على شهادة الامتثال لمتطلبات SWIFT CSP.
– الحصول على شهادة الأيزو 27001 في مجال أمن المعلومات.
– تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك لاحتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ICAAP.
– تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة «Stress Testing».
– تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٩) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتأكد من كفاية المخصصات المرصودة مقابل المخاطر التي يتعرض لها البنك.
– تقييم مخاطر المؤسسة والتأكد من أنها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل، ووضع الضوابط الرقابية اللازمة، والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية في السيطرة على مختلف هذه المخاطر.
– تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
– تقييم المخاطر التشغيلية لمختلف دوائر وفروع البنك وبشكل دوري والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية في السيطرة على مختلف هذه المخاطر.
– إجراء فحص شامل لخطة استمرارية العمل Business Continuity plan والخطط المتعلقة بها.
– تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
– إجراء اختبارات الاختراقات لجميع الأنظمة والأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات من الخارج أو الهجمات من الداخل.
– تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات (COBIT 5).
– تطبيق وتفعيل الضوابط الأمنية والرقابية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وبما يتلاءم مع الاستراتيجية العامة للبنك.
– الإشراف على تطبيق متطلبات قانون اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).
– مراقبة سجل الأحداث الأمنية لكافة أنظمة البنك (٧/٢٤).
– الاستمرار في التدريب ونشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.

– تحديث وتطوير السياسات الخاصة بكافة أنواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية وتعليمات البنك المركزي الأردني.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:

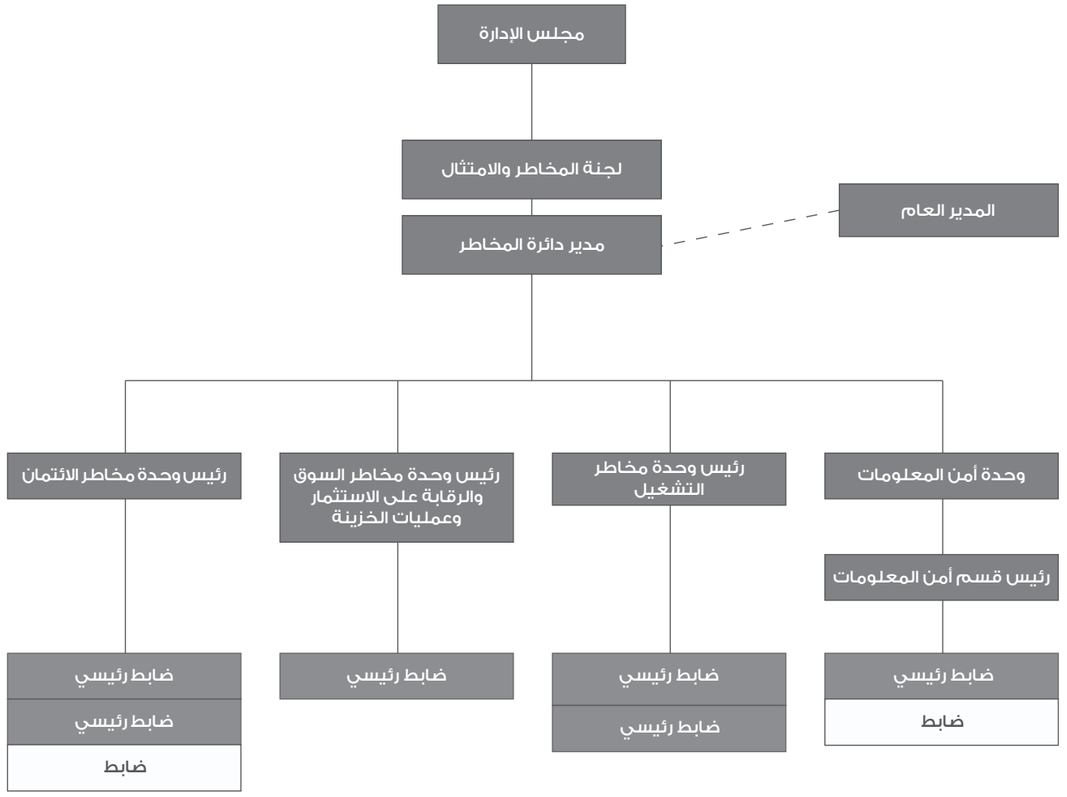

دائرة الامتثال

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال، تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية، وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:

– الإفصاحات الدورية: تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية، والالتزام بالإفصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.

– تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء ومن أهمها التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها، لما توفره هذه الآلية من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم مما يعني أنها مصدرٌ للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء تساعد البنك على تطوير العمل مع وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء) ويوجد لدى البنك وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء، تتبع إدارياً لدائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف الوسائل التواصل والعمل على معالجتها وتعزيز ثقه ورضا العملاء وتصنيف الشكاوي وإجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية والتحقق عن مسببات الشكاوي في الحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني. وقد بلغ إجمالي عدد الشكاوي الواردة للبنك ٢٣٠ شكوى خلال العام ٢٠٢١، وتركزت الشكاوى في فروع مناطق الوسط الثانية والجنوب وكان أبرز موضوعات الشكاوي متعلقاً بإجراءات سير العمل وبعض الأخطاء الفنية وشكاوى أخرى ترتبط بعدم معرفة العملاء بتفاصيل بعض الخدمات أو عدم صحة الطلب، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال / وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء بمتابعة موضوع الشكاوي والتوصل مع العملاء والحرص على رضاهم وتوضيح أي التباس مع التوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. ومع تعدد طرق التواصل مع العملاء الا أن الاتصال الهاتفي يعتبر هو الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك، يليه التواصل من خلال مركز الخدمة الهاتفية.

– الالتزام بالقانون الضريبي الأمريكي (FATCA): حيث تم تنفيذ الخطة الموضوعة وفقاً لسياسة البنك والالتزام بالإفصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية، من خلال القسم المختص وعقد اجتماعات ومتابعة الأطراف ذات العلاقة.

– تطوير وظيفة الامتثال في البنك، حيث قامت الدائرة بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم العمل على منظومة الإبلاغ GOAML، حيث قام البنك خلال العام ٢٠٢٠ باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم تعزيز تفعيل المنظومة خلال العام ٢٠٢١.

– التحكم المؤسسي، تم تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك على اثرها، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار Cobit 2019، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

– تطوير الكادر البشري، حيث حصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة لتكون الدائرة بذلك قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك المختلفة والقطاع المصرفي ضمن منظومة ثقافة امتثال رائدة ووفق افضل الممارسات المصرفية، وبالرغم من ظروف الجائحة إلا أن البنك التزم بتطوير وتدريب كافة القائمين على آخر المتطلبات ومعطيات مفاهيم الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

دائرة التدقيق

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي من الدوائر الرقابية المهمة في البنك، إذ يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً مهماً للمعلومات، ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

وبهدف الارتقاء بالبيئة الرقابية في البنك، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق برامج وأنشطة ذات قيمة مضافة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية المستقلة بهدف تحسين عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه مع الجهات ذات العلاقة، كونه جزءاً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله.

وبالإضافة إلى ممارسة دائرة التدقيق أعمالها وأنشطتها وضمن المعايير والمحددات التي تحكم عملها، قامت دائرة التدقيق بتحقيق إنجازات مهمة خلال العام ٢٠٢١ أبرزها: تطوير برنامج تأكيد وتحسين الجودة لأعمال التدقيق QAIP، مراجعة وتحديث دليل إدارة التدقيق وفق أفضل الممارسات الدولية، وأتمتة العمليات الخاصة بدائرة التدقيق، إضافة إلى العمل على تطوير كادرها الوظيفي والارتقاء بمستواه من خلال الدعم والتدريب المستمر.

الاتصال المؤسسي:
يقوم القطاع المصرفي بدور فاعل ومهم لخدمة المجتمع وتنميته من خلال تقديم الدعم والمساهمة في العديد من المبادرات والخدمات الاجتماعية والخيرية ورعاية الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والمجتمعية (من رياضية، وفنية، وخيرية وغيرها)، إضافة لدعم الجهود المجتمعية في محاربة الفقر، وخفض نسب البطالة، والمحافظة على البيئة وغيرها، وكون البنك التجاري جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، وعنصراً مهماً من عناصر القطاع المصرفي؛ فقد اضطلع البنك التجاري بمسؤوليته المجتمعية والمشاركة بهذا الدور وذلك من خلال:

- تبني مبادرات اجتماعية عديدة ومن ضمنها (طرود الخير) لشهر رمضان المبارك وتوزيعها على معظم مناطق المملكة.
- دعم جمعيات تعاونية وخيرية تعمل على رعاية الطفل والمرأة والاسرة.
- دعم مختلف المؤسسات الوطنية، والمواقع الإلكترونية.
- دعم المبادرات التي تعنى بالمحافظة على البيئة والتعاون مع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة.
- تقديم التبرعات لمختلف الفعاليات والأنشطة الخيرية والمجتمعية والاقتصادية والتعليمية في المملكة وقد بلغ حجم هذه التبرعات ٣٢٣,٠٦٤ دينار خلال العام ٢٠٢١.

(١٢): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

(١٣): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١ (بالدينار):

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي الربح	٧,٠٠٤,٧٧٥	٥١٣,٥٠٣	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣
صافي حقوق المساهمين	١٤٧,١٧١,٧٢٥	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧	١٣٩,١٩٨,٧٧٤	١٣٤,٠٤٣,٩٣٠	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	-	-	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
سعر الإغلاق/ للسهم (دينار)	١,٠٣	٠,٦٩	٠,٧٩	٠,٨٥	١,١٩

- يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

(١٤): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية	المبالغ لأقرب مليون دينار				
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي إيراد الفوائد	٣٥,٨	٣٣,٥	٣١,٠	٢٩,٦	٣٦,٤
صافي إيراد الفوائد والعمولات	٤٠,٠	٣٧,٨	٣٦,٨	٣٤,٨	٤١,٤
إجمالي الدخل	٤٤,٤	٤٢,٧	٤٢,٥	٤٠,٨	٤٨,٢
صافي الربح قبل الضريبة	١٢,٥	٦,٧	١٢,٨	٧,٢	٦,٣
صافي الربح بعد الضريبة	٧,٠	٠,٥	٥,٣	٥,٠	٣,٨
حصة السهم من الربح (الخسارة) – دينار	٠,٠٥٨	٠,٠٠٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٢	٠,٠٣٢
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	١,٤٤٤,٩	١,٣٥٢,٠	١,٣٨٦,٦	١,٣٥٣,٦	١,٣٨٢,٣
حقوق المساهمين	١٤٧,٢	١٣٩,٥	١٣٩,٢	١٣٤,٠	١٤٩,٥
المحفظة الائتمانية بالصافي	٧٧٣,٩	٧١٣,٩	٦٦٩,٠	٧٢٧,٩	٧١٨,٠
محفظة الأوراق المالية	٣٩٦,١	٣١٢,٩	٢٨٩,٧	٣١٦,٧	٣٤٤,٦
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٤٤,٨	١٧٦,٢	١٠٧,٩	١٥٣,٩	١٨٠,٠

ودائع العملاء	٩٦٩,٤	٩٣٥,٧	٨٣٦,٧	٨٩٣,٢	٩٧١,٣
تأمينات نقدية	٤٠,٨	٤١,٨	٥٦,٦	٨٤,٤	٩١,٨
ودائع البنوك لدينا	١١١,٣	١٠٢,٧	٨٧,٤	١١٧,٣	١٢١,٤
أهم النسب المالية					
العائد على الموجودات	٪٠,٥٠	٪٠,٠٤	٪٠,٤	٪٠,٤	٪٠,٣
العائد على حقوق الملكية	٪٤,٩	٪٠,٤	٪٣,٩	٪٣,٥	٪٢,٦
كفاية رأس المال	٪١١,٨	٪١١,٤	٪١١,٢	٪١١,٥	٪١٣,٧
صافي المحفظة الائتمانية/ ودائع العملاء	٪٧٩,٨	٪٧٦,٣	٪٨٠,٠	٪٨١,٥	٪٧٣,٩
صافي التسهيلات غير العاملة و غير المغطاة بمخصصات/ صافي المحفظة الائتمانية	٪١,٨	٪١,٦	٪٣,٤	٪٢,٦	٪٢,٥
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	٪٨١,٧	٪٨٣,٧	٪٦٨,٠	٪٧٥,٨	٪٦٣,٢
نسبة السيولة القانونية	٪١١٠,٠	٪١١٧,٧	٪١٠٨,٥	٪١٠٤,٦	٪١١٩,٨

(١٥): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

الأهداف الاستراتيجية العامة للعام ٢٠٢٢:
تهيئة البنك التجاري ليصبح «بنكاً ملائماً للنمو» وأن يكون في وضع مالي وتشغيلي منافس (استقطاب ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية والمحافظة عليها وتحقيق نمو في الأرباح التشغيلية).

المحاور الأساسية للاستراتيجية:
للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك، يتم التركيز على المحاور التالية:

المحور المالي:
- بناء مركز مالي قوي وتحقيق نمو مستمر في الأرباح التشغيلية، وتحقيق موقع منافس وخاصة في قطاع الأفراد RETAIL.
- رفع حصة البنك السوقية وتحسين موقعه التنافسي في مختلف المؤشرات وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو «ضمن فئة البنوك المشابهة « أو ضمن «القطاع المصرفي» بشكل عام.
- تنويع مصادر الدخل والتركيز على الإيرادات غير المرتبطة بالفائدة (إضافة إلى نشاط البنك الرئيسي في منح التسهيلات والاستثمار في السوق النقدي)، مع العمل على ضبط النفقات التي تقع ضمن سيطرة مراكز العمل في البنك.

محور الخدمات المصرفية:
- أن يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات لفئات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.
- استهداف المناطق التي هي بحاجة إلى خدمات مصرفية، أو غير مشبعة بالخدمات والمنتجات المصرفية وتزويدها بالخدمات التي تناسب طبيعة العملاء في هذه المناطق وضمن (خطة البنك المعتمدة للتفرع والانتشار) مع التركيز على فروع إكسبرس.

محور الكادر البشري:
- الاهتمام بالكادر البشري، بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف، والعمل على استقطاب الكفاءات، مع الأخذ بالاعتبار دور التدريب في تطوير ورفع كفاءة الموظفين.

محور الأعمال:
- الاستمرار بتطوير منظومة التكنولوجيا وصولاً إلى الأتمتة الشاملة لكافة أعمال وأنشطة البنك.
- المراجعة المستمرة لإجراءات العمل وسياسات البنك وتحديثها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في السوق المصرفي.

الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢:
- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح فروع تقليدية، أو فروع تجاري إكسبرس، وتركيب صرافات آلية، كذلك الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، وذلك من خلال دراسة أماكن الفروع القائمة والخدمات المقدمة فيها، ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك، ومدى قرب هذه الفروع من النشاط الاقتصادي والسكاني مع العمل على تغييرها في حال عدم تناسبها.
- تطوير/ طرح منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق، والاستمرار بالإعلان عن المنتجات القائمة، مع التركيز على الخدمات الإلكترونية.
- الاستمرار باستقطاب عملاء فئات وقطاعات مستهدفة ومتوافقة مع سياسات البنك وتوجهاته الاستراتيجية (للودائع والتسهيلات).
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة، كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة ومنخفضة التكلفة.
- تطوير منظومة التكنولوجيا، والاستمرار بأتمتة البرامج والأنظمة، إضافة إلى تطوير نظام المعلومات الإدارية.
- متابعة متطلبات الجهات الرقابية القائمة والمستحدثة، والعمل على الالتزام بها.

- اتخاذ الإجراءات الضامنة لاستمرار أعمال البنك، مع تركيز الجهود على المحافظة على موظفي البنك وعملائه في مختلف الظروف.
- مراقبة وإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمصاحبة للعملية المصرفية، سواءاً القائمة أو المتوقع حدوثها.
- مراقبة الأوضاع والتغيرات التي تؤثر على بيئة الأعمال المصرفية والاقتصادية (محلياً وعالمياً)، وخاصة فيما يتعلق بتحركات أسعار الفائدة، للاستفادة من الفرص الممكنة، والحد من التحديات المتوقع حدوثها.

(١٦): إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي ١٦٩,٨٠٨ دينار.

(١٧)/أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية	
			٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١		٢٠٢١	٢٠٢٠
١	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١٢,٩١٤,٣٤٦	١٢,٨١٤,٣٤٦	شركة تريزونيا للاستشارات الإدارية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٢	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١,١٤٤,٥٤٦	١,١٤٤,٥٤٦	-	-	-
٣	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة يمثلها بمقعدين:	أردنية	٢٣,٨٠٨,٠٢١	٢٣,٨٠٨,٠٢١	-	-	-
٣	مؤنس عمر سليم عبد العال	أردنية	-	-			
٤	فادي عبد الوهاب أبو غوش	أردنية	-	-			
٥	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس إدارة ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	أردنية أردنية	١٤,٤٥٢,٢٦٤ ١١,٩٩٩	١٤,٧١٥,١٧٢ ١١,٩٩٩	-	-	-
٦	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	أردنية	١,٠٧٣,٧٥٤	١,٠٧٣,٧٥٤	-	-	-
٧	أسامة عمر علي حمد عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-
٨	مهند شحادة خليل خليل عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-
٩	عبد النور نايف عبد النور عبدالنور عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-
١٠	ناصر حسين محمد صالح عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-
١١	هنري توفيق إبراهيم عزام عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-

(١٧)/ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			٣١/١٢/٢٠٢١	٣١/١٢/٢٠٢٠
١	نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	٧,٥١٤,٥٩٦	٧,٤٠٠,٠٦٨

(١٧)/ج: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل المدراء من الإدارة التنفيذية العليا والمدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
١	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد نائب مدير عام أعمال مصرفية لغاية تاريخ ٢٠٢١/٠١/١٤	أردنية	٢٣,٥٥٧	٢٣,٥٥٧

- لا يوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ولا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة باستثناء السيد رامي حديد نائب/ المدير العام للأعمال المصرفية.

(١٧)/د: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم: لا يوجد.

(١٨)/أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١:

أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	مصاريف سفر وتدريب وأخرى	المجموع
السيد ميشيل الصايغ	٣١,٠٠٠	٢,٧٠٠	٥,٠٠٠	-	٣٨,٧٠٠
معالي أيمن المجالي	٣٠,٠٠٠	١,٨٠٠	٥,٠٠٠	-	٣٦,٨٠٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	٦٢,٠٠٠	٨,٩٠٠	١٠,٠٠٠	-	٨٠,٩٠٠
الأردن الأولى للاستثمار –السيد صالح الكيلاني	٣١,٠٠٠	٤,٩٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٠,٩٠٠
السيد شريف الرواشده	٣١,٠٠٠	٦,٩٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٢,٩٠٠
السيد عبد النور عبد النور	٣١,٠٠٠	٤,٨٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٠,٨٠٠
مهند شحادة خليل	٣١,٠٠٠	٥,٨٠٠	٥,٠٠٠	-	٤١,٨٠٠
أسامة حمد	٣١,٠٠٠	٢,٧٠٠	٥,٠٠٠	-	٣٨,٧٠٠
هنري عزام	٣١,٠٠٠	٦,٧٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٢,٧٠٠
ناصر الصالح	٣٠,٠٠٠	٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٠,٥٠٠
المجموع	٣٣٩,٠٠٠	٥٠,٧٠٠	٥٥,٠٠٠	-	٤٤٤,٧٠٠

(١٨)/ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١:

الإدارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	مقرري لجان مجلس الإدارة	مصاريف سفر وتدريب	المجموع
السيد سيزر قولاجن	٤٣٨,٩٠٠	-	-	-	٤٣٨,٩٠٠
السيد وليد القهيوي– أمين سر مجلس الإدارة	٧١,٩٩٠	٤,٤٩٩	٨٠٠	-	٧٧,٢٨٩
السيد محمد القرعان	١٢٣,٥٤٤	٥,٨٢٩	٣٠٠	-	١٢٩,٦٧٣
السيد سليم صوالحة	١١٨,٩٩٥	٧,٤٨٧	-	-	١٢٦,٤٨٢
السيد أنس عايش	٧٩,٨٥٦	-	-	-	٧٩,٨٥٦
السيد رامي الحديد حتى مساء ٢٠٢١/٠١/١٤	١٠٢,٥٥٢	-	-	-	١٠٢,٥٥٢
السيد عبدالله كشك	٢٠٢,٨٠٧	١٢,٧٢٥	-	-	٢١٥,٥٣٣
السيد علاء قحف	١٤٣,١٧٩	٨,٩٩٩	-	-	١٥٢,١٧٨
السيد محمود محمود	٤٨,٢٧٤	٢,٠١٠	١,١٠٠	-	٥١,٣٨٤
السيد اجود الروسان	١٢٩,٩٣٦	٦,١٢٨	-	-	١٣٦,٠٦٥
السيد وائل رابيه	١٠٩,٢٤٨	٦,٨٧٨	-	-	١١٦,١٢٦
السيد منير المحتسب	١٢٨,٧٥٩	٦,٨٠٠	-	-	١٣٥,٥٥٩
المجموع	١,٦٩٨,٠٤١	٦١,٣٥٥	٢,٢٠٠	-	١,٧٦١,٥٩٦
إجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	٢,٠٣٧,٠٤١	١١٢,٠٥٥	٥٧,٢٠٠	-	٢,٢٠٦,٢٩٦

(١٩): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام ٢٠٢١:

النطاق	القيمة
البيئة	١,٠٠٠
التعليم	٩,٩٨٧
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	٢٥٣,٠٨٤
الرياضة	١٥,٣٠٣
الصحة	٢,٠٧٠
الطفل والمرأة والأسرة	٤,٤١٠
الفقر	٩,١٠٠
المجالات الثقافية والفنية	١٢,٥٣٠
دعم مؤسسات وطنية	١١,٥٠٠
ذوي الاحتياجات الخاصة	٤,٠٨٠
المجموع	٣٢٣,٠٦٤

(٢٠)/أ: لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

(٢٠)/ب: العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي من موظفي الشركة أو أقاربهم:

	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١
كمجموعات ذات صلة	١	السيد ميشيل الصايغ	٩,٦١٣,٤٩٩	٨,٤٩٣,٩٩٥	٤٥٠,٠٠٠	٢٣٤,١٧٥
	٢	السيد شريف الرواشدة	٣,٧١٤,٤١٨	٢,٨٢٦,١٣٥	٠	٥٠٠,٠٠٠
	٣	معالي أيمن المجالي	٢,٣٠٠,٠٠٠	١,٦٦٨,٩٨١	٦٠٠,٠٠٠	١,٣٢٩,٧٨١
	٤	السيد عبد النور نايف عبد النور	١,٨٤٩,٢٨٤	١,٨١٩,٨٧٢	٠	١٢,٠٠٠
	٥	السادة شركة الأردن الأولى للاستثمار	٤,٨٢١,٠٤٩	٤,٨١٧,٦١٦	٠	١٥٥,٠٠٠
	٦	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٩١,٧٤٩	٩٩,٧٢٦	٠	٠
كأفراد	١	أسامة عمر علي حمد	٠	٣٧٥,٦٤٠	٠	٠

(٢١)/أ: مساهمة البنك في حماية البيئة

قام البنك خلال العام ٢٠٢١ بدعم إحدى برامج المؤسسة العربية لحماية الطبيعة بعنوان «القافلة الخضراء» وهو برنامج يركز على الدعم البيئي الزراعي في مناطق جيوب الفقر، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق مصدر دخل للمزارعين.

(٢١)/ب: مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي

تعد المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام ٢٠٢١ بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من مبادرات وأنشطة المسؤولية المجتمعية من مختلف المجالات مثل: التعليم، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر، وغيرها من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن.

قام البنك أيضاً خلال العام ٢٠٢١ برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢٢): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية. كما ويقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

(٢٣): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك وبكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

(تشمل تواقيع أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم ٢٢ و ٢٣)

رئيس المجلس ميشيل الصايغ	نائب رئيس المجلس أيمن المجالي	عضو مجلس إدارة شريف الرواشدة	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار يمثلها صالح الكيلاني	
عضو مجلس إدارة هنري عزام	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) يمثلها فادي أبو غوش	عضو مجلس إدارة ناصر صالح	عضو مجلس إدارة أسامة حمد	
عضو مجلس إدارة مهند شحادة	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) يمثلها مؤنس عبدالعال	عضو مجلس إدارة شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة يمثلها عبد النور عبد النور		

(٢٤): نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة ميشيل الصايغ	المدير العام سيزر قولاجن	المدير المالي عبدالله كشّك

البيانات المالية
السنوية المدققة
من مدقق الحسابات

قائمة المركز المالي

الموجودات	إيضاحات	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
		دينـار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٩٠,٧١٠,٥٧٧	٩٦,٨٥١,٥٤٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٥٤,١٠٦,١٣٦	٧٩,٣١٨,٢٧٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩	٧١٣,٩٠١,٠٢٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧	١,٧٧٨,٢١٠	١,٦٤٥,٩٢٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨	٣١,٩٤٢,٦٧٢	٢٩,٠٥٣,١١٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٩	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
ممتلكات ومعدات – بالصافي	١٠	٢١,٨٥٧,٨٤٤	٢١,٨٧٢,٦٨٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١١	٢,٢٦٦,٦٤٩	٢,٠٩٣,٦٥٣
موجودات حق استخدام	١٢	٥,٤٢٩,٧٣٣	٥,١١٩,٢٨١
موجودات ضريبية مؤجلة	١٨/ د	١٠,٣٢٢,٤٥٧	١١,٢١٥,٨٦٩
موجودات أخرى	١٣	٩٠,١٩٠,٢٧٧	١٠٨,٧٤٤,٠١٦
مجموع الموجودات		١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤	١١١,٣١٣,٠٢٠	١٠٢,٦٧٠,٩٠١
ودائع عملاء	١٥	٩٦٩,٣٨٨,٨٩٤	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦
تأمينات نقدية	١٦	٤٠,٨٢٩,١٢٧	٤١,٨٢٢,٦٠٢
أموال مقترضة	١٧	١٤٠,٤٨٣,٧٣٧	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨
مخصص ضريبة الدخل	١٨/أ	٣,١٢٦,٢٩٤	١٧٤,٧٥٨
مخصصات متنوعة	١٩	٨٨٣,٠٤٩	٨٢٢,٥١١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٨/ د	١٢٤,٦١٢	-
التزامات عقود تأجير	١٢	٥,٣٦١,١١٣	٤,٨٣٠,٢٩٩
مطلوبات أخرى	٢٠	٢٦,٢٣٥,٩٣٧	٢٢,٩٨٢,٠١٣
مجموع المطلوبات		١,٢٩٧,٧٤٥,٧٨٣	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
حقوق المساهمين			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢١	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٢	١٧,٢٠٨,٢١٣	١٥,٩٥٣,٦١٨
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	٢٣	(٩٧٣,١٠٠)	(٢,٠٢٠,٩٨٤)
الأرباح المدورة	٢٤	١٠,٩٣٦,٦١٢	٥,٥٣٤,١٥٣
مجموع حقوق مساهمي البنك		١٤٧,١٧١,٧٢٥	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٨٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل

العمليات المستمرة	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	٢٥	٧٠,٤٠٤,٠٤٦	٧٠,٥٩٨,٢٧٨
ينزل: الفوائد المدينة	٢٦	(٣٤,٦٠٩,٤٤٩)	(٣٧,٠٧٣,٩١٧)
صافي إيرادات الفوائد		**٣٥,٧٩٤,٥٩٧**	**٣٣,٥٢٤,٣٦١**
صافي إيرادات العمولات	٢٧	٤,٢٢٩,٩٣١	٤,٢٨٦,٨٠٩
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٤٠,٠٢٤,٥٢٨	٣٧,٨١١,١٧٠
أرباح عملات أجنبية	٢٨	٥١٤,٤٠٥	٩٤٧,٧٣١
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٩	٢٨١,٠٣٧	(٢٣٠,٤٥٩)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨	١٩٦,٤١٧	٢١١,٤٠٩
إيرادات أخرى	٣٠	٣,٣٩٤,٩٦٧	٣,٩٩٠,٢٩٩
إجمالي الدخل		٤٤,٤١١,٣٥٤	٤٢,٧٣٠,١٥٠
نفقات الموظفين	٣١	١٣,٧٥٢,٩٤٨	١٢,٨٠٢,٦٨٨
استهلاكات وإطفاءات	١٠و١١ و١٢	٣,٦٢١,٠٣٥	٣,٦٢١,٧١٦
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	٣٢	٤,٥٩٧,٨٩٢	٨,٠٤٧,٧٣١
مخصصات متنوعة	١٩	٢٣٣,٢٠٣	٦٣٠,٤٥٠
مخصص موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة	١٣	(١٦,٢٢٢)	١,٥٦٨,٠٥٥
مصاريف أخرى	٣٣	٩,٦٧٦,٥٤٥	٩,٣٢٦,٥٠٣
إجمالي المصروفات		٣١,٨٦٥,٤٠١	٩٩٧,١٤٣,٣٥
الربح للسنة قبل الضرائب		١٢,٥٤٥,٩٥٣	٧٣٣,٠٠٧,٦
ضريبة الدخل للسنة	١٨/ب	(٥,٥٤١,١٧٨)	(٢,٠٢٨,٨٢٨)
الربح للسنة من العمليات المستمرة		٧,٠٠٤,٧٧٥	٧٠٤,١٧٩,٤
الخسارة للسنة من العمليات غير المستمرة	٤٦	-	(٤,١٩٠,٦٧٦)
الربح للسنة		٧,٠٠٤,٧٧٥	٥١٣,٥٠٣
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		فلس/ دينـــار	فلس/ دينـــار
أساسي ومخفض	٣٤	٠/٠٥٨	٠/٠٠٤
حصة السهم من الربح من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك		فلس/ دينـــار	فلس/ دينـــار
أساسي ومخفض	٣٤	٠/٠٥٨	٠/٠٣٩
حصة السهم من الخسارة من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك		فلس/ دينـــار	فلس/ دينـــار
أساسي ومخفض	٣٤	-	(٠/٠٣٥)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٨٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل

الربح للسنة	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
بنود الدخل الشامل الآخر:	٧,٠٠٤,٧٧٥	٥١٣,٥٠٣
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧٠٠,١٦٣	(٢٤٥,٤٩٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة	٧,٧٠٤,٩٣٨	٢٦٨,٠١٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٨٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

		الاحتياطيات				
	رأس المال المكتتب به والمدفوع	التقلبات الدورية قانوني		مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي القيمة العادلة بالصافي	الأرباح المدورة	مجموع حقوق المساهمين
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١							
الرصيد كما في بداية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٩٥٣,٦١٨	-	-	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	٥,٥٣٤,١٥٣	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧
الربح للسنة	-	-	-	-	-	٧,٠٠٤,٧٧٥	٧,٠٠٤,٧٧٥
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	٣٤٧,٧٢١	(٣٤٧,٧٢١)	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	٧٠٠,١٦٣	-	٧٠٠,١٦٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	١,٠٤٧,٨٨٤	٦,٦٥٧,٠٥٤	٧,٧٠٤,٩٣٨
المحول إلى الاحتياطيات	-	١,٢٥٤,٥٩٥	-	-	-	(١,٢٥٤,٥٩٥)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٢٠٨,٢١٣	-	-	(٩٧٣,١٠٠)	١٠,٩٣٦,٦١٢	١٤٧,١٧١,٧٢٥
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠							
الرصيد كما في بداية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٤٦٠,٣١٨	٣,٥٣٨,٦٧٥	٥٤٨,٦٩٣	(٢,٢١١,٤٠٦)	١,٨٦٢,٤٩٤	١٣٩,١٩٨,٧٧٤
الربح للسنة	-	-	-	-	-	٥١٣,٥٠٣	٥١٣,٥٠٣
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	(٢٥٨,٨٥٠)	٢٥٨,٨٥٠	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	(٢٤٥,٤٩٠)	-	(٢٤٥,٤٩٠)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(٥٠٤,٣٤٠)	٧٧٢,٣٥٣	٢٦٨,٠١٣
المحول إلى الاحتياطيات	-	٤٩٣,٣٠٠	-	-	-	(٤٩٣,٣٠٠)	-
المحول من الاحتياطيات نتيجة بيع فروع فلسطين	-	-	(٣,٥٣٨,٦٧٥)	(٥٤٨,٦٩٣)	٦٩٤,٧٦٢	٣,٣٩٢,٦٠٦	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٩٥٣,٦١٨	-	-	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	٥,٥٣٤,١٥٣	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧

*تتضمن الأرباح المدورة مبلغ ١٠,٣٢٢,٤٥٧ دينار مقيد التصرف به لقاء الموجودات الضريبية المؤجلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ بناءً على تعليمات البنك المركزي.

- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب و البالغ ٩٧٣,١٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (متضمنا مبلغ ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٨٤ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

الأنشطة الاستثمارية			
(الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٨٠,٢٠٨,٥٢٤)	(٥,٥٩٨,٥٤٣)
(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(١,٥٤٧,١٤٦)	(١١٤,٣٠١)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		١٩٦,٤١٧	٢١١,٤٠٩
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		٦,٧٥٠	-
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	١٠	(٢,١٢٥,٥٣٦)	(١,٧٠٠,٢٧٣)
موجودات غير ملموسة	١١	(٧٠٥,٧٦٤)	(٦٦٢,٧٣٥)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٢,٨٧٧	١٨٣,٥٤٤
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٨٤,٣٨٠,٩٢٦)	(٧,٦٨٠,٨٩٩)
الأنشطة التمويلية			
الزيادة في أموال مقترضة		٣٦,٩١٩,٠٠٩	٧,٤٨١,١٤٦
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		٣٦,٩١٩,٠٠٩	٧,٤٨١,١٤٦
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		٤٨٩,٧٤٧	٣٩٧,٢٣٦
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		(٤٣,٥٣٥,٥٩٠)	٣٨,٤٤٣,٥٥٠
النقد وما في حكمه في بداية السنة من العمليات المستمرة		١١٩,٠٤٢,١٤٩	٨٠,٥٩٨,٥٩٩
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٣٥	٧٥,٥٠٦,٥٥٩	١١٩,٠٤٢,١٤٩

١- عام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (١١٣) بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وبرأسمال قدره ٥ مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، هاتف ٥٦٠٢٣٠٠(٦)٩٦٢+، ص.ب ٩٩٨٩ عمان ١١١٩١- المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام ٢٠١٧، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

إن البنك التجاري الأردني شركة مساهمة عامة محدودة أسهمها مدرجة في بورصة عمان.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (٣٤).

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ شباط ٢٠٢٢ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ .يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩ لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.

ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٥ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ ورقم ٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم ١٣٩٦٧/١/١٠ بتاريخ ٢٥ تشرين أول ٢٠١٨ أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم ١٦٦٠٧/١/١٠ بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام ٢٠٢٠. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم ١٦٢٣٩/١/١٠ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبموجب التعميم رقم ١٣٢٤٦/٣/١٠ تاريخ ٢ أيلول ٢٠٢١ أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (١٦٢٣٩/١/١٠) تاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ وبواقع (٥%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢٢ وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (٥٠%) من تلك العقارات مع نهاية العام ٢٠٣٠ .

د. وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في ٢٠ شباط ٢٠٢٠ على استدراك المخصصات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

٢-١ التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك): تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

– التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،

– تتطلب الإعفاءات من البنك تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر،

– يجوز للبنك استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقدياً، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك حيث سيقوم البنك بتحديد أسعار مرجعية جديدة وهامش فائدة استنادا إلى خبرات البنك لتفادي أي أثر على البنك وعملائه.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ – تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 – تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). منحت هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-19. نظرًا لكونه حلاً عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كانت تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-19 والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-19، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم يحصل البنك على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19، ولكن سوف يقوم البنك باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابلاً للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

٢-٢ أهم السياسات المحاسبية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى ، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء،

إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان، يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة إلى الفئتين التاليتين:

١. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.
مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.
٢.الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية.
تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض و رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية؛ مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك، يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة ويتم الاعتراف بها بأرباح أسهم الشركات عند تحققها.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئيًا بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة «لليوم الأول» كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل إثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في قائمة الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند إلغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:
– بالكلفة المطفأة
– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
– بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظتها التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية
يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة فقط في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

– الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

– الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال
يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

– كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسيين في إدارة المنشأة؛

– المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.

– الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

– التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «الحالة تحت الضغط» بعين الاعتبار.
في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثًا للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط
كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.
يعرّف «أصل الدين» لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).
إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود آخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:
– تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.

– لا تتطلب استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.

– يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩) لأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

– إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.

– إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.
عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً- صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
بعد الاعتراف الأولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حده.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة
يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم إثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئيًا في القوائم المالية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به مصوفاً منه الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل، ووفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بالسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم إدراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها إجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية
إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة في المرحلة (١) لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقرض.

يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب وجود تعديلات غير جوهرية

أ- الموجودات المالية

يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند إلغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضًا بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

– إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو

– إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

– البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل المبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.

– لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.

– يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف إذا:

– قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية، أو

– قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة الاستثمار من قبل البنك، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

ب- المطلوبات المالية

يتم إلغاء المطلوبات المالية عند إعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية
نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً «الأدوات المالية».

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناءً على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف بالموجودات المالية إلى المرحلة (١) والمرحلة (٢) والمرحلة (٣)، كما هو موضح أدناه:

– **المرحلة الأولى**: عند الاعتراف الأولي بالموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً. تشمل المرحلة الأولى أيضًا الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

– **المرحلة الثانية**: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضا الموجودات المالية التي شهدت تحسناً بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

– **المرحلة الثالثة**: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة إلغاء (جزئي) للموجودات المالية.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة
تتضمن منتجات البنك عدداً من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. حيث لا تحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن أن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

إن سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

نظرة مستقبلية للمعلومات
في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال:

– الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي.

– معدلات البطالة.

– معدلات الفائدة للبنك المركزي.

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات
يقوم البنك لغايات التقليص من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى أقصى حد، يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الأعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمي الرهن العقاري أو استنادًا إلى مؤشرات أسعار السكن.

الضمانات المستردة
تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك إلى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، أيهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها إلى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

حسب طبيعة نشاط البنك، يقوم البنك باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظتها التجارية، ولكنها تعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي.

إعدام الدين
يتم إعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة إلى مصروف خسائر الائتمان المتراكمة.

القروض المعدلة
يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة ٣ حتى يتم تحصيلها أو إلغاؤها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون أن يتم إلغاؤها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

عقود الإيجار
يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق الاستخدام
يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابلاً للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحًا منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار
يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضًا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاW لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم ، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية:

	%
مباني	٢
أجهزة ومعدات مكتبية	١٠–١٥
ديكورات	١٠–١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

الموجودات غير الملموسة
الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة ٢٠% سنوياً.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع
يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان استرداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة ، ويجب أن يكون الأصل جاهزاً للبيع في وضعه الحالي بشروط تكون عادية ومألوفة لبيع هذا النوع من الموجودات، ويجب أن يكون أمر بيعها محتملاً بشكل كبير. بالإضافة إلى أن يكون هنالك التزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للاعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها والتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند استيفاء جميع الشروط المشار إليها أعلاه .

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل كصافي (خسارة) من العمليات غير المستمرة.

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم الماليه ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين
يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل
تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

– إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك
يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مدارة لصالح العملاء
تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك، يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص
يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم الماليه فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع
يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة
يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

– احتمالية التعثر وهي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة.

– التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم، مثل دفعات سداد أصل الدين والفائدة، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة، تأخير الدفعات المستحقة.

– نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي (٩) فإن اختبارات الأوضاع الضاغطه تعد من المتطلبات التي يتوجب اعتبارها جزءاً من عملية الاحتساب لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، لذلك يقوم البنك بإجراء ثلاث سيناريوهات سنوياً لدراسة التنبؤات المستقبلية ومعرفة أثرها على متغيرات نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث تمثل هذه السيناريوهات كل من:

- سناريو عادي (BASIC).

- سيناريو أسوأ.

- سيناريو أفضل.

حيث تعكس نتائج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة القيمة الاحتمالية المرجحة (An Unbiased and Probability – Weighted Amount)

والتي يتم تحديدها اعتماداً على تقييم مجموعة من النتائج المتوقعة بدلاً من الاعتماد على أفضل السيناريوهات أو أسوئها.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، حيث يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتمثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتمثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠% ونسبة خسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في قائمة المركز المالي والتي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن أن ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر. ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

العملات الأجنبية
يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات.يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.

المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعّالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣- استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة
يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل
يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا
يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة
يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة
تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

تقييم نموذج الأعمال
يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مديري الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغيير مستقبلي لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان
ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعيار(٩). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (١ و ٢ و٣) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٨).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة
عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ودرجة مخاطر الائتمان ونوع الضمانات، وتاريخ الاعتراف الأولي والفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق والصناعة والموقع الجغرافي للمقترض، إلخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ
يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة
يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (٣٨). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية
يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. تخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيّمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيّمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة
في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة
يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي :

– التوقيت المتوقع واحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك.

– نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم

معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر
تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر
تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم
عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر
انطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الأردني ، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والأساليب المتبعة في إدارة المخاطر.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء الكلي للبنك، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وامن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر والامتثال.

حيث توفر إدارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف إلى إنشاء ونشر مفهوم إدارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الإدارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر و مقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقًا لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك.

كما تولي إدارة البنك أهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك بإعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)
تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الإئتمان والتركزات والسيولة أسعار الفائدة و السمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق والحاكمية المؤسسية والامتثال وهيكل رأس المال وأمن المعلومات).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه إلى ما يلي:

١- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
٢- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
٣- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
٤- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
٥- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
٦- تحديد رأس المال اللازم لمواجهة كافة أنواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
٧- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)
وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع الضاغطة، فقد قام البنك بإعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً في منظومة الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر لدى البنك ويكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

– أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.

– تعتبر جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين إدارة البنك لرأسماله.

– تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعة.

– جزءاً هاماً في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

تطبيق سيناريوهات الأوضاع الضاغطة
يتم تطبيق سيناريوهات الأوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدها من قبل البنك وفقاً للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم والنوع والتكرار والأهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الأعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء وإعداد التقارير اللازمة باختبارات الأوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواء على مستوى محفظة التسهيلات أو الأستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب اثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المرأسلة، تركز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال وبيان الدخل.

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة
– تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً و أساسياً من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:
– ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

– التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:
– تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

– التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

– التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

– استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

– وضع الإجراءات العلاجية المناسبة المبنية على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتثال وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

– إن دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة إلى لجنة التدقيق.

مسؤولية دائرة المخاطر:
١- تصميم برنامج إختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

– أن تشتمل إختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تندرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.

– تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة إن وجدت.

– تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركز.

– تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.

– تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة و مدى تعقيد أعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.

– يشمل برنامج إختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.

– تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة Simple Sensitivity Analysis مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علماً بأن الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.

٢- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

٣- رفع نتائج الإختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر
يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (٩) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

١. تطبيق البنك للتعثر:
يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (٩)، أما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (٢٠٠٩/٤٧) (ورقم (٢٠١٨/١٣) والمتعلقة بالمعيار (٩) حيث يتم أخذ النتائج الأكثر تحفظاً وشدة، إلا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الأردني.

٢. آلية معالجة التعثر:
يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقاً للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

١- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني.

٢- اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:
قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة (Standard and Poors S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف مخاطر العميل (Obligor Risk Rating (ORR ينقسم إلى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:
١- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها.

٢- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل.

٣- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي.

معايير كمية :
قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية و المديونية و هيكل رأس المال وغيرها.
وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:

١- أثر تنوع أنشطة العميل.

٢- هيكل رأس المال.

٣- سياسة التمويل المعتمدة.

٤- تقييم السيولة.

٥- الإدارة والحاكمية.

يتم تصنيف العملاء على النظام إلى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (١) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) إلى (١٠) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء (PD) Probability of Default.

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية:

١- المكونات الأساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:

- مراحل تصنيف العملاء (Staging).
- نسبة احتمالية التعثر PD وفقاً لمراحل التصنيف (الأولى والثانية والثالثة).
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD.
- التعرض عند التعثر EAD.

٢- معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:
تعتبر معايير تصنيف المراحل احد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (٩)، حيث تم تصنيف الأدوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الأداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (٢٠١٨/١٣).

٣- احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)

محفظة الشركات
بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية والنماذج المعتمدة لشركة (Standard & Poor (S&P من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناء على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للأردن .

محفظة الأفراد
يتم قياس مخاطر الأفراد على مستوى كل منتج على حده (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Roll Rate Approach والتي تعتمد على درأسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخياً مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية .

محفظة أدوات الدين والسوق النقدي
يتم احتساب احتمالية التعثر لأدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الآخر (OCI) على أساس إفرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٤- نسبة الخسارة بافتراض التعثر Loss Given Default – LGD
تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد على نسب إقتطاع إضافية تمثل الفترة الزمنية التي سيتم خلالها تحويل الضمان إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و مخففات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزى الأردنى.

٥- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default - EAD)
يعرف على أنه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي للتسهيلات المباشرة وغير المباشرة. والمبالغ التي قد يتم استغلالها مستقبلاً من العملاء.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩):
يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الإدارة :
- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الإشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الإدارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديداً واضحاً لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه .
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار (٩) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:
- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات أو التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادراً مؤهلاً، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.

– مراجعة السياسات وإجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملاءمتها لتطبيق المعيار.

– توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.

– متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.

– تطبيق الإجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .

– عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.

– تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.

– مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.

– الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.

– التوصية على أي استثناء أو تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة ووفق مبررات واضحة وموثقة.

مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

– مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.

– الإشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:

– التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (٩).

– مراقبة التواؤم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (٩) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.

– مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي والنصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.

– مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

– مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيّد بها.

– التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من أن جميع الأدوات المالية /التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال:

التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر:

– احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL

– مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة

– تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.

– إعداد الإفصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.

– مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:

– الاشتراك مع الإدارات في تطوير وبناء نموذج الأعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقاً لمبادئ المعيار رقم (٩).

– عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من أن كافة الأدوات المالية قد خضعت للاحتساب.

– مراجعة الإفصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية:
تخضع جميع التعرضات الائتمانية /الأدوات المالية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة إلى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان وبحيث يتم انتقال الأداة المالية / التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث:

المرحلة (١) : تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ إعداد البيانات المالية، بالنسبه لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهر والتي تنتج من أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون ١٢ شهراً قادمة.

المرحلة (٢): تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على إنخفاض قيمتها، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الدين وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع احداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقعة للأداة المالية.

المرحلة (٣): وتتضمن الموجودات الماليه التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقا للمؤشرات المحددة في تعليمات البنك المركزي الأردني، وبالنسبه لهذه الموجودات يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبة عليها.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية :
– حدوث تراجع أو انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.

– وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل أو المقترض تزيد عن مدة معينة.

– معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.

– خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.

– انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.

– احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس .

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة
يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر للمحافظ الائتمانية المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة إلى الأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات جوهرية يمكن الاعتماد عليها من قبل البنك.

حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية وتوقعاتها بثلاثة سيناريوهات ولكل من نسب (الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم و مؤشر أسعار العقارات وأسعار الفائدة ومؤشرات أخرى) وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني فيما يخص الأردن.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار
يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهاؤه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

٤- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	٢٤,٨٣٣,٦١٠	٢٣,٩٨٢,١٩٦
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٣,٤٧٣,٢٣٩	١٦,٢٩٩,٨٦٤
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	-	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
متطلبات الاحتياطي النقدي	٣٢,٤٠٣,٧٢٨	٣١,٥٦٩,٤٨٤
مجموع أرصدة لدى بنوك مركزية	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	٧٢,٨٦٩,٣٤٨
مجموع نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٩٠,٧١٠,٥٧٧	٩٦,٨٥١,٥٤٤

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠.
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠.
- لايوجد شهادات إيداع كما في تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢١و٢٠٢٠.

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية:

البند	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	
				٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	-	-	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	٥٣,٨٢٥,٧٠٢
الأرصدة الجديدة خلال السنة	–	-	-	-	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
الأرصدة المسددة	(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	١٨,٠٠٧,٦١٩	-	-	١٨,٠٠٧,٦١٩	(٥,٩٥٦,٣٥٤)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	-	-	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	٧٢,٨٦٩,٣٤٨

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

٥ - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

البند	بنوك ومؤسسات					
	مصرفية محلية		مصرفية خارجية		المجموع	
	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٩,٦٧١	٢٩,٦٧١	٧,٧٣٨,٨٧٣	١٠,٣٤٤,٨٨٢	٧,٧٦٨,٥٤٤	١٠,٣٧٤,٥٥٣
ودائع تستحق خلال فترة أقل من سنة	١٦,٣٠٧,٠٠٠	٣٥,٦٥٩,٠٠٠	٣٣,٤٥٧	٣,٨٢٧,٩٥٣	١٦,٣٤٠,٤٥٧	٣٩,٤٨٦,٩٥٣
ودائع بنوك تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٦,٣٣٦,٦٧١	٣٥,٦٨٨,٦٧١	٣٧,٧٧٢,٣٣٠	٤٤,١٧٢,٨٣٥	٥٤,١٠٩,٠٠١	٧٩,٨٦١,٥٠٦
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٢,٨٥٣)	(١٧,٧٨٦)	(١٢)	(٥٢٥,٤٤٧)	(٢,٨٦٥)	(٥٤٣,٢٣٣)
	١٦,٣٣٣,٨١٨	٣٥,٦٧٠,٨٨٥	٣٧,٧٧٢,٣١٨	٤٣,٦٤٧,٣٨٨	٥٤,١٠٦,١٣٦	٧٩,٣١٨,٢٧٣

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد ٧,٧٦٨,٥٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٩,٨٣١,٣٢١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).
- بلغت الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) .
- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

إن توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٦+	٥٤,١٠٩,٠٠١	-	-	٥٤,١٠٩,٠٠١	٧٩,٨٦١,٥٠٦
المجموع	٥٤,١٠٩,٠٠١	-	-	٥٤,١٠٩,٠٠١	٧٩,٨٦١,٥٠٦

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

البند	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة (إفرادي)	المجموع	
				٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	٧٩,٨٦١,٥٠٦	-	-	٧٩,٨٦١,٥٠٦	٣٦,٧٢١,٢١١
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	٥٥,٢٩٠,٣٩٥
الأرصدة المسددة	(٢٥,٠٢٤,٠٠٠)	-	-	(٢٥,٠٢٤,٠٠٠)	(٢٣,٤٣٧,٣٥٨)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(٤,٢٧٣,٥٠٥)	-	-	(٤,٢٧٣,٥٠٥)	١١,٢٨٧,٢٥٨
الرصيد كما في نهاية السنة	٥٤,١٠٩,٠٠١	-	-	٥٤,١٠٩,٠٠١	٧٩,٨٦١,٥٠٦

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٥٤٣,٢٣٣	-	-	٥٤٣,٢٣٣	٧٨,٦٧٢
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	٦٢٠	-	-	٦٢٠	٥٣٢,٨٥٤
المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة	(١١,٦٥١)	-	-	(١١,٦٥١)	(٧٧,٩٩٥)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(٥٢٩,٣٣٧)	-	-	(٥٢٩,٣٣٧)	٩,٧٠٢
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٦٥	-	-	٢,٨٦٥	٥٤٣,٢٣٣

٦- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الأفراد (التجزئة)	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية مدينة	٥٩٧,٧٧١	٦٢٥,٧٢١
قروض وكمبيالات *	٢٠٥,٧٩٢,٤٤٣	١٩٤,٤١٢,١٤٥
بطاقات ائتمان	٦,٢٥٣,٥٤٦	٤,٥٢٠,٣١٤
القروض العقارية	١٢٠,٠٣٨,٣٧٣	١١٨,٦٧٤,٠١٣
الشركات :	-	-
أ - الشركات الكبرى:	-	-
حسابات جارية مدينة	٩٤,٩٨٤,٦٧٦	٦٢,٧٥٠,٧٣٤
قروض وكمبيالات *	٣٢٩,٨٨٨,٢٨٥	٣٠٢,٢٦٨,٦٣٣
ب - مؤسسات صغيرة ومتوسطة:	-	-
حسابات جارية مدينة	١٢,٧٥٨,٣٠٨	١٣,٠٦٣,١٥٦
قروض وكمبيالات *	٤٧,٥٢١,٤٨٤	٤٧,١٧١,٦٨٢
الحكومة والقطاع العام	٤٣,٧١٧,٨٠٩	٤٧,٩٩٥,٨٣٨
المجموع	٨٦١,٥٥٢,٦٩٥	٧٩١,٤٨٢,٢٣٦
(ينزل) : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٦٣,٧٩٣,١٤١)	(٥٨,٧٣٢,٤٥٤)
فوائد معلقة	(٢٣,٨٥٥,٧٥٥)	(١٨,٨٤٨,٧٥٧)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩	٧١٣,٩٠١,٠٢٥

- صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٧٦١,٣٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (١,٥٣٩,٤٢٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ١٠١,٩٢٩,٥٨٥ دينار أي ما نسبته ١١.٨٣ % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٨٩,٠٥٢,٢١٨ دينار أي ما نسبته ١١.٢٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٧٨,٢٣٥,٩٣١ دينار أي ما نسبته ٩.٣٤% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٧٠,٦٠١,٢٠٢ دينار أي ما نسبته ٩.١٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بلغت ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١و٢٠٢٠:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	٦٣٠,٨٥٠,٨١٥	٧١,٥٧٩,٢٠٣	٨٩,٠٥٢,٢١٨	٧٩١,٤٨٢,٢٣٦	٧٣١,٠٥٤,٥٠٠
تسهيلات جديدة خلال السنة	٨٢,٠٠٢,٠٥٩	١,٤٥١,٣٠٠	١,٤٠٥,٦٢٠	٨٤,٨٥٨,٩٧٩	٩٦,٢٤٠,٣٣٧
التسهيلات المسددة	(٢٦,٤٢٣,٩٥٩)	(٢,٢٩٠,٢٦١)	(٣,٠٥٣,٣٦٠)	(٣١,٧٦٧,٥٨٠)	(٥١,٩١٣,٥٥٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٧,٥١٦,١٥٣	(١٣,٩٦٢,٥٧٤)	(٣,٥٥٣,٥٧٩)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧٥,٤١٧,٠٠١)	٧٦,٥٩٩,٣٣٩	(١,١٨٢,٣٣٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٧,٧٨٦,٧٥٤)	(١٤,٠٥٤,٩٠٠)	٢١,٨٤١,٦٥٤	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١٢,١٩٤,٥٧٢	٧,٣٦٥,١١٨	(١,٨٩١,٠٢٣)	١٧,٦٦٨,٦٦٧	١٦,١٤٣,٠٠٣
التسهيلات المعدومة	-	-	(٦٨٩,٦٠٧)	(٦٨٩,٦٠٧)	(٤٢,٠٥١)
الرصيد كما في نهاية السنة	٦٣٢,٩٣٥,٨٨٥	١٢٦,٦٨٧,٢٢٥	١٠١,٩٢٩,٥٨٥	٨٦١,٥٥٢,٦٩٥	٧٩١,٤٨٢,٢٣٦

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل إفرادي وتجميعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١و٢٠٢٠:

البند	٢٠٢١			٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٣,٠١٥,٤٠٧	٤,٥٦٧,٨٣٨	٥١,١٤٩,٢٠٩	٥٨,٧٣٢,٤٥٤	٤٧,٩٧٤,٨٥٤
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٤٠٠,٩٦٢	٧٥,٠٤٣	٤٠٧,٣٩٤	٨٨٣,٣٩٩	٦٤٩,١٤٦
التسهيلات المسددة	(١٢٦,٩٨٥)	(٢٨٦,١٩٥)	(٩٠٨,٥٦٤)	(١,٣٢١,٧٤٤)	(٧٤٢,٠٥٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١١٠,٢٢٢	(٩٣,٠٦٢)	(١٧,١٦٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤٠٩,٣١٨)	٤٥٩,٢٤٣	(٤٩,٩٢٥)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٥٩,٦٨٨)	(٢,٩١٣,٨١٦)	٣,٠٧٣,٥٠٤	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	٨٤٦,٢٨٨	٥,٩٩٥,٩٥٨	٦,٨٤٢,٢٤٦	٤,٣٢٦,١٥٤
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢٨٠,٢٧٩)	(١٢٠,٥٨٠)	(٨١٨,٩٧٥)	(١,٢١٩,٨٣٤)	٦,٥٤١,٧١٨
التسهيلات المعدومة	-	-	(١٢٣,٣٨٠)	(١٢٣,٣٨٠)	(١٧,٣٦٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢,٥٥٠,٣٢١	٢,٥٣٤,٧٥٩	٥٨,٧٠٨,٠٦١	٦٣,٧٩٣,١٤١	٥٨,٧٣٢,٤٥٤

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤
المقتطع من الإيرادات خلال السنة	٦٢٤,٥٤٠	٤٥,٦٣٢	١٧٤,٤٢٠	٣٨,٧٨٩	١٨	٨٨٣,٣٩٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٢٤٥,٨٨٤)	(٥٢٥,٦٩٩)	(٤٦٤,١٩٤)	(٨٥,٨٨٤)	(٨٣)	(١,٣٢١,٧٤٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(٤٠,٠٤٩)	(٨,٠٨١)	(٤١١,٧٢٤)	١,٠٧٠	-	(٤٥٨,٧٨٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١١٠,٧٥٠)	(٣٦٧,٨٨٢)	(٢,٠٦١,٣٦٢)	(٧,٦٤١)	-	(٢,٥٤٧,٦٣٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	١٥٠,٧٩٩	٣٧٥,٩٦٣	٢,٤٧٣,٠٨٦	٦,٥٧١	-	٣,٠٠٦,٤١٩
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	١,٥٠٩,٣١٣	١٧٢,٦٣٤	٥,٠٧٢,٥٧٨	٨٧,٧٢١	-	٦,٨٤٢,٢٤٦
التعديلات الناتجة عن تعديلات	٢٧١,٦٤١	٣٢٩,٤٠٩	(١,٥٣٦,٥٤١)	(٣١٥,٥٠٠)	٣١,١٥٧	(١,٢١٩,٨٣٤)
التسهيلات المعدومة	(٦,٦٦٥)	(٣٧,١٨٧)	(٧٩,٢٤٢)	(٢٨٦)	-	(١٢٣,٣٨٠)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٢,٦٦٤,٢١٦	٣,٢٧٧,٧٣٤	٤٢,٩٣٠,٨٩٨	٤,٨٥١,٩٤١	٦٨,٣٥٢	٦٣,٧٩٣,١٤١
إعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى إفرادي	١٢,٦٦٤,٢١٦	٣,٢٧٧,٧٣٤	٤٢,٩٣٠,٨٩٨	٤,٨٥١,٩٤١	٦٨,٣٥٢	٦٣,٧٩٣,١٤١
المجموع	١٢,٦٦٤,٢١٦	٣,٢٧٧,٧٣٤	٤٢,٩٣٠,٨٩٨	٤,٨٥١,٩٤١	٦٨,٣٥٢	٦٣,٧٩٣,١٤١

– تم خلال العام ٢٠٢١ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ ١٢٣,٣٨٠ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (١٧,٣٦٨ دينار للعام ٢٠٢٠) .

– لم يتم خلال العام ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة إلى خارج قائمة المركز المالي.

– هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها ١٢٨,٦٠٧,٠٣٠ دينار وفوائدها المعلقة ٨٠,٩٧٤,٧٣١ دينار والمخصص المرصود لها ٤٧,٦٣٢,٢٩٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة، وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

–تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ٩,٣٩١,٥٧٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٩,٩٦٥,٢٥٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١,٧٧٧,٤٢٦	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٩٤,٦١٨	٤٧,٩٧٤,٨٥٤
المقتطع من الإيرادات خلال السنة	٤٨٤,٢٥٥	٢٢,٦٢٣	٢٣,٣٦٢	١١٨,٨٢٠	٨٦	٦٤٩,١٤٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٢٧٥,٠٢٦)	(٦٧,٧٩٤)	(٢٢٧,٢٧٦)	(١٧١,٩٥٢)	(٢)	(٧٤٢,٠٥٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(٢٢٩,٣٩٩)	٦١,٣١٧	٧٢٦,١٤٥	١٧,٦٦٤	(٧)	٥٧٥,٧٢٠
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	١٦٣,٩٨٨	(٧٧,٠٧١)	(٧٦٦,٤٤٢)	(٨,٣٨٢)	-	(٦٨٧,٩٠٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	٦٥,٤١١	١٥,٧٥٤	٤٠,٢٩٧	(٩,٢٨٢)	٧	١١٢,١٨٧
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	١,٣٦٣,٩٥٧	٢٤١,١٥١	٢,٣٣٤,٦٣٥	٣٨٦,٤١٨	(٧)	٤,٣٢٦,١٥٤
التعديلات الناتجة عن تعديلات	(١,٨١٢,٥٣٨)	١,٣٢٣,٧٨٦	٦,٣٨٠,٢٧٦	٧٠٧,٦٢٩	(٥٧,٤٣٥)	٦,٥٤١,٧١٨
التسهيلات المعدومة	(١٣,١٢١)	(٤,٢٤٧)	-	-	-	(١٧,٣٦٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤
إعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى إفرادي	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
٢	-	-	-	-	٢٠٠,٠٠٠
٣	-	-	-	-	٢,٨٨٣,٥١٤
٣-	٧,٣٠١	-	-	٧,٣٠١	١,٦٣٣
٤+	١٤٤,٣٣٥	١٧٣,٢٣٥	٢١٣,٧٠٦	٥٣١,٢٧٦	٥٤١,٤٩٩
٤	٨,٧٢٦,٤٨٠	٥,٦٤٠,٨٥٥	-	١٤,٣٦٧,٣٣٥	١٣,٢٩٤,٤٩٧
٤-	٢٨,٧٧٠,٢١٢	٥,٢٠١,٧٢٧	-	٣٣,٩٧١,٩٣٩	٢٠,٣٩٨,١٦٩
٥+	٤٦,٧٧٣,٤٥٦	٥,٣٣٣,٦٧٠	٦٧٤,٧٣٦	٥٢,٧٨١,٨٦٢	٥٤,٩٥٦,٨٨٠
٥	٨٤,١٨٥,٥٠٣	٢٩,١٢٢,٣٢٢	٢,١٩٣,٣٣٠	١١٥,٥٠١,١٥٥	٦٧,٢٢٠,٢٦٦
٥-	٥٥,٦٨٩,٤١٩	٦,٩٦٦,٦٠٥	٤١,٨٩٧	٦٢,٦٩٧,٩٢١	٦٧,٢٥٣,٩٩٠
٦+	٣١,١٧١,٧٠٨	٣١,٣٥٦,٢٠٣	٥٦,٣١٥,٤٥٨	١١٨,٨٤٣,٣٦٩	٣٤,٢٧٥,١٣٨
٦	٥,٥٩٩,٢٣١	٦,١٩٣,٠٤١	٨٠٩,٩٥٣	١٢,٦٠٢,٢٢٥	٢٥,٢٢٦,٦٥٢
٦-	٦٧٩	٥,٦٦٣,٩٢٩	٢,٠٢٣,٤٧٦	٧,٦٨٨,٠٨٤	١٠,٩٨٦,٤٩٢
٧+	-	٣,٣٧٦,٦٣٥	-	٣,٣٧٦,٦٣٥	٣,٢١٢,٨٥٠
٧	-	-	٣,٠٩٤,١١٤	٣,٠٩٤,١١٤	٢,٩١٩,٥٣٢
٨	-	-	-	-	٣٢٣,٧٨٦
٩	-	-	-	-	٤,٠٧٠,٤٨٨
١٠	-	-	٨,٦٩٤	٨,٦٩٤	٥٠,٣٥٢,١٧٤
غير مصنفة	(١٤٤,٦٦٩)	٧٣,٧٦٤	-	(٧٠,٩٠٥)	٧,٠٤٦,٨٠٠
المجموع	٢٦٠,٩٢٣,٦٥٥	٩٩,١٠١,٩٨٦	٦٥,٣٧٥,٣٦٤	٤٢٥,٤٠١,٠٠٥	٣٦٥,١٦٤,٣٦٠

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى كما في ٣١ كانون الأول هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	٢٦١,٨٩٦,٥٢٢	٤٦,٥٢٠,٦٢٣	٥٦,٧٤٧,٢١٥	٣٦٥,١٦٤,٣٦٠	٣٥٢,٩٨٠,٠٠٠
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣٢,٧٩٦,١٩٨	١٥٠,٠٠٠	-	٣٢,٩٤٦,١٩٨	١٣,٦١٥,٨٨٨
التسهيلات المسددة	(٣,٥١٣,٥٣٩)	(١,١٠٥,٧٧٩)	(٩٢٠,٣١٠)	(٥,٥٣٩,٦٢٨)	(٢٠,٢٧٤,٢٩٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٣٩٥,٧٨٥	(٣,٨٤٨,١٤٧)	(١,٥٤٧,٦٣٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥٩,٣٢٦,٢٠٤)	٥٩,٣٢٦,٢٠٤	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢,٩٦٤,٢٦٧)	(٩,٣٩٦,٧٤٨)	١٢,٣٦١,٠١٥	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٢٦,٦٣٩,١٦٠	٧,٤٥٥,٨٣٣	(١,٠١٣,٤٧٣)	٣٣,٠٨١,٥٢٠	١٨,٨٤٢,٧٧٠
التسهيلات المعدومة	-	-	(٢٥١,٤٤٥)	(٢٥١,٤٤٥)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٦٠,٩٢٣,٦٥٥	٩٩,١٠١,٩٨٦	٦٥,٣٧٥,٣٦٤	٤٢٥,٤٠١,٠٠٥	٣٦٥,١٦٤,٣٦٠

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للشركات الكبرى كما في ٣١ كانون الأول هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	١,٤٩٩,٨٦٨	٣,٣٢٨,٣١٠	٣٤,٩٣٥,٦٩٩	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٣١,٢٥٢,٨٨٠
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٧٤,٣٥٧	٦٣	-	١٧٤,٤٢٠	٢٣,٣٦٢
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(١٠,٢٥٧)	(٢٥٢,٨٤٨)	(٢٠١,٠٨٩)	(٤٦٤,١٩٤)	(٢٢٧,٢٧٦)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٨,٩٩٣	(٣٤,٠٧٧)	(٤,٩١٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٢٦,٤٤٠)	٣٢٦,٤٤٠	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٢٤,٢٧٧)	(٢,٣٥٣,٧٢٥)	٢,٤٧٨,٠٠٢	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٦٨٨,٠٥٠	٤,٣٨٤,٥٢٨	٥,٠٧٢,٥٧٨	٢,٣٣٤,٦٣٥
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٢,٢٧١)	(٩٩,٧٢٩)	(١,٤٢٤,٥٤١)	(١,٥٣٦,٥٤١)	٦,٣٨٠,٢٧٦
التسهيلات المعدومة	-	-	(٧٩,٢٤٢)	(٧٩,٢٤٢)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٢٣٩,٩٧٣	١,٦٠٢,٤٨٤	٤٠,٠٨٨,٤٤١	٤٢,٩٣٠,٨٩٨	٣٩,٧٦٣,٨٧٧

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
٣+	٢٣٦,٤٧٣	-	٦٥٣	٢٣٧,١٢٦	١٥٧
٣-	٤,٢٤٧	-	-	٤,٢٤٧	٣,٩٢١
٤+	٧,٦٨٣	٢٨٣,٢٦٧	-	٢٩٠,٩٥٠	٢٥٠,٢٥٠
٤	٣,٦٧٤,٢٧٤	٤٩٣,٧٨٠	٣٧٨,٠٦٥	٤,٥٤٦,١١٩	٥,٧٨٧,٦٦٩
٤-	٦,٥٨٠,٨٠٩	٦٥,٣٣٧	٢٢,٣٥٤	٦,٦٦٨,٥٠٠	٦,٠١١,١٥٣
٥+	٩,٨٥٦,١٠٤	٣,٨٢٢,٥٦٦	٣٣,٦٧٩	١٣,٧١٢,٣٤٩	١٦,١١٨,٢٠٢
٥	١٤,٩٦٧,٠٩٦	١٨٦,٩٩٠	٤٦٦,٥٢٥	١٥,٦٢٠,٦١١	٩,٦٣٧,٥٣٥
٥-	٣,٦٧٠,٩٤٧	٨٢٢,٨٠٣	٦٩,١٠٠	٤,٥٦٢,٨٥٠	٥,٢٤٤,٠٨٢
٦+	٣,٩٨٤,٠٩٥	١,٣٢٩,٠٥٨	٦,٥١٨,١١٨	١١,٨٣١,٢٧١	٦,٣٥٥,١٠٠
٦	١,٢٢٣,٦١١	٩,٧٢٠	-	١,٢٣٣,٣٣١	١,٩٥٣,٦٠٨
٦-	١٣٢,١٠٢	-	٨٩٥,٩٧٨	١,٠٢٨,٠٨٠	٢٤٨,٤٣٩
٧+	٣٣٢,٤٨٠	-	-	٣٣٢,٤٨٠	٣٠٣,٤٧٨
٧	-	-	٧٦,٣٠٢	٧٦,٣٠٢	٩٠,٥٩٢
٧-	٣٣,٨٥٧	-	-	٣٣,٨٥٧	٣٥,٣٦٨
٨	-	-	-	-	٩,٣٨٣
٩	-	-	-	-	٦,١٩٤
١٠	-	-	٨٤٣,٤٦٥	٨٤٣,٤٦٥	٩,١٨٣,٤٨٣
غير مصنفة	(٤١٣,٣٢٠)	٤,٠٤٨	-	(٤٠٩,٢٧٢)	(٦٨٤,٦٤٣)
المجموع	٤٤,٢٩٠,٤٥٨	٧,٠١٧,٥٦٩	٩,٣٠٤,٢٣٩	٦٠,٦١٢,٢٦٦	٦٠,٥٥٣,٩٧١

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في ١٣ كانون الأول هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤٤,٣٤٧,٦٣٢	٥,٤٦٧,٩٥٨	١٠,٧٣٨,٣٨١	٦٠,٥٥٣,٩٧١	٥١,٣٦٦,٤٠٥
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣,٣٧٥,٨٦٨	٣٤٨,٩٤٣	٥٦,٣٦٧	٣,٧٨١,١٧٨	١٤,٤٥٥,١٤٧
التسهيلات المسددة	(٢,٢٣٠,٦٥٨)	(٢٧٨,٨٨٣)	(٥٨٥,٩١٣)	(٣,٠٩٥,٤٥٤)	(٧,٨٠٩,٦٤١)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٤,٥١٤,٥٣٥	(٤,١١٩,٩٥٣)	(٣٩٤,٥٨٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥,١١١,٨٢٦)	٥,١٨٢,٣٣٣	(٧٠,٥٠٧)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٥٢,٧٣٥)	(٤١٢,٥٤١)	٥٦٥,٢٧٦	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٤٥٢,٣٥٨)	٨٢٩,٧١٢	(٩١٨,٤٣٤)	(٥٤١,٠٨٠)	٢,٥٤٩,٦١٨
التسهيلات المعدومة	-	-	(٨٦,٣٤٩)	(٨٦,٣٤٩)	(٧,٥٥٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٤,٢٩٠,٤٥٨	٧,٠١٧,٥٦٩	٩,٣٠٤,٢٣٩	٦٠,٦١٢,٢٦٦	٦٠,٥٥٣,٩٧١

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في ٣١ كانون الأول هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢٢٤,١٩٧	١٢٥,٢٨٢	٤,٧٧٧,٦٢٢	٥,١٢٧,١٠١	٤,٠٨٦,١٨٦
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣,٦٣٤	٢,٠٩٦	٣٣,٠٥٩	٣٨,٧٨٩	١١٨,٨٢٠
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٩,٠٩٦)	(١,١١٥)	(٧٥,٦٧٣)	(٨٥,٨٨٤)	(١٧١,٩٥٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٤,٩٠٧	(٢٤,٨٦١)	(٤٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٣,٠٩١)	٢٣,٥٦١	(٤٧٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٧٤٦)	(٦,٣٤١)	٧,٠٨٧	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٩١,٥١٤)	١٧٩,٢٣٥	٨٧,٧٢١	٣٨٦,٤١٨
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٥٢,٣٣٠)	(١٢٨)	(١٦٣,٠٤٢)	(٣١٥,٥٠٠)	٧٠٧,٦٢٩
التسهيلات المعدومة	-	-	(٢٨٦)	(٢٨٦)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٦٧,٤٧٥	٢٦,٩٨٠	٤,٧٥٧,٤٨٦	٤,٨٥١,٩٤١	٥,١٢٧,١٠١

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بطاقات ائتمان	٤,٤٨٣,٣٣٨	٣١١,٦٣٠	٥٩٨,٠٦٠	٥,٣٩٣,٠٢٨	٤,٠٥٦,١٨٨
طلب مكشوف	٣١٩,١٩٦	١٢,٥٣٧	٢٦٦,٠٣٨	٥٩٧,٧٧١	٦٢٥,٧٢١
قروض سيارات	١٠,٠٧٧,٧١٩	١,٦٩٧,١٤٧	١,٨٤٨,١٢٤	١٣,٦٢٢,٩٩٠	١٥,٠٣٤,٥٨٣
قروض شخصية	١٦٩,٦١١,٩٧٣	٨,٢٠٦,٠٣٦	١٤,٣٥١,٤٤٤	١٩٢,١٦٩,٤٥٣	١٧٩,٣٧٧,٥٦٢
	١٨٤,٤٩٢,٢٢٦	١٠,٢٢٧,٣٥٠	١٧,٠٦٣,٦٦٦	٢١١,٧٨٣,٢٤٢	١٩٩,٠٩٤,٠٥٤

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد كما في ٣١ كانون الأول:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٧٦,٣٨٥,٠٦٧	٩,٣٩٠,٥٣٥	١٣,٣١٨,٤٥٢	١٩٩,٠٩٤,٠٥٤	١٨٤,١٣١,٣٦٥
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣٤,٩٤٥,٠٤١	٨٣٠,٦٠٣	١,٢٤٠,٢٦٣	٣٧,٠١٥,٩٠٧	٣١,٨٥٨,٦٩١
التسهيلات المسددة	(١٧,٨٨٦,١٦٦)	(٦٥٧,٥٥٩)	(١٢٦,٦٨٦)	(١٨,٦٧٠,٤١١)	(١٣,٧٤١,٨٤٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٤١٢,٥٩٦	(٤,٠٥٢,٠٦٥)	(١,٣٦٠,٥٣١)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦,٩١٥,٨٢٩)	٧,٥٠٢,٩٩٢	(٥٨٧,١٦٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢,٧٥٥,٠٧٠)	(١,٧٩٨,٠١٦)	٤,٥٥٣,٠٨٦	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٤,٦٩٣,٤١٣)	(٩٨٩,١٤٠)	١٢٩,١٥٩	(٥,٥٥٣,٣٩٤)	(٣,١٣٣,٣٧٧)
التسهيلات المعدومة	-	-	(١٠٢,٩١٤)	(١٠٢,٩١٤)	(٢٠,٧٨١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٨٤,٤٩٢,٢٢٦	١٠,٢٢٧,٣٥٠	١٧,٠٦٣,٦٦٦	٢١١,٧٨٣,٢٤٢	١٩٩,٠٩٤,٠٥٤

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الممنوحة للأفراد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٠٠٧,٩٦٠	٥٥٢,٨٣٥	٨,٩٥٠,٤٧٦	١٠,٥١١,٢٧١	١٠,٧٦٣,٧٤٤
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٩٦,٧٤٠	٧١,٩٧١	٣٥٥,٨٢٩	٦٢٤,٥٤٠	٤٨٤,٢٥٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(١٠٢,٣٧٣)	(١٩,٣٤٥)	(١٢٤,١٦٦)	(٢٤٥,٨٨٤)	(٢٧٥,٠٢٦)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٤٤,٨٦٠	(٣٢,٨١٠)	(١٢,٠٥٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥٢,٢٣٧)	٩٧,٢٠٣	(٤٤,٩٦٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣٢,٦٧٢)	(١٧٥,١٤٣)	٢٠٧,٨١٥	-	-
الأثر على المخصص –نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٢٧٦,٦٢٣	١,٢٣٢,٦٩٠	١,٥٠٩,٣١٣	١,٣٦٣,٩٥٧
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٧٢)	٧,١١٩	٢٦٤,٥٩٤	٢٧١,٦٤١	(١,٨١٢,٥٣٨)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٦,٦٦٥)	(٦,٦٦٥)	(١٣,١٢١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٠٦٢,٢٠٦	٧٧٨,٤٥٣	١٠,٨٢٣,٥٥٧	١٢,٦٦٤,٢١٦	١٠,٥١١,٢٧١

- إن توزيع إجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
٣	-	-	-	-	٢١١,٧٣١
٣-	١	-	-	١	٥٨,٥٠٦
٤+	٧١,٣٨٧	-	-	٧١,٣٨٧	٨٧,٦١١
٤	٥,٠١٢,١٥٤	٤٣,٩٧٧	-	٥,٠٥٦,١٣١	٤,٥٩٤,٢١٧
٤-	٢,٨٢٨,٧٠٤	١,٠٢٢,٣٠٧	-	٣,٨٥١,٠١١	١٧,٧٦٦,٥٠٥
٥+	٣,٨٩٨,٩٤٣	٧٦٣,٧١٠	-	٤,٦٦٢,٦٥٣	٤,٨٦٣,٢٢٧
٥	١٦,١١١,٥٩٧	١,٠٧٤,١٠٠	-	١٧,١٨٥,٦٩٧	٤,٢٥١,٨٤٧
٥-	١,٥٧٤,١٣٨	٢,٤٢٧,١٩٩	-	٤,٠٠١,٣٣٧	١,٤٠٣,٦٣٥
٦+	٦,٥٨٨,١٤٦	٨٢٢,٨١١	٤,٢٣٦,٧٨٤	١١,٦٤٧,٧٤١	٢٠,٢٢٩,٦٦٢
٦	١١,٢٨٥,٤٠٥	-	-	١١,٢٨٥,٤٠٥	١١٣,١٠٨
٦-	٢,٢١٤,٢٩٥	-	-	٢,٢١٤,٢٩٥	٢,١٩٠,٩٩٤
٧+	-	-	-	-	١١
٧	-	-	٤٨,٤١٩	٤٨,٤١٩	-
٨	-	-	٣,٤٦٦,٦٢٢	٣,٤٦٦,٦٢٢	٥٢٩,٢٦٣
٩	-	-	٢٠٥,٤٠٨	٢٠٥,٤٠٨	٢٤٩,٥٥٠
١٠	-	٨	١,٧٧٦,٥١٤	١,٧٧٦,٥٢٢	٤,٦٥٤,١٦٩
غير مصنفة	٤٩,٩٢٧,١٢٣	٤,١٨٦,٢٠١	٤٥٢,٤٢٠	٥٤,٥٦٥,٧٤٤	٥٧,٤٦٩,٩٧٧
المجموع	٩٩,٥١١,٨٩٣	١٠,٣٤٠,٣١٣	١٠,١٨٦,١٦٧	١٢٠,٠٣٨,٣٧٣	١١٨,٦٧٤,٠١٣

- إن الحركة على القروض العقارية كما في ٣١ كانون الأول:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	١٠٠,٢٢٥,٩٢٣	١٠,٢٠٠,٠٨٧	٨,٢٤٨,٠٠٣	١١٨,٦٧٤,٠١٣	١٢١,٨٣٤,٠٣٩
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٠,٨٨٤,٩٥٢	١٢١,٧٤٩	١٠٨,٩٢٥	١١,١١٥,٦٢٦	٦,٣١٠,٥٠٣
التسهيلات المسددة	(٢,٧٩٣,٥٩٦)	(٢٤٨,٠٤٠)	(١,٤٢٠,٣٥٨)	(٤,٤٦١,٩٩٤)	(٧,٥٨٧,٧٤٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢,١٩٣,٢٣٧	(١,٩٤٢,٤٠٩)	(٢٥٠,٨٢٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤,٠٦٣,١٤٢)	٤,٥٨٧,٨٠٨	(٥٢٤,٦٦٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٩١٤,٦٨٢)	(٢,٤٤٧,٥٩٥)	٤,٣٦٢,٢٧٧	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٥,٠٢٠,٧٩٩)	٦٨,٧١٣	(٨٨,٢٨٧)	(٥,٠٤٠,٣٧٣)	(١,٨٦٩,٠٧٠)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٢٤٨,٨٩٩)	(٢٤٨,٨٩٩)	(١٣,٧١٢)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩٩,٥١١,٨٩٣	١٠,٣٤٠,٣١٣	١٠,١٨٦,١٦٧	١٢٠,٠٣٨,٣٧٣	١١٨,٦٧٤,٠١٣

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية كما في ٣١ كانون الأول :

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢٤٦,٢٠٨	٥٦١,٤١١	٢,٤٨٥,٣٢٦	٣,٢٩٢,٩٤٥	١,٧٧٧,٤٢٦
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٢٦,٢٣١	٩١٣	١٨,٤٨٨	٤٥,٦٣٢	٢٢,٦٢٣
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٥,٢٥٩)	(١٢,٨٨٧)	(٥٠٧,٥٥٣)	(٥٢٥,٦٩٩)	(٦٧,٧٩٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١,٤٦٢	(١,٣١٤)	(١٤٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧,٥٥٠)	١٢,٠٣٩	(٤,٤٨٩)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٩٩٣)	(٣٧٨,٦٠٧)	٣٨٠,٦٠٠	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٢٦,٨٧١)	١٩٩,٥٠٥	١٧٢,٦٣٤	٢٤١,١٥١
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٤٦,٧٠٦)	(٢٧,٨٤٢)	٥٠٣,٩٥٧	٣٢٩,٤٠٩	١,٣٢٣,٧٨٦
التسهيلات المعدومة	-	-	(٣٧,١٨٧)	(٣٧,١٨٧)	(٤,٢٤٧)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١١٢,٣٩٣	١٢٦,٨٤٢	٣,٠٣٨,٤٩٩	٣,٢٧٧,٧٣٤	٣,٢٩٢,٩٤٥

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي هي كما يلي:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
١	-	٥	٨٩	٩٤	٥,٠٠٠,٠٦٠
٤	٣١٢,٤٣٣	-	-	٣١٢,٤٣٣	٣١٢,٤٣٣
٤-	-	-	-	-	-
٥+	١٣,٦٤٤,٠١٦	-	-	١٣,٦٤٤,٠١٦	٨,٢٦١,٧٩٨
٥	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	-	-	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٥-	٣,٥١١,٢٠٣	-	-	٣,٥١١,٢٠٣	٤,٤٢١,٤٣٩
٦+	-	-	-	-	-
٨	-	-	-	-	٨٣
٩	-	-	-	-	٢٢
غير مصنفة	١	٢	٦٠	٦٣	٣
المجموع	٤٣,٧١٧,٦٥٣	٧	١٤٩	٤٣,٧١٧,٨٠٩	٤٧,٩٩٥,٨٣٨

- إن الحركة على التسهيلات الحكومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤٧,٩٩٥,٦٧١	-	١٦٧	٤٧,٩٩٥,٨٣٨	٢٠,٧٤٢,٦٩١
التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	٥	٦٥	٧٠	٣٠,٠٠٠,١٠٨
التسهيلات المسددة	-	-	(٩٣)	(٩٣)	(٢,٥٠٠,٠٢٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	٢	(٢)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٤,٢٧٨,٠١٨)	-	١٢	(٤,٢٧٨,٠٠٦)	(٢٤٦,٩٣٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٣,٧١٧,٦٥٣	٧	١٤٩	٤٣,٧١٧,٨٠٩	٤٧,٩٩٥,٨٣٨

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية كما في ٣١ كانون الأول:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٣٧,١٧٤	-	٨٦	٣٧,٢٦٠	٩٤,٦١٨
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	١٨	١٨	٨٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	-	-	(٨٣)	(٨٣)	(٢)
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	(٧)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٣١,١٠٠	-	٥٧	٣١,١٥٧	(٥٧,٤٣٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٦٨,٢٧٤	-	٧٨	٦٨,٣٥٢	٣٧,٢٦٠

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	الشـــركـــــات					
	الأفراد	القروض العقارية	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٩٥٣,٤٧٥	١,٥٣٥,١٠٢	١٢,٧٨٩,٠٦٦	٢,٥٧١,١١٤	-	١٨,٨٤٨,٧٥٧
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١,١٥٠,٦٠٨	٥٦٥,٧٤٨	٤,٢٥٩,٩٨٥	٩٢٥,٨٤٤	-	٦,٩٠٢,١٨٥
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(٢٦١,٦٧٨)	(٤٤٢,٧١٩)	(٢٨٤,٠٦٩)	(٣٤١,١٢٤)	-	(١,٣٢٩,٥٩٠)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(٩٥,٦١٩)	(٢١١,٧١٢)	(١٧٢,٢٠٣)	(٨٦,٠٦٣)	-	(٥٦٥,٥٩٧)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٧٤٦,٧٨٦	١,٤٤٦,٤١٩	١٦,٥٩٢,٧٧٩	٣,٠٦٩,٧٧١	-	٢٣,٨٥٥,٧٥٥

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	الشـــركـــــات					
	الأفراد	القروض العقارية	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٣١٢,٥٥٣	١,٢٥٥,٧٣٩	٩,٧٤٦,٤٣٧	١,٧٦٤,٥٤٢	-	١٤,٠٧٩,٢٧١
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٩٠٥,١٤٠	٦١٧,٨٨٠	٣,٤٤٦,٢٨٩	١,٠٥٨,٠٤٨	-	٦,٠٢٧,٣٥٧
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(٢٥٦,٥٥٨)	(٣٢٩,٠٥٢)	(٤٠٣,٦٦٠)	(٢٤٣,٩١٨)	-	(١,٢٣٣,١٨٨)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(٧,٦٦٠)	(٩,٤٦٥)	-	(٧,٥٥٨)	-	(٢٤,٦٨٣)
الرصيد في نهاية السنة	١,٩٥٣,٤٧٥	١,٥٣٥,١٠٢	١٢,٧٨٩,٠٦٦	٢,٥٧١,١١٤	-	١٨,٨٤٨,٧٥٧

٧- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	١,٧٧٨,٢١٠	١,٦٤٥,٩٢٣
المجموع	١,٧٧٨,٢١٠	١,٦٤٥,٩٢٣

٨- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	٢٦,٦٢٢,٠٩٩	٢٣,٩٥٤,٨٧٨
أسهم غير مدرجة في أسواق مالية	٥,٣٢٠,٥٧٣	٥,٠٩٨,٢٣٥
مجموع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣١,٩٤٢,٦٧٢	٢٩,٠٥٣,١١٣

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ٣٤٧,٧٢١ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (١٣٤,٧٧٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠)، كما بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١٢٤,٠٧٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) (٢٠٢١: لا يوجد).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه ١٩٦,٤١٧ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢١١,٤٠٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

٩- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
أذونات وسندات خزينة	٣٥٨,٦١٢,٢٥٥	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١
أسناد قروض الشركات	٤,٧٤١,٣٤٨	٤,٥٧٣,٠٥٥
المجموع	٣٦٣,٣٥٣,٦٠٣	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٦٣٩,١٠١)	(٦٣٣,٥٤٥)
الفوائد المعلقة	(٣٠٥,٣٤٨)	(١٣٧,٠٥٥)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
ذات عائد ثابت	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
المجموع	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦

- فيما يلي توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	٢٠٢١			٢٠٢٠	
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
+٦	٣٦١,٤٤٨,٢٥٥	-	١,٩٠٥,٣٤٨	٣٦٣,٣٥٣,٦٠٣	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦
المجموع	٣٦١,٤٤٨,٢٥٥	-	١,٩٠٥,٣٤٨	٣٦٣,٣٥٣,٦٠٣	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦

- فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة كما في ٣١ كانون الأول:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في بداية السنة	٢٨١,٢٣٩,٧٣١	-	١,٧٣٧,٠٥٥	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦	٢٧٧,٢٤١,١٨٨
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	١١٤,٢٩٩,٩١٦	-	-	١١٤,٢٩٩,٩١٦	١٠٩,٩٨٠,٥٢٣
الاستثمارات المستحقة	(٣٤,٠٩٨,٠٠٩)	-	-	(٣٤,٠٩٨,٠٠٩)	(١٠٤,٣٩٤,٠٢٧)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٦,٦١٧	-	١٦٨,٢٩٣	١٧٤,٩١٠	١٤٩,١٠٢
كما في نهاية السنة	٣٦١,٤٤٨,٢٥٥	-	١,٩٠٥,٣٤٨	٣٦٣,٣٥٣,٦٠٣	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤٨,٥٦٣	-	٥٨٤,٩٨٢	٦٣٣,٥٤٥	٥٠٧,٠٦٢
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	(٩,٤٠٨)
الأثر على المخصص نتيجة تعديل التصنيف بين المراحل الثلاث	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٥,٣٤٣	-	٢١٣	٥,٥٥٦	١٣٥,٨٩١
كما في نهاية السنة	٥٣,٩٠٦	-	٥٨٥,١٩٥	٦٣٩,١٠١	٦٣٣,٥٤٥

١٠ - ممتلكات ومعدات - بالصافي
أ - إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢١	أراضي	مباني	أجهزة ومعدات مكتبية	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
الكلفة:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٤٤٦,٥٦١	١٠,٣١٣,٥٨٣	٦,٧٠١,٥٥٩	٣١٣,٠٧٤	٥,٣٨٣,٦٢٨	٨١٤,٣٤٨	٤٠,٨٦٥,٨٦٣
إضافات	-	-	٢٤,٥٣٩	١٤,٣٣٨	٥,٩٣٦	١٤٩,٢١٤	١,٩٣١,٥٠٩	٢,١٢٥,٥٣٦
استبعادات	-	-	(١١٦,٨٧٧)	(٦٩,٢٦٦)	-	(٣٢٢,٨٥٩)	-	(٥٠٩,٠٠٢)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	٢٥٤,٦٧٢	٤٠٦,٠٤٥	-	١,٠٥٢,٩٤٤	(١,٧١٣,٦٦١)	-
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٤٤٦,٥٦١	١٠,٤٧٥,٩١٧	٧,٠٥٢,٦٧٦	٣١٩,٠١٠	٦,٢٦٢,٩٢٧	١,٠٣٢,١٩٦	٤٢,٤٨٢,٣٩٧
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٦٩٦,١٧١	٧,٠٤٥,٠٢٢	٤,٧٧٢,٢٨٧	٢٢٩,٥٠٠	٤,٢٥٠,٢٠١	-	١٨,٩٩٣,١٨١
استهلاك السنة	-	٢٧٨,٧٢٩	٨٢٨,١٣٣	٤٩٨,٩٣٧	٣٤,٦٩٥	٤٩٨,٢٨٣	-	٢,١٣٨,٧٧٧
استبعادات	-	-	(١١٥,٩٤٠)	(٦٩,٢١٧)	-	(٣٢٢,٢٤٨)	-	(٥٠٧,٤٠٥)
الرصيد في نهاية السنة	-	٢,٩٧٤,٩٠٠	٧,٧٥٧,٢١٥	٥,٢٠٢,٠٠٧	٢٦٤,١٩٥	٤,٤٢٦,٢٣٦	-	٢٠,٦٢٤,٥٥٣
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١١,٤٧١,٦٦١	٢,٧١٨,٧٠٢	١,٨٥٠,٦٦٩	٥٤,٨١٥	١,٨٣٦,٦٩١	١,٠٣٢,١٩٦	٢١,٨٥٧,٨٤٤
نسبة الاستهلاك %		٢	١٥-١٠	١٥	١٥	٢٠		

٢٠٢٠							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٥٢١,٥٦١	٩,٠٩٩,٤٩٤	٦,٢٦٨,٧٠٩	٢٩٩,٠٧٤	٥,٠٣١,٨٨٦	١,٤٥٨,٧٨٥	٣٩,٥٧٢,٦١٩
إضافات	-	-	١٠,٣٠٦	٢٢,٤١٢	١٤,٠٠٠	٣٨,١٤٠	١,٦١٥,٤١٥	١,٧٠٠,٢٧٣
استبعادات	-	(٧٥,٠٠٠)	(٨٦,٥٣٠)	(٢١٤,٣٤٨)	-	(٦,٤٠٩)	(٢٤,٧٤٢)	(٤٠٧,٠٢٩)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	١,٢٩٠,٣١٣	٦٢٤,٧٨٦	-	٣٢٠,٠١١	(٢,٢٣٥,١١٠)	-
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٤٤٦,٥٦١	١٠,٣١٣,٥٨٣	٦,٧٠١,٥٥٩	٣١٣,٠٧٤	٥,٣٨٣,٦٢٨	٨١٤,٣٤٨	٤٠,٨٦٥,٨٦٣
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٤٣٩,٧٠١	٦,٢٢٦,٠٨٧	٤,٥١٩,٩٥٥	١٩٠,٦٢٠	٣,٧٦٥,٨٥٩	-	١٧,١٤٢,٢٢٢
استهلاك السنة	-	٢٧٨,٨٥٤	٩٠٣,١١٩	٤٦٦,٥٤٣	٣٨,٨٨٠	٤٩٠,٧٤٦	-	٢,١٧٨,١٤٢
استبعادات	-	(٢٢,٣٨٤)	(٨٤,١٨٤)	(٢١٤,٢١١)	-	(٦,٤٠٤)	-	(٣٢٧,١٨٣)
الرصيد في نهاية السنة	-	٢,٦٩٦,١٧١	٧,٠٤٥,٠٢٢	٤,٧٧٢,٢٨٧	٢٢٩,٥٠٠	٤,٢٥٠,٢٠١	-	١٨,٩٩٣,١٨١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١١,٧٥٠,٣٩٠	٣,٢٦٨,٥٦١	١,٩٢٩,٢٧٢	٨٣,٥٧٤	١,١٣٣,٤٢٧	٨١٤,٣٤٨	٢١,٨٧٢,٦٨٢

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل ١١,٧٢٨,٣٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (١٠,٢٠٨,٧٥٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

١١- موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢,٠٩٣,٦٥٣	١,٨٥٥,٣١٧
إضافات خلال السنة	٩٣,٧٥٨	٢٩٠,٧٢٨
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	٦١٢,٠٠٦	٣٧٢,٠٠٧
الإطفاء للسنة	(٥٣٢,٧٦٨)	(٤٢٤,٣٩٩)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٢٦٦,٦٤٩	٢,٠٩٣,٦٥٣
نسبة الإطفاء السنوية	٪٢٠	٪٢٠

١٢- موجودات حق استخدام/ التزامات عقود تأجير

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الأراضي والمباني، إن متوسط مدة الإيجار ٥ سنوات، فيما يلي الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١		٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٥,١١٩,٢٨١	٤,٨٣٠,٢٩٩	٥,١٤١,٩٣٦	٤,٥٣٨,٢٦٧
اضافات خلال السنة	١,٣٠٨,٤٥٧	١,٣٠٨,٤٥٧	١,٠٩١,٩٦١	١,٠٩١,٩٦١
ينزل: الاستهلاك خلال السنة	(٩٤٩,٤٩٠)	-	(١,٠١٩,١٧٥)	-
العقود الملغاة	(٤٨,٥١٥)	(٤٨,٥١٥)	(٩٥,٤٤١)	(٩٥,٤٤١)
الإيجارات المدفوعة	-	(١,١٣٠,٦٦٩)	-	(١,٠٦٣,٧٣٧)
الفائدة خلال السنة	-	٤٠١,٥٤١	-	٣٥٩,٢٤٩
الرصيد كما في نهاية السنة	٥,٤٢٩,٧٣٣	٥,٣٦١,١١٣	٥,١١٩,٢٨١	٤,٨٣٠,٢٩٩

الجدول أدناه يبين تحليل استحقاق التزامات عقود الإيجار:

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
خلال أقل من سنة	٩٦٩,١١٤	٨٠٠,٩٢٥
من سنة إلى ٥ سنوات	٢,٢٧٢,٨٦٨	٣,٢٩٤,٣٦٢
أكثر من ٥ سنوات	٢,١١٩,١٣١	٧٣٥,٠١٢
	٥,٣٦١,١١٣	٤,٨٣٠,٢٩٩

١٣- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	١٠,٩٩١,١١٨	١١,٠٣٤,٤٠٦
ذمم موجودات مباعة بالتقسيط	٦,٥٥٣,٩٤١	١٠,٥١٣,٠٣٨
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٠٠٩,١١٩	١,٠٦٢,٠٣٩
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي **	٦٣,٤٨٥,٥٦٨	٦٦,٠٤٢,١٤٤
تأمينات مستردة	١,٧٦٠,٥٧٣	١,٢٨٦,٤٥٧
شيكات مقاصة	٣٨,٥٠٠	٤٦,٨٤٠
السحوبات والاعتمادات المشتراة - صافي *	٢,٣١٠,٦٢٩	١٥,٠٢٩,٨١٠
أخرى	٤,٠٤٠,٨٢٩	٧٢٩,٢٨٢,٣
المجموع	٩٠,١٩٠,٢٧٧	٧٤٤,٠١٦,١٠٨

- إن توزيع إجمالي أرصدة السحوبات والاعتمادات المشتراة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٥-	-	-	-	-	١٠,٨٦٢,٩٦٩
٦+	-	-	-	-	٤,٣٥٠,٣٩٦
٦-	٢,٥٠٧,٩٨٨	-	-	٢,٥٠٧,٩٨٨	-
المجموع	٢,٥٠٧,٩٨٨	-	-	٢,٥٠٧,٩٨٨	١٥,٢١٣,٣٦٥

- فيما يلي الحركة على أرصدة السحوبات والاعتمادات المشتراة :

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٥,٢١٣,٣٦٥	-	-	١٥,٢١٣,٣٦٥	٣٥,١٠٣,٩٢٧
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	١٥,٢١٣,٣٦٥
الأرصدة المسددة	(١٠,٨٦٢,٩٦٩)	-	-	(١٠,٨٦٢,٩٦٩)	(٣٥,١٠٣,٩٢٧)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(١,٨٤٢,٤٠٨)	-	-	(١,٨٤٢,٤٠٨)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	٢,٥٠٧,٩٨٨	-	-	٢,٥٠٧,٩٨٨	١٥,٢١٣,٣٦٥

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة السحوبات والاعتمادات المشتراة :

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٨٣,٥٥٥	-	-	١٨٣,٥٥٥	٢٤٥,٥٦٩
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	١٨٣,٥٥٥
الأرصدة المسددة	(١٠٧,٩٧٣)	-	-	(١٠٧,٩٧٣)	(٢٤٥,٥٦٩)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	١٢١,٧٧٧	-	-	١٢١,٧٧٧	-
الرصيد كما في نهاية السنة	١٩٧,٣٥٩	-	-	١٩٧,٣٥٩	١٨٣,٥٥٥

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

- فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة خلال السنة:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١				٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	عقارات مستملكة	عقارات مستملكة مباعة على دفعات	أسهم مستملكة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة – صافي	٦١,٠٩٨,٦٥٤	٤,٢٧٤,٩٧٨	٦٦٨,٥١٢	٦٦,٠٤٢,١٤٤	٨٧,١١٤,٢٩٢
الإضافات خلال السنة	٨,٨٩٧,٨٣١	-	-	٨,٨٩٧,٨٣١	٤,٤٤٥,٤٧٩
الاستبعادات خلال السنة – صافي	(٧,٩٠٦,١٦٦)	(٣,٥٦٤,٤٦٣)	-	(١١,٤٧٠,٦٢٩)	(٢٣,٩٤٩,٥٧٢)
عقارات مباعة على دفعات	(٥١,٤٨٩)	٥١,٤٨٩	-	-	-
أثر التدني للسنة	٢٨,١١٣	٤٦٦,٧٣١	(٤٧٨,٦٢٢)	١٦,٢٢٢	(١,٥٦٨,٠٥٥)
الرصيد في نهاية السنة	٦٢,٠٦٦,٩٤٣	١,٢٢٨,٧٣٥	١٨٩,٨٩٠	٦٣,٤٨٥,٥٦٨	٦٦,٠٤٢,١٤٤

- إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١				٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	عقارات مستملكة	عقارات مستملكة مباعة على دفعات	أسهم مستملكة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٧,٥٦٢,١٢٩	٦٢١,٦٢٥	٥٠٤,٩٧٢	٨,٦٨٨,٧٢٦	٧,٣٢٠,٧٠٥
المخصص المستدرك	٩٩٦,٧٢٨	٧٠,٧٦٩	-	١,٠٦٧,٤٩٧	١,٥١٥,٢٦٤
المعاد من المخصص	(١,٠٢٤,٨٤١)	(٥٣٧,٥٠٠)	(٣٢٦,٦٩٥)	(١,٨٨٩,٠٣٦)	(١٤٧,٢٤٣)
المستخدم من المخصص	(٧٧,٣٣٠)	(٥٨,٩٩٨)	-	(١٣٦,٣٢٨)	-
عقارات مباعة على دفعات	(١,٣٣٥)	١,٣٣٥	-	-	-
خسائر تقييم الأسهم المستملكة	-	-	٨٠٥,٣١٧	٨٠٥,٣١٧	٢٠٠,٠٣٤
الرصيد في نهاية السنة	٧,٤٥٥,٣٥١	٩٧,٢٣١	٩٨٣,٥٩٤	٨,٥٣٦,١٧٦	٨,٨٨٨,٧٦٠

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

- كان هنالك تدني في قيمة العقارات المستملكة بحوالي ٧,٩ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وعليه تم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني بموجب كتابهم رقم ٤٣/١/١٠ والمؤرخ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ على تقسيط قيمة التدني لمدة خمس سنوات على دفعات متساوية ابتداءً من العام ٢٠١٩، وخلال الأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ قام البنك بإعادة تقييم العقارات المستملكة التي مضى على تقييمها مدة سنتين ونتج عنه ارتفاع بالقيمة العادلة لتلك العقارات بحوالي ١,١ مليون دينار و ١٤١ ألف دينار على التوالي لتبلغ قيمة المخصصات المؤجلة ٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

١٤- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١			٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	٣,٢٨١,٠٢٠	٣,٢٨١,٠٢٠	-	٣,٤٩٠,٩٠١	٣,٤٩٠,٩٠١
ودائع لأجل	٧٠,٤٨٧,٠٠٠	٣٧,٥٤٥,٠٠٠	١٠٨,٠٣٢,٠٠٠	٤٩,٩٢٦,٠٠٠	٤٩,٢٥٤,٠٠٠	٩٩,١٨٠,٠٠٠
المجموع	٧٠,٤٨٧,٠٠٠	٤٠,٨٢٦,٠٢٠	١١١,٣١٣,٠٢٠	٤٩,٩٢٦,٠٠٠	٥٢,٧٤٤,٩٠١	١٠٢,٦٧٠,٩٠١

- بلغت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٧٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) .

١٥- ودائع عملاء
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١				
	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٣,٧٢٢,٨٧٠	٣٧,٩٥٠,٧٤٩	٣٥,٥٣٦,٤٢٢	٦,٤٩٠,٣٢٥	١١٣,٧٠٠,٣٦٦
ودائع التوفير	٢٢٢,٩٤٧,٥٤٩	٢١٥,٤٤٠	٣,٠٢٦,٤٣٤	١,٠٤٠,٨٧٨	٢٢٧,٢٣٠,٣٠١
شهادات الإيداع	٢٧,٣٥٢,٨٥٥	-	٣٠,٠٠٠	-	٢٧,٣٨٢,٨٥٥
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣٦٧,٥٥٥,٠٣٢	٧٢,١٨٩,٣٩٨	٩٧,٨٩٠,١٩٢	٦٣,٤٤٠,٧٥٠	٦٠١,٠٧٥,٣٧٢
المجموع	٦٥١,٥٧٨,٣٠٦	١١٠,٣٥٥,٥٨٧	١٣٦,٤٨٣,٠٤٨	٧٠,٩٧١,٩٥٣	٩٦٩,٣٨٨,٨٩٤

الشركات	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠				
	الشركات				
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٨,٢٢١,٨٧١	٢٢,١٢٥,٩٢٥	٣٦,٧٠٨,٥٧٢	٦,٥٥٦,٦٩١	١٠٣,٦١٣,٠٥٩
ودائع التوفير	٢٠٥,٩٠٧,٧٥٥	١,٢٣٣,٣٤٧	١,٨٩٤,٣٠٠	٥٩,٨٧٨	٢٠٩,٠٩٥,٢٨٠
شهادات الإيداع	٢٨,٩٢١,٣٤٦	-	٤٦,٧٩٤	-	٢٨,٩٦٨,١٤٠
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣٤٩,٠٩٢,٢٤٨	٧٥,٢٠٧,٦٤١	٨٣,٨٦١,٣٩٦	٨٥,٨٤٩,٢٠٢	٥٩٤,٠١٠,٤٨٧
المجموع	٦٢٢,١٤٣,٢٢٠	٩٨,٥٦٦,٩١٣	١٢٢,٥١١,٠٦٢	٩٢,٤٦٥,٧٧١	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام ٧٠,٩٧١,٩٥٣ دينار أي ما نسبته ٧.٣٢% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٩٢,٤٦٥,٧٧١ دينار أي ما نسبته ٩.٩% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ١١١,٦٥٥,٥٥٢ دينار أي ما نسبته ١١.٥٢% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٩٩,٩٩٢,٥٢٧ دينار أي ما نسبته ١٠.٧% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ١,٨٣٩,٣٩٤ دينار أي ما نسبته ٠.١٩% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢,٦٨٥,٧١٩ دينار أي ما نسبته ٠.٢٩% من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

- بلغت الودائع الجامدة ١١,٥٨٧,٦٦٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٣,٨٨٢,١٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

١٦ - تأمينات نقدية
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٢١,٩١١,٨٢٦	٢٢,٧٢٧,٣٨٣
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	١٨,٣٠٢,٩٣٣	١٨,٥١١,٣٧٧
تأمينات التعامل بالهامش	٦١٤,٣٦٨	٥٨٣,٨٤٢
المجموع	٤٠,٨٢٩,١٢٧	٤١,٨٢٢,٦٠٢

١٧ - أموال مقترضة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	إجمالي القرض	المستغل	طريقة السداد	الضمانات	سعر الفائدة
	دينار	دينار			%
قرض البنك الدولي	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٢٠ عاماً منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	٢,٥
قرض صندوق النقد العربي	٢,١٠٠,٠٠٠	٧٧٧,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٣ أعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	٢,٥
سلف البنك المركزي الأردني	٣٠,٧٦٥,٨٢٢	٣٠,٧٦٥,٨٢٢	فترات متنوعة	-	٢,٢٥-٠
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٤	رهونات عقارية	٤,٨
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢٨	رهونات عقارية	٥,١
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ٢٦ ايلول ٢٠٢٤	رهونات عقارية	٤,٥٥
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٧٥٠,٠٠٠	٧٢٢,٦٣٧	١٨ عام منها ٣ اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٢,٣٥
البنك المركزي الأردني لقاء رهن سندات	٧٧,٠١٨,٢٧٨	٧٧,٠١٨,٢٧٨	متنوعة بين ٣ كانون الثاني و١٦ ايار ٢٠٢٢	رهن سندات	٢
		١٤٠,٤٨٣,٧٣٧			
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠					
قرض البنك الدولي	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٢٠ عاماً منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	-	٢,٥
قرض صندوق النقد العربي	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٠٧١,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٣ أعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	٢,٥
سلف البنك المركزي الأردني	٢٩,٩٢٧,٩٢٠	٢٩,٩٢٧,٩٢٠	فترات متنوعة	-	٢,٢٥-٠
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١	رهونات عقارية	٦,٦
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢١	رهونات عقارية	٦,٣٥
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٤	رهونات عقارية	٦,٨

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١٨ عاماً منها ٣ أعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	–	٢,٣٥
البنك المركزي الأردني لقاء رهن سندات	٤٠,٤١٥,٨٠٨	٤٠,٤١٥,٨٠٨	متنوعة بين ١١ كانون الثاني و٣٠ آذار ٢٠٢١	رهن سندات	٢
		١٠٣,٥٦٤,٧٢٨			

- بلغت الأموال المعاد إقراضها ٣٤,٥٩٨,٩٠٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٣٠,٢٦٦,٨١٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) وبنسبة فائدة تتروح بين ٢% و١٠% كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢٪ و١٠٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

١٨- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	٣١ كانون الأول
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٧٤,٧٥٨	-
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	٣,٧٨١,٠١٣	٨١٠,٢٥٧
ضريبة دخل سنوات سابقة	١,٣٨٤,٣٩٠	-
ضريبة الدخل المدفوعة	(٢,٢١٣,٨٦٧)	(٦٣٥,٤٩٩)
الرصيد في نهاية السنة	٣,١٢٦,٢٩٤	١٧٤,٧٥٨

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	٣,٧٨١,٠١٣	٨١٠,٢٥٧
ضريبة دخل سنوات سابقة	١,٣٨٤,٣٩٠	-
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	٢٥١,١٦٣	١,٢٦٨,٩٥٩
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	١٢٤,٦١٢	(٥٠,٣٨٨)
المجموع	٥,٥٤١,١٧٨	٢,٠٢٨,٨٢٨

ج- الوضع الضريبي

تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠١٦ و للعام ٢٠١٨.

أما فيما يتعلق بالعام ٢٠١٧ فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي وتم مراجعته من قبل مفتشي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث صدر القرار بالزام البنك بدفع فرق ضريبي عن العام ٢٠١٧ بحوالي ١,٩ مليون دينار وقام البنك بالاعتراض على القرار وصدر قرار محكمة البداية الضريبية لصالح البنك، أما بخصوص العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي ضمن المدة المحددة إلا أنه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د- الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	٢٠٢١				٣١ كانون الأول	
	الرصيد بداية السنة	المضاف	المحرر	الرصيد نهاية السنة	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	الضريبة المؤجلة	
					دينار	دينار
أ- موجودات ضريبة مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام ٢٠٠٠	٢٤٣,٩٥١	-	١٢,٩٠٠	٢٣١,٠٥١	٨٧,٧٩٩	٩٢,٧٠١
مخصص تدني عقارات مستملكة	٥,٣٣٦,١٧١	٩٩٦,٧٢٨	٥٣٦,٣٢٨	٥,٧٩٦,٥٧١	٢,٢٠٢,٦٩٧	٢,٠٢٧,٧٤٥
مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات	٢,٨٤٧,٥٨١	-	١,٠٩١,٥٧٢	١,٧٥٦,٠٠٩	٦٦٧,٢٨٣	١,٠٨٢,٠٨١
مخصص الأسهم المستملكة المخالفة	٥٠٤,٩٧٢	-	٣٢٦,٦٩٥	١٧٨,٢٧٧	٦٧,٧٤٥	١٩١,٨٨٩
خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	٨٤٩,١٨١	٨٠٥,٣١٧	-	١,٦٥٤,٤٩٨	٦٢٨,٧٠٩	٣٢٢,٦٨٩
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٢٠٧,١٥٢	٢٣٣,٢٠٣	١٧٢,٦٦٥	٢٦٧,٦٩٠	١٠١,٧٢٢	٧٨,٧١٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٣٥٩	-	-	٣٥٩	١٣٦	١٣٦
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	٢,٧٣١,٢٢٣	٧١٦,٠٩٤	٤٨,١٦٠	٣,٣٩٩,١٥٧	١,٢٩١,٦٨٠	١,٠٣٧,٨٦٥
احتياطي القيمة العادلة *	٣,٢٥٩,٦٥١	(١,٤١٦,٣٠٤)	٢٧٣,٨٣١	١,٥٦٩,٥١٦	٥٩٦,٤١٦	١,٢٣٨,٦٦٧
مخصصات أخرى	٣,١٠٦,٨٠٣	١٧٦,٠٨٠	-	٣,٢٨٢,٨٨٣	١,٢٤٧,٤٩٦	١,١٨٠,٥٨٦
مخصص مكافأت الموظفين	-	٧٠٠,٠٠٠	-	٧٠٠,٠٠٠	٢٦٦,٠٠٠	-
الخسائر غير المتحققة لمحفظة الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٩٧,٨٥٨	-	٩٧,٨٥٨	-	-	٣٧,١٨٦
الخسارة الائتمانية المحتملة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك المحلية	١٧,٧٨٦	-	١٤,٩٣٣	٢,٨٥٣	١,٠٨٤	٦,٧٥٩
الخسارة الائتمانية المحتملة للأرصدة والايداعات لدى البنوك الاجنبية	٥٢٥,٤٤٧	-	٥٢٥,٤٣٥	١٢	٥	١٩٩,٦٧٠
الخسارة الائتمانية المحتملة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة	٦٣٣,٥٤٥	٥,٥٥٦	-	٦٣٩,١٠١	٢٤٢,٨٥٨	٢٤٠,٧٤٧
الخسارة الائتمانية المحتملة التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧,٥٨٣,٢٤٤	-	٢,٤٩٨,١٦٤	٥,٠٨٥,٠٨٠	١,٩٣٢,٣٣٠	٢,٨٨١,٦٣٣
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة	٩٧٠,٨٨٤	٣٣,٦٠٧	-	١,٠٠٤,٤٩١	٣٨١,٧٠٧	٣٦٨,٩٣٦
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلات غير المستغلة / المباشرة	٢٦٤,٠١١	-	٤٥,٣١٧	٢١٨,٦٩٤	٨٣,١٠٤	١٠٠,٣٢٤
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلات غير المستغلة/ غير المباشرة	١٥٢,٠٦٩	-	٥٣,٤٥٧	٩٨,٦١٢	٣٧,٤٧٣	٥٧,٧٨٦
الخسارة الائتمانية المحتملة للاعتمادات والسحوبات المشتراة	١٨٣,٥٥٥	١٣,٨٠٤	-	١٩٧,٣٥٩	٧٤,٩٩٦	٦٩,٧٥١
خسارة ضريبية مدورة	-	٣,٥١٧,٤٧٠	٣٥٤,٢٦٠	٣,١٦٣,٢١٠	٤١١,٢١٧	-
المجموع	٢٩,٥١٥,٤٤٣	٥,٧٨١,٥٥٥	٦,٠٥١,٥٧٥	٢٩,٢٤٥,٤٢٣	١٠,٣٢٢,٤٥٧	١١,٢١٥,٨٦٩

ب - مطلوبات ضريبة مؤجلة					
الأرباح غير المتحققة لمحفظة الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	٣٢٧,٩٢٨	-	٣٢٧,٩٢٨	١٢٤,٦١٢	-
	-	٣٢٧,٩٢٨	-	٣٢٧,٩٢٨	١٢٤,٦١٢	-

– تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

– إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	موجودات	موجودات	مطلوبات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١١,٢١٥,٨٦٩	١٢,٣١٣,٥٣٢	-	٥٠,٣٨٨
المضاف خلال السنة	١,٣١٧,٦٢٢	٩٠٢,٦٦٥,١	١٢٤,٦١٢	-
المستبعد خلال السنة	(٢,٢١١,٠٣٤)	(٣,٠٠٠,٣٢٨)	-	(٥٠,٣٨٨)
الرصيد في نهاية السنة	١٠,٣٢٢,٤٥٧	١١,٢١٥,٨٦٩	١٢٤,٦١٢	-

– تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة ٣٨% للدخل من داخل المملكة و١٣% من الدخل من خارج المملكة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٢٠.

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	١٢,٥٤٥,٩٥٣	٤,٩٣٣,٠٠٧
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	٤,٦٥٥,٤٤٥	٧,٣٠٤,١٩٩
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(٧,٥١٤,٥٢٠)	(١٠,١٧٠,٣٠٥)
الربح الضريبي المعدل	٩,٦٨٦,٨٧٨	٢,٠٦٦,٩٠١
نسبة ضريبة الدخل	٣٨٪	٣٨٪
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	٣٠٪	١٦٪

١٩- مخصصات متنوعة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢١	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٢٠٧,١٥٢	٢٣٣,٢٠٣	(١٧٢,٦٦٥)	٢٦٧,٦٩٠
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٣٥٩	-	-	٣٥٩
مخصصات أخرى	٦١٥,٠٠٠	-	-	٦١٥,٠٠٠
المجموع	٨٢٢,٥١١	٢٣٣,٢٠٣	(١٧٢,٦٦٥)	٨٨٣,٠٤٩

٢٠٢٠	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٣٦٨,٥٦٨	١٥,٤٥٠	(١٧٦,٨٦٦)	٢٠٧,١٥٢
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٢,٠٥٦	-	(١,٦٩٧)	٣٥٩
مخصصات أخرى	١,٠٠٠,٠٠٠	٦١٥,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	٦١٥,٠٠٠
المجموع	١,٣٧٠,٦٢٤	٦٣٠,٤٥٠	(١,١٧٨,٥٦٣)	٨٢٢,٥١١

٢٠- مطلوبات أخرى
أن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
شيكات مقبولة الدفع	٣,٦١٥,٤٩٨	٤,٩٧٧,١٢٣
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٤,٩٥٠,١٩٣	٤,٨١٨,٣٥٨
تأمينات وBامانات مختلفة	٧,٣٤٣,٠٥٧	٤,٩٧٩,٩٣٢
أمانات الصناديق الحديدية	١٠٠,٦٦٥	٩٤,٢١٩
أمانات مساهمين	١١,٥٧٩	١٤,٦٠٨
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	٣٤٦,٢٦٢	٣٢٨,٨٠٤
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	١,٢٤٢,٧٣٨	٦٣٨,١١٥
معاملات في الطريق بين الفروع	١,١٢٢,٨٤٩	١,٠٣٢,٣٤١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *	١,٠٠٥,٢٣٧	١,٩٧٣,٢٢٧
حوالات واردة	١,٠٤٣,٦٢٧	١٨
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة**	١,٣٢١,٧٩٧	١,٣٨٦,٩٦٤
أخرى	٤,٠٧٧,٤٣٥	٢,٦٨٣,٣٠٤
المجموع	٢٦,٢٣٥,٩٣٧	٢٢,٩٨٢,٠١٣

- إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٩٧٣,٢٢٧	١٣,٠٤٩,٩٤٤
المبالغ المقبوضة	٢,١٨٢,٠١٠	٩٧,٨٢٢
استبعادات	(٣,١٥٠,٠٠٠)	(١١,١٧٤,٥٣٩)
الرصيد في نهاية السنة	١,٠٠٥,٢٣٧	١,٩٧٣,٢٢٧

- فيما يلي الحركة على التسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١						٢٠٢٠
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية				
	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	٢٠٨,٢٦٩,٧٢٧	-	٤٣,٢٤٥,٨٦٩	٥,٧٤٩,٤٤٨	٢٥٧,٢٦٥,٠٤٤	٣٤٧,٠٣٨,٠٥٧
التعرضات الجديدة خلال السنة	-	١٦,٣١٨,٢٢٠	-	٢١٠,٣٦٢	٩,٣٩٩	١٦,٥٣٧,٩٨١	٢٧,٣٠٤,٦٩٣
التعرضات المستحقة	-	(٢٩,٩٧٤,٠١٢)	-	(٦٨٩,٧٨٣)	(٢٤١,٦١٧)	(٣٠,٩٠٥,٤١٢)	(٩٦,٥٤٠,٧٩٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	١٢,٤١٧,٢٢٩	-	(١٢,٣٤٢,٩٠٧)	(٧٤,٣٢٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(٦,٤٣٠,٤٠١)	-	٦,٤٣٠,٤٠١	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٢٣٥,٠٠٥)	-	(٢٠٨,٤٠١)	٤٤٣,٤٠٦	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	٩,٢٢٠,١٤٨	-	(٥,٧٠٦,٥٧٩)	(٤١٨,٦٦٨)	٣,٠٩٤,٩٠١	(٢٠,٥٣٦,٩١٢)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	٢٠٩,٥٨٥,٩٠٦	-	٣٠,٩٣٨,٩٦٢	٥,٤٦٧,٦٤٦	٢٤٥,٩٩٢,٥١٤	٢٥٧,٢٦٥,٠٤٤

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي وإفرادي كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١						٢٠٢٠
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية				
	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد في بداية السنة	-	٥٠٣,٧٥١	-	٢٥٥,٣٠٥	٦٢٧,٩٠٨	١,٣٨٦,٩٦٤	٤,٦٤٣,٢٣١
التعرضات الجديدة خلال السنة	-	٢٨,٨٧٣	-	٩٣٨	١,٥١٥	٣١,٣٢٦	٩١,٩٤٨
التعرضات المستحقة	-	(٦٧,٩٣١)	-	(١٥,٧٧٤)	(١٨,٨٥٨)	(١٠٢,٥٦٣)	(٤٤٩,٥٦٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	٣٣,٩١٥	-	(٣٣,٧٤٩)	(١٦٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(٢٤,٩٩٩)	-	٢٤,٩٩٩	-	-	-

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٣٧)	-	(١٨٥)	٢٢٢	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	-	-	(٢٤,٢٤٩)	٢٩,٢٣٢	٤,٩٨٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	٢٠,٠٥٩	-	(٥٩,٦٨٠)	٤٠,٧٠٨	١,٠٨٧
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	-	٤٩٣,٦٣١	-	١٤٧,٦٠٥	٦٨٠,٥٦١	١,٣٢١,٧٩٧

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٣٧)	-	(١٨٥)	٢٢٢	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	-	-	(٢٤,٢٤٩)	٢٩,٢٣٢	٤,٩٨٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	٢٠,٠٥٩	-	(٥٩,٦٨٠)	٤٠,٧٠٨	١,٠٨٧
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	-	٤٩٣,٦٣١	-	١٤٧,٦٠٥	٦٨٠,٥٦١	١,٣٢١,٧٩٧

	٢٠٢٠											
	(١,١٧٥,٨٤٨)	٤,٩٨٣	٢٩,٢٣٢	(٢٤,٢٤٩)	-	(١,٧٢٢,٨٠٥)	١,٠٨٧	٤٠,٧٠٨	(٥٩,٦٨٠)	-	١,٣٨٦,٩٦٤	١,٣٢١,٧٩٧	٦٨٠,٥٦١	١٤٧,٦٠٥	-

- إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (كفالات):

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١	-	-	-	-	٣٠٠
٢	٧,٥٠٠	-	-	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠
٣+	٣٨,٥٠٠	-	-	٣٨,٥٠٠	٥٠,٨٠٠
٣	١٢,٥٠٠	-	-	١٢,٥٠٠	١٦,٠٠٠
٣-	٥١,٣٠٠	-	-	٥١,٣٠٠	٢٣٨,٣٠٠
٤+	١,١٩٥,٠٣٢	٣٠٢,٠٥٠	-	١,٤٩٧,٠٨٢	١,٨٥٢,٣٦٩
٤	٧,٠٠٦,٠١١	-	٢٠٥,٠٠٠	٧,٢١١,٠١١	٧,٤٩٨,٥٣٥
٤-	٤,٥٠٧,٨٠٣	٧٦٥,٣٠٠	٢١,٠٠٠	٥,٢٩٤,١٠٣	٨,٠٢٩,٥٧٥
٥+	٢٥,٦١٠,٥٤٧	١٠,٦٦٧,١١٨	١٢٠,٠٠٠	٣٦,٣٩٧,٦٦٥	٢٩,٣٢٧,٤٦٨
٥	٢٩,٨١٢,١٩٦	١,٥٨٣,٨٩٨	٤٩٠,٠٠٠	٣١,٨٩٥,٠٩٤	٣٢,٥٠٦,٦٢٥
٥-	٥,٧٧٨,٥٥٣	١,٠٢٠,٥٠٠	١,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٥٣	١٥,٥٩٨,٥٤٨
٦+	١٤,٥٢٣,٨٠٣	٢,٠٣٢,٩٦٥	٤,٤٠٦,٢٤٤	٢٠,٩٦٣,٠١٢	١٤,٩٨٧,٠٦١
٦	١,٨٧٥,٠٠٢	-	-	١,٨٧٥,٠٠٢	١,٧٤٢,٣٠٣
٦-	٤٥٩,٨٤٩	١٤٤,٠٩٢	٧,٠٠٠	٦١٠,٩٤١	٢,٥٧٣,٩٢٧
٧+	١٦٤,٠٠٠	١,٤٤٨,٦٠٠	-	١,٦١٢,٦٠٠	١,٦٢٣,٦٦٠
٧	٢٠,٠٠٠	-	٨٠٠	٢٠,٨٠٠	٢٠,٥٠٠
غير مصنفة	-	-	١٧٨,٩٣٦	١٧٨,٩٣٦	٣٢٣,٥٧٧
المجموع	٩١,٠٦٢,٥٩٦	١٧,٩٦٤,٥٢٣	٥,٤٣٨,٩٨٠	١١٤,٤٦٦,٠٩٩	١١٦,٣٩٧,٠٤٨

- فيما يلي الحركة على إجمالي الكفالات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١			٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٨٧,٣٢٣,٣٢٩	٢٣,٣٩٧,٤١١	٥,٦٧٦,٣٠٨	١١٦,٣٩٧,٠٤٨	١٤٨,٣٠٧,١٩٦
التعرضات الجديدة خلال السنة	١,٣٨٨,٥٥٤	١٢,٠٠٠	-	١,٤٠٠,٥٥٤	١,٩٠٩,٥٥٤
التعرضات المستحقة	(٢,٥٨٢,٧٥٠)	(١٤٨,٥٣٤)	(١٦٩,٧٤٢)	(٢,٩٠١,٠٢٦)	(٢٩,١٩٢,٠٨٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٨,٢٨٦,٥٢٠	(٨,٢١٣,٢٢٠)	(٧٣,٣٠٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣,٧٩٥,٤١٦)	٣,٧٩٥,٤١٦	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢١٨,٦٣٩)	(٢٠٥,٥٠٠)	٤٢٤,١٣٩	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٦٦٠,٩٩٨	(٦٧٣,٠٥٠)	(٤١٨,٤٢٥)	(٤٣٠,٤٧٧)	(٤,٦٢٧,٦١٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩١,٠٦٢,٥٩٦	١٧,٩٦٤,٥٢٣	٥,٤٣٨,٩٨٠	١١٤,٤٦٦,٠٩٩	١١٦,٣٩٧,٠٤٨

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للكفالات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٤٩,٩٣٣	١٧٢,٤٧٦	٦١٥,٩٢٢	٩٣٨,٣٣١	٣,٢٥٢,٦٥٣
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	١٥٤	-	-	١٥٤	٦,١٢٢
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٤٧٠)	(٢٣٧)	(٧,٠٨٤)	(٧,٧٩١)	(١٢٩,٦٥٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٧,١٤٣	(٢٦,٩٨٣)	(١٦٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٨,٦٠١)	٨,٦٠١	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٣)	(١٤٧)	١٦٠	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٣٠٩)	٢٨,٣٦١	٢٨,٠٥٢	(٧٤٣,٧٨٣)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١٨,٩٤٠	(٢٤,١٥٧)	٤٠,٧٠٧	٣٥,٤٩٠	(١,٤٤٧,٠٠٨)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	١٨٧,٠٨٦	١٢٩,٢٤٤	٦٧٧,٩٠٦	٩٩٤,٢٣٦	٩٣٨,٣٣١

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٤+	-	-	-	-	٧٩,٠٠٠
٤	-	-	-	-	٣٤,٥٥٦
٤-	٤٢٦,٨١٨	٢,٠٩١,٨١٣	-	٢,٥١٨,٦٣١	٤١٨,٤٠٥
٥+	٣,٠٣٥,٠٥٩	-	-	٣,٠٣٥,٠٥٩	٥,٩٩٦,٠٦٢
٥	١٣,٣٥١,٠٠٠	-	-	١٣,٣٥١,٠٠٠	-
٥-	٥٠,٠٩١	-	-	٥٠,٠٩١	٨,٢١١,١٦٢
٦+	٣,٤٠٤,٥٨٥	١,٥٣٩,٦٤٨	-	٤,٩٤٤,٢٣٣	١,٣٦٩,٢٦٤
٦	٢٧٣,٠٠٠	-	-	٢٧٣,٠٠٠	١٠,٠٦٢,٨٢٢
٧+	١١,٦٩٨	-	-	١١,٦٩٨	١١,٦٩٩
المجموع	٢٠,٥٥٢,٢٥١	٣,٦٣١,٤٦١	-	٢٤,١٨٣,٧١٢	٢٦,١٨٢,٩٧٠

- فيما يلي الحركة على الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٦,٤٩٤,٥٠٦	٩,٦٨٨,٤٦٤	-	٢٦,١٨٢,٩٧٠	٧٢,٨٨٠,٤٨٢
التعرضات الجديدة خلال السنة	٢,٩٥٣,١٥٦	١٢١,٦٥٠	-	٣,٠٧٤,٨٠٦	٣,٠١٤,٣٢٤
التعرضات المستحقة	(٨,٠١٢,٣٥٧)	(٣٤١,١٦٤)	-	(٨,٣٥٣,٥٢١)	(٣٥,٩٥٤,٢٠٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١١,٦٩٩	(١١,٦٩٩)	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٩,١٠٥,٢٤٧	(٥,٨٢٥,٧٩٠)	-	٣,٢٧٩,٤٥٧	(١٣,٧٥٧,٦٣٦)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٠,٥٥٢,٢٥١	٣,٦٣١,٤٦١	-	٢٤,١٨٣,٧١٢	٢٦,١٨٢,٩٧٠

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٧,٢٢٥	١٥,٣٢٨	-	٣٢,٥٥٣	٧٢١,١٣٥
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	١,٢٠٦	-	-	١,٢٠٦	١,٦٥٠
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٥,٠٦٤)	(١٥٦)	-	(٥,٢٢٠)	(٢٠٤,٤٢٥)
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٥٦٠)	-	(٥٦٠)	(١١٦,٤٦٦)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٨,٥٠٠)	(٩,٢٢٤)	-	(١٧,٧٢٤)	(٣٦٩,٣٤١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤,٨٦٧	٥,٣٨٨	-	١٠,٢٥٥	٣٢,٥٥٣

- فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٣+	١٣,٠٠٠	-	-	١٣,٠٠٠	٩,٦٦٥
٣	-	-	-	-	٥٦٧,٩١٥
٣-	٢,١٧٩	-	-	٢,١٧٩	٨,٣٢٥
٤+	١,٥٠١,٨٦٠	٧٠٦,٧٥٣	-	٢,٢٠٨,٦١٣	٣٥٤,٧٥٥
٤	١,٨٠٩,٦٩٨	٢٣,٢٥٤	-	١,٨٣٢,٩٥٢	٥,٢٨٤,٣٥٨
٤-	٦,٧٠٣,٥٠٠	٢,٦٩٩,١٨١	-	٩,٤٠٢,٦٨١	١٤,٩٦٩,٥٦٥
٥+	١٩,٦٤٦,٣٦٦	٣,٤١٥,٨٣١	-	٢٣,٠٦٢,١٩٧	٢٦,٠١٧,٥٢١
٥	٣٨,١٠٣,٣٣٤	١,٣٠٩,٢٣٥	-	٣٩,٤١٢,٥٦٩	٢٥,٧٠٥,٧٦٨
٥-	٩,٧٢٠,٩٥٠	٢٩,٧٨٩	-	٩,٧٥٠,٧٣٩	١٢,١٨٦,١٦٠
٦+	٩,٤٥٢,٧٨٦	١,٠١٤,٠١٧	-	١٠,٤٦٦,٨٠٣	١٨,٢٠٠,٢٩٠
٦	٩٣٠,٢٥٠	٢,٦٥٦	-	٩٣٢,٩٠٦	٢,١٥١,٢٣٠
٦-	٥٦٥,١٦٠	-	-	٥٦٥,١٦٠	٥٧٣,٩٧٢
٧+	-	١,٧٤٠	-	١,٧٤٠	١٧٦,٤٩٩
٧	-	-	-	-	٧,٧٣٦
غير مصنفة	٩,٥٢١,٩٧٦	١٤٠,٥٢٢	٢٨,٦٦٦	٩,٦٩١,١٦٤	٨,٤٧١,٢٦٧
المجموع	٩٧,٩٧١,٠٥٩	٩,٣٤٢,٩٧٨	٢٨,٦٦٦	١٠٧,٣٤٢,٧٠٣	١١٤,٦٨٥,٠٢٦

- فيما يلي الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٠٤,٤٥١,٨٩٢	١٠,١٥٩,٩٩٤	٧٣,١٤٠	١١٤,٦٨٥,٠٢٦	١٢٥,٨٥٠,٣٧٩
التعرضات الجديدة خلال السنة	١١,٩٧٦,٥١٠	٧٦,٧١٢	٩,٣٩٩	١٢,٠٦٢,٦٢١	٢٢,٣٨٠,٨١٥
التعرضات المستحقة	(١٩,٣٧٨,٩٠٥)	(٢٠٠,٠٨٥)	(٧١,٨٧٥)	(١٩,٦٥٠,٨٦٥)	(٣١,٣٩٤,٥١٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٤,١١٩,٠١٠	(٤,١١٧,٩٨٨)	(١,٠٢٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢,٦٣٤,٩٨٥)	٢,٦٣٤,٩٨٥	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٦,٣٦٦)	(٢,٩٠١)	١٩,٢٦٧	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٥٤٦,٠٩٧)	٧٩٢,٢٦١	(٢٤٣)	٢٤٥,٩٢١	(٢,١٥١,٦٥٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٩٧,٩٧١,٠٥٩	٩,٣٤٢,٩٧٨	٢٨,٦٦٦	١٠٧,٣٤٢,٧٠٣	١١٤,٦٨٥,٠٢٦

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لسقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	٣٣٦,٥٩٣	٦٧,٥٠١	١١,٩٨٦	٤١٦,٠٨٠	٦٦٩,٤٤٣
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٢٧,٥١٣	٩٣٨	١,٥١٥	٢٩,٩٦٦	٨٤,١٧٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٦٢,٣٩٧)	(١٥,٣٨١)	(١١,٧٧٤)	(٨٩,٥٥٢)	(١١٥,٤٨٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٦,٧٧٢	(٦,٧٦٦)	(٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٦,٣٩٨)	١٦,٣٩٨	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢٤)	(٣٨)	٦٢	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(٢٣,٣٨٠)	٨٧١	(٢٢,٥٠٩)	(٣١٥,٥٩٩)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٩,٦١٩	(٢٦,٢٩٩)	١	(١٦,٦٧٩)	٩٣,٥٤٤
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٠١,٦٧٨	١٢,٩٧٣	٢,٦٥٥	٣١٧,٣٠٦	٤١٦,٠٨٠

٢١- رأس المال المكتتب به والمدفوع

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧ وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

٢٢ – الاحتياطيات

الاحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
احتياطي قانوني	١٧,٢٠٨,٢١٣	٩٥٣,٦١٨,١٥	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.

٢٣- احتياطي القيمة العادلة – بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	(٢,٢١١,٤٠٦)
أرباح (خسائر) غير متحققة	٧٠٠,١٦٣	(٢٤٥,٤٩٠)
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٤٧,٧٢١	(٢٥٨,٨٥٠)
المحول إلى الأرباح المدورة نتيجة بيع فروع فلسطين	-	٦٩٤,٧٦٢
الرصيد في نهاية السنة	(٩٧٣,١٠٠)	(٢,٠٢٠,٩٨٤)

- يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة ٣١١,١١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠ لقاء أثر تطبيق المعيار رقم (٩).

٢٤- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٥٣٤,١٥٣,٥	١,٨٦٢,٤٩٤
الربح للسنة	٧,٠٠٤,٧٧٥	٥١٣,٥٠٣
(المحول) إلى الاحتياطيات	(١,٢٥٤,٥٩٥)	(٤٩٣,٣٠٠)
المحول من الاحتياطيات نتيجة بيع فروع فلسطين	-	٣,٣٩٢,٦٠٦
(خسائر) أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٣٤٧,٧٢١)	٢٥٨,٨٥٠
الرصيد في نهاية السنة	١٠,٩٣٦,٦١٢	٥,٥٣٤,١٥٣

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ ١٠,٣٢٢,٤٥٧ دينار كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.

- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب و البالغ ٩٧٣,١٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (متضمنا مبلغ ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

٢٥- الفوائـد الدائنة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

تسهيلات ائتمانية مباشرة:	٢٠٢١	٢٠٢٠
للأفراد (التجزئة)	دينار	دينار
حسابات جارية مدينة	١٠,٢٣٢	٢٢٣,٠٦٧
قروض وكمبيالات	١٧,١٩٤,٥٢٨	١٦,٤٤٥,٥٠٥
بطاقات الائتمان	٩١٠,٩٢٣	٧٨٨,٤٣٦
القروض العقارية	١٠,٠٢٣,٢٤٨	٩,٠٣٤,٢٠٠
الشركات	-	-
الكبرى	-	-
حسابات جارية مدينة	٤,١٨٠,٨٠٧	٤,٨٢١,٨٠٨
قروض وكمبيالات	١٦,١٦٨,٢٢١	١٨,٣٦٨,٧٢٥
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١,٠٦٩,١٦٦	١,٦٩٧,٤٩٩
قروض وكمبيالات	٣,٠٤٣,٧٥٥	٣,٢٢٣,٨٦١
الحكومة والقطاع العام	٢,٩٥٣,٠٤٦	٢,٢٣١,٤٦٠
أرصدة لدى بنوك مركزية	١٥٩,٣٥٠	٤٣٥,٧٨٩
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩١,٩٢٠	٢٨٥,٥٥٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٤,١٩٨,٨٥٠	١٣,٠٤٢,٣٦٩
المجموع	٧٠,٤٠٤,٠٤٦	٧٠,٥٩٨,٢٧٨

٢٦- الفوائد المدينة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣,٣٢٨,٨١٩	٣,٠٢٥,١٦٤
ودائع عملاء	-	-
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٧,٧٩٥	١٧٦,٠٠٧
ودائع توفير	١,٦٩٤,١٩٤	١,٣٦٦,٨٨٦
شهادات الإيداع	١,٣١٢,٧٧٣	١,٦١٥,٥٧٤
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٢,٧٤٧,٧٣٧	٢٤,٥٢٠,٦٥٢
تأمينات نقدية	٨٢٠,٢٧٤	١,٣٣٣,١٦٨
أموال مقترضة	٢,٩٤٩,٢٢٦	٣,٤٥٠,٦٧٧
فوائد التزامات عقود الإيجار	٤٠١,٥٤١	٣٥٩,٢٤٩
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	١,٣١٧,٠٩٠	١,٢٢٦,٥٤٠
المجموع	٣٤,٦٠٩,٤٤٩	٣٧,٠٧٣,٩١٧

٢٧- صافي إيرادات العمولات
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	١,٦١٧,٩٦٩	١,٥٦٥,٠٣٦
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٢,٦١١,٩٦٢	٢,٧٢١,٧٧٣
المجموع	٤,٢٢٩,٩٣١	٤,٢٨٦,٨٠٩

٢٨- أرباح عملات أجنبية
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول/ التعامل	٢,٢٢٦	٥٢٨,٠٦٩
ناتجة عن التقييم	٤٨٩,٧٤٧	٣٩٧,٢٣٦
حسابات التعامل بالهامش	٢٢,٤٣٢	٢٢,٤٢٦
المجموع	٥١٤,٤٠٥	٩٤٧,٧٣١

٢٩- أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢١	(خسائر)	أرباح	عوائد توزيعات	
	متحققة	غير متحققة	أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم مدرجة في الأسواق المالية	(٥٣,٦٤١)	٣٢٧,٩٢٨	٦,٧٥٠	٢٨١,٠٣٧
٢٠٢٠	أرباح	(خسائر)	عوائد توزيعات	
	متحققة	غير متحققة	أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم مدرجة في الأسواق المالية	-	(٢٣٠,٤٥٩)	-	(٢٣٠,٤٥٩)

٣٠- إيرادات أخرى
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
إيجار الصناديق الحديدية	٦٦,٣٢٩	٦٣,٨١٤
إيرادات الحوالات	٥٠٦,٥٤٠	٤١٨,٦٤٤
إيرادات الشيكات	٣٦٠,٧٢٧	١٧٧,٠١٣
إيرادات هاتف وتلكس وبريد	٢١,٠٣٨	٢٦,٨٩٢
مستردات ديون معدومة *	١,٢٣٥,٩٩٨	٧٨٨,٨٩٩
أرباح بيع عقارات مستملكة	٢٥٨,٨٥٣	٢٦٠,٠٩٦
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	١,٢٨٠	١٠٣,٦٩٨
عوائد عقارات مستملكة	١٦,٣٦٠	٦,٧٥٤
إيرادات خدمات الحسابات	٦٩١,٨٨٦	٧٣٧,٨٠٩
إيرادات معادة من مخصصات مختلفة	-	١,٠٠٠,٠٢٣
إيرادات التأمين	١٩,٠٩٧	١٨,٣٩٩
أخرى	٢١٦,٨٥٩	٣٨٨,٢٥٨
المجموع	٣,٣٩٤,٩٦٧	٣,٩٩٠,٢٩٩

- يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة أخذت في الأعوام السابقة إلى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

٣١ - نفقات الموظفين
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١١,٦٩٢,٨٩١	١٠,٨٧٤,٧٨٦
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٣٣٩,٣٥٤	١,٣٦٩,٦١١
مساهمة البنك في صندوق الادخار	١٠,٠١٩	٩,٩٢٨
نفقات طبية	٤٦٨,٨٩٨	٤٠١,٦٢٣
تدريب الموظفين	٩١,٥٩٨	٤٢,٤٧٥
مياومات سفر	٧٩,٥٤٥	٦٧,٦١١
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٤٣,٣٠٦	٣٤,٥٠٢
ألبسة للمستخدمين	٢٧,٣٣٧	٢,١٥٢
المجموع	١٣,٧٥٢,٩٤٨	١٢,٨٠٢,٦٨٨

٣٢- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة - بالصافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١				٢٠٢٠
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(٥٤٠,٣٦٨)	-	-	(٥٤٠,٣٦٨)	٤٦٤,٥٦١
تسهيلات ائتمانية مباشرة	(٦,٣٠٢)	٥١٤,٥٥٦	٤,٦٧٥,٨١٣	٥,١٨٤,٠٦٧	٧٧٤,٩٦٨,١٠
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٥,٣٤٣	-	٢١٣	٥,٥٥٦	١٢٦,٤٨٣
كفالات مالية	١٨,٦٢٤	(٢٤,٧٠٣)	٦١,٩٨٤	٥٥,٩٠٥	(٢,٣١٤,٣٢٢)
سقوف التسهيلات الائتمانية الغير مستغلة	(٢٥,٢٦٥)	(٦٤,١٢٢)	(٩,٣٨٧)	(٩٨,٧٧٤)	(٢٥٣,٣٦٣)
الاعتمادات والقبولات	(١٢,٣٥٨)	(٩,٩٤٠)	-	(٢٢,٢٩٨)	(٦٨٨,٥٨٢)
الاعتمادات والسحوبات المشتراة	١٣,٨٠٤	-	-	١٣,٨٠٤	(٦٢,٠١٤)
المجموع	(٥٤٦,٥٢٢)	٤١٥,٧٩١	٤,٧٢٨,٦٢٣	٤,٥٩٧,٨٩٢	٨,٠٤٧,٧٣١

٣٣- مصاريف أخرى
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
إيجارات	١٣٦,١١٦	١٤٨,٤٢٣
قرطاسية ومطبوعات	٤٥٨,٩١٧	٣٧٨,٣٢٨
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	٨٨٠,٥١٢	٩٧٥,٤٤٨
مصاريف قضائية وأتعاب محاماة	٧٣٥,٢٨٣	٨١١,٣٤٦
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	٦٨٨,٤٩٠	٦٠٠,٥٢٣
مصاريف تأمين	٦٠٧,١٢٠	٦١٨,٧٠٠
برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي	١,٦٩٩,٥٥٣	١,٣٣٠,٠٨٧
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	٣٩٣,٢٠٠	٤٣٤,٨٩٧
رسوم ورخص وضرائب	٥٢١,٥٥٥	٣٩٤,٠٢٧
إعلانات	٧٣٢,٠٠٠	٦١٨,٠٣١
اشتراكات	٨٩٤,٤٢٨	٦٧٧,٠٩٧
أتعاب مهنية واستشارات	٥٠٩,١٦٧	٣١٣,٨٩٩
حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة	١٥,٨٢٠	٥,٤٣٦
تبرعات وإكراميات	٣٢٣,٠٦٤	٧٥٠,٨٦٥
تنظيفات وخدمات الأمن والحماية	٥٣٦,٠٤٢	٥٥٧,٤٣٨
ضيافة	٢٩,٥١٩	٥٨,٤٧٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مصاريف بطاقات الائتمان - صافي	٥٨,١٠٧	٣٢٩,٣٣٣
أجور شحن النقد	١٣٠,٧٥٨	٦٢,٣٦٢
أخرى	٢٧١,٨٩٤	٢٠٦,٧٨٨
المجموع	٩,٦٧٦,٥٤٥	٩,٣٢٦,٥٠٣

٣٤- حصة السهم من الربح للسنة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
من العمليات المستمرة للسنة:		
الربح للسنة/ دينار	٧,٠٠٤,٧٧٥	٧٠٤,١٧٩,٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم/ سهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة:	-	-
أساسي ومخفض/ دينار	٠/٠٥٨	٠/٠٣٩
من العمليات غير المستمرة للسنة:	-	-
الخسارة للسنة/ دينار	-	(٤,١٩٠,٦٧٦)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم / سهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من (الخسارة) للسنة / دينار:	-	-
أساسي ومخفض/ دينار	-	(٠/٠٣٥)
من الربح للسنة العائد:	-	-
الربح للسنة/ دينار	٧,٠٠٤,٧٧٥	٥١٣,٥٠٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم/ سهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة/ دينار:		
أساسي ومخفض/ دينار	٠/٠٥٨	٠/٠٠٤

٣٥- النقد وما في حكمه
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٩٠,٧١٠,٥٧٧	٩٦,٨٥١,٥٤٤
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢٤,١٠٩,٠٠١	٤٩,٨٦١,٥٠٦
ينزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٣٩,٣١٣,٠٢٠)	(٢٧,٦٧٠,٩٠١)
المجموع	٧٥,٥٠٦,٥٥٨	١١٩,٠٤٢,١٤٩

٣٦- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة .

- تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

بنود داخل قائمة المركز المالي:-	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخـــرى	المجموع	
					٣١ كـانون الأول	
					٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع لدينا	٢٠,١١٣,٧٤٩	٢,٦٢١,٨٧٠	٢١٩,٦٣٠	٣٤,٥٠٤,٢١٩	٥٧,٤٥٩,٤٦٨	٨٠,٦٨٠,٣٨٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٤٣٧,٥١٤	١٩,٢٦٦,٧٦٩	١,٢٣٦,٨١٢	٤,٥١٤,٥٣٦	٢٥,٤٥٥,٦٣١	٢٤,٣٣٦,٢٨٦
ودائع لدى الغير	-	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
تأمينات نقدية	-	٧٢٠,٤٥٤	-	-	٧٢٠,٤٥٤	٥٢,٦٣٥
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات مالية	-	١,٣٢٥,١٠٠	-	٣٥٤,٥٠٠	١,٦٧٩,٦٠٠	١,٢٢٧,٨٥٨
اعتمادات مستندية	-	٤٢٦,٨١٨	-	-	٤٢٦,٨١٨	-

بنود قائمة الدخل:					المجمـوع	
					٢٠٢١	٢٠٢٠
					دينـار	دينـار
فوائد وعمولات دائنة *	٢٩,٢٦٤	١,١٥٥,١٣٦	٨٦,٣٦٩	٤٨١,٦٨١	١,٧٥٢,٤٥٠	١,٠٧٤,٢٨٠
فوائد وعمولات مدينة**	١,٢١٦,٢٨٩	٤٠,١٩٢	٢,١٩٣	١,٠٢٠,٥٥٨	٢,٢٧٩,٢٣٢	٢,٢٤٣,٣٢٠

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من صفر% إلى ٢١%.

- تتراوح أسعار الفوائد المدينة من صفر% إلى ٤,٥%.

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة
بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ٢,١٥١,٢٩٦ دينار للعام ٢٠٢١ (٢,٢٤٠,٢٤٨ دينار للعام ٢٠٢٠).

٣٧- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

٣٨- إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة على المخاطر من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

حيث تقوم لجنة المخاطر والامتثال على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية كلجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(٣٨)/أ مخاطر الائتمان
ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للإداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإداراته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الإقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

وكذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

١- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:
تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

٢- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

– الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.

– الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.

– صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

٣- الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات:

يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

٤- درأسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب درأسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصلاً بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من أجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من أجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المحتملة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

بنود داخل قائمة المركز المالي	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	٧٢,٨٦٩,٣٤٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٤,١٠٦,١٣٦	٧٩,٣١٨,٢٧٣
التسهيلات الائتمانية:	-	-
للأفراد	١٩٦,٣٧٢,٢٤٠	١٨٦,٦٢٩,٣٠٨
القروض العقارية	١١٥,٣١٤,٢٢٠	١١٣,٨٤٥,٩٦٦
للشركات	-	-
الشركات الكبرى	٣٦٥,٨٧٧,٣٢٨	٣١٢,٦١١,٤١٧
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٥٢,٦٩٠,٥٥٤	٥٢,٨٥٥,٧٥٦
للحكومة والقطاع العام	٤٣,٦٤٩,٤٥٧	٤٧,٩٥٨,٥٧٨
سندات وأسناد وأذونات:	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
موجودات أخرى	٢,٣١٠,٦٢٩	١٥,٠٢٩,٨١٠
المجموع	١,٢٥٨,٦٠٦,٦٨٥	١,١٦٣,٣٢٤,٦٤٢
بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-
كفالات	١١٣,٤٧١,٨٦٣	١١٥,٤٥٨,٧١٧
الاعتمادات والقبولات	٢٤,١٧٣,٤٥٧	٢٦,١٥٠,٤١٧
سقوف تسهيلات غير مستغلة	١٠٧,٠٢٥,٣٩٧	١١٤,٢٦٨,٩٤٦
المجموع	٢٤٤,٦٧٠,٧١٧	٢٥٥,٨٧٨,٠٨٠

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الأولى والثانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	-	-	-	-	-	-	-	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٤,١٠٩,٠٠١	-	-	-	-	-	-	-	٥٤,١٠٩,٠٠١	٢,٨٦٥
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	١٩٤,٧١٩,٥٧٦	٥,٢٠١,٤١٨	١,٣٦٢,٩١٠	-	٢٥,٤٢٥,٨٣٤	٢٠,١٦١,٣٧٩	٢,٢١٥	٥٢,١٥٣,٧٥٦	١٤٢,٥٦٥,٨٢٠	١,٨٤٠,٦٥٩
القروض العقارية	١٠٩,٨٥٢,٢٠٦	١,٠١٨,٩٤٥	٥٤٠,٩٣٢	-	١٧٨,٣٣٩,٤٩٦	٨١٨,٩٧٢	٣١٨,٧٤٦	١٨١,٠٣٧,٠٩١	(٧١,١٨٤,٨٨٥)	٢٣٩,٢٣٥
الشركات الكبرى	٣٦٠,٠٢٥,٦٤١	٥,٧٨٨,٥٤٩	٣٨,١٨٣,٠٩٩	-	١٤٥,٢٩٠,٦٧٩	١,٧٨٤,٣٨٧	٢,٠٢٥,٨٠٩	١٩٣,٠٧٢,٥٢٣	١٦٦,٩٥٣,١١٨	٢,٨٤٢,٤٥٧
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٥١,٣٠٨,٠٢٧	٦,٨٠٢,٩٥٣	٣٤,٧٣٧	-	٥٨,٠٤١,٠٤٤	٧٠٢,٧٧٩	١٥,٣٦٩,٩٢٧	٨٠,٩٥١,٤٤٠	(٢٩,٦٤٣,٤١٣)	٩٤,٤٥٥
للحكومة والقطاع العام	٤٣,٧١٧,٦٦٠	-	-	-	-	-	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	١٧,٤٦٧,٦٦٠	٦٨,٢٧٤
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٦١,٤٤٨,٢٥٥	-	-	-	-	-	٣٥٨,٦١٢,٢٥٥	٣٥٨,٦١٢,٢٥٥	٢,٨٣٦,٠٠٠	٥٣,٩٠٦
الموجودات الأخرى	٢,٥٠٧,٩٨٨	-	-	-	-	-	-	-	٢,٥٠٧,٩٨٨	١٩٧,٣٥٩
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	١,٢٤٣,٥٦٥,٣٢١	١٨,٨١١,٨٦٥	٤٠,١٢١,٦٧٨	-	٤٠٧,٠٩٧,٠٥٣	٢٣,٤٦٧,٥١٧	٤٠٢,٥٧٨,٩٥٢	٨٩٢,٠٧٧,٠٦٥	٣٥١,٤٨٨,٢٥٦	٥,٣٣٩,٢١٠
الكفالات المالية	١٠٩,٠٢٧,١١٩	١٣,٠٦٨,٣٠٥	٣٣٢,٢٤٣	-	١٤,٠٣٦,٠٧١	١٢٨,٨٨٨	-	٢٧,٥٦٥,٥٠٧	٨١,٤٦١,٦١٢	٣١٦,٣٣٠
الاعتمادات والقبولات	٢٤,١٨٣,٧١٢	١,٨٦٤,٠١٤	٢٨,٨٦٢	-	-	-	-	١,٨٩٢,٨٧٦	٢٢,٢٩٠,٨٣٦	١٠,٢٥٥
الالتزامات الأخرى	١٠٧,٣١٤,٠٣٧	٥٣٨,٢٣٩	١,٨٩٣,٧٦٨	-	٥,٧١٩,١٧٠	٢٨٠,٢٧٣	-	٨,٤٣١,٤٥٠	٩٨,٨٨٢,٥٨٧	٣١٤,٦٥١
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	٢٤٠,٥٢٤,٨٦٨	١٥,٤٧٠,٥٥٨	٢,٢٥٤,٨٧٣	-	١٩,٧٥٥,٢٤١	٤٠٩,١٦١	-	٣٧,٨٨٩,٨٣٣	٢٠٢,٦٣٥,٠٣٥	٦٤١,٢٣٦
المجموع الكلي	١,٤٨٤,٠٩٠,١٨٩	٣٤,٢٨٢,٤٢٣	٤٢,٣٧٦,٥٥١	-	٤٢٦,٨٥٢,٢٩٤	٢٣,٨٧٦,٦٧٨	٤٠٢,٥٧٨,٩٥٢	٩٢٩,٩٦٦,٨٩٨	٥٥٤,١٢٣,٢٩١	٥,٩٨٠,٤٤٦

القيمة العادلة لضمانات التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	١٧,٠٦٣,٦٦٦	٤,٧١٧	-	-	٢,٤٨٧,٧٤٦	٣,٠٢٤,٦١٥	-	٥,٥١٧,٠٧٨	١١,٥٤٦,٥٨٨	١٠,٨٢٣,٥٥٧
القروض العقارية	١٠,١٨٦,١٦٧	-	-	-	٩,١٧٣,٦٥٣	١٧,٦٦٩	-	٩,١٩١,٣٢٢	٩٩٤,٨٤٥	٣,٠٣٨,٤٩٩
الشركات الكبرى	٦٥,٣٧٥,٣٦٤	-	٣٧,٧٨٩	-	١٠,٦٨٠,٤٤٧	١,٠٥٤,٢٢٢	-	١١,٧٧٢,٤٥٨	٥٣,٦٠٢,٩٠٦	٤٠,٠٨٨,٤٤١
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٩,٣٠٤,٢٣٩	١٨١,٧٩٧	-	-	٤,٣٩٧,٩٨١	١٦٧,٢٨٨	٢٠٦,٩٩٤	٤,٩٥٤,٠٦٠	٤,٣٥٠,١٧٩	٤,٧٥٧,٤٨٦
للحكومة والقطاع العام	١٤٩	-	-	-	-	-	-	-	١٤٩	٧٨
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	١,٩٠٥,٣٤٨	-	-	-	-	-	-	-	١,٩٠٥,٣٤٨	٥٨٥,١٩٥
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	١٠٣,٨٣٤,٩٣٣	١٨٦,٥١٤	٣٧,٧٨٩	-	٢٦,٧٣٩,٨٢٧	٤,٢٦٣,٧٩٤	٢٠٦,٩٩٤	٣١,٤٣٤,٩١٨	٧٢,٤٠٠,٠١٥	٥٩,٢٩٣,٢٥٦
الكفالات المالية	٥,٤٣٨,٩٨٠	٦٤٧,٩٥٥	-	-	١,٤٠٠,٠٠٠	٢,٩٨٢	١٣٧	٢,٠٥١,٠٧٤	٣,٣٨٧,٩٠٦	٦٧٧,٩٠٦
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	٢٨,٦٦٦	-	-	-	٤١,٥٩٩	٨,١٥٠	-	٤٩,٧٤٩	(٢١,٠٨٣)	٢,٦٥٥
مجموع التعرضات لبنود خارج المركز المالي	٥,٤٦٧,٦٤٦	٦٤٧,٩٥٥	-	-	١,٤٤١,٥٩٩	١١,١٣٢	١٣٧	٢,١٠٠,٨٢٣	٣,٣٦٦,٨٢٣	٦٨٠,٥٦١
المجموع الكلي	١٠٩,٣٠٢,٥٧٩	٨٣٤,٤٦٩	٣٧,٧٨٩	-	٢٨,١٨١,٤٢٦	٤,٢٧٤,٩٢٦	٢٠٧,١٣١	٣٣,٥٣٥,٧٤١	٧٥,٧٦٦,٨٣٨	٥٩,٩٧٣,٨١٧

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٣,٨٠٨,٠٠٢	١١٣,٤١٦	٢,١٧٣,٤٧٣	١,٥٤٦,٢٥٢	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	٣٣,٨٩١,١٤٣
مقبولة المخاطر	٢٢,٦٩٧,٥٣٦	٩٠,٩٣٨,٤٨٩	١١٢,٣٣٧,٩١٠	٣٤,٥٤١,٦٩٤	-	٢٦٠,٥١٥,٦٢٩
تحت المراقبة	١,٣٣٢,٦٥٨	١,٧٢٨,٠٨٧	١٠,٣٤٦,٨٦٢	١,٥٠١,٤٠٠	-	١٤,٩٠٩,٠٠٧
غير عاملة:						
دون المستوى	٣٥٦,٣٣٦	٣,٥٩٢,٢٨٤	-	١٥,٩٦٠	-	٣,٩٦٤,٥٨٠
مشكوك فيها	٢٤٩,٥٩٨	١,٠٢٧,٠٤٨	٨١٧,٠٨٠	٢٣٧,٩٣٢	-	٢,٣٣١,٦٥٨
هالكة	٩٨٤,١٧٥	١,٩٢٣,٦٨٠	٤,٢٤٢,٠٢٤	١,٢٤٧,٦٤٣	-	٨,٣٩٧,٥٢٢
المجموع	٢٩,٤٢٨,٣٠٥	٩٩,٣٢٣,٠٠٤	١٢٩,٩١٧,٣٤٩	٣٩,٠٩٠,٨٨١	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٩,٥٣٩
منها: تأمينات نقدية	٥,١١٠,٤٨٣	١,١١٩,١٣٦	٥,٨٠٩,٢٢٠	٦,٩٩٢,٢٥٠	-	١٩,٠٣١,٠٨٩
عقارية	١١,٧٨٥,٣٦١	٩٧,٠٨٩,٢٩٠	٩٠,٥٦٨,٥٨٩	٣٠,٩٣٩,٦٧٢	-	٢٣٠,٣٨٢,٩١٢
أسهم متداولة	١,٠٩٨,٤١٠	٤٠١,٥٨٦	٣٢,٠٦٤,٨٤٤	١٧٩,٩٦٠	-	٣٣,٧٤٤,٨٠٠
سيارات وآليات	١١,٤٣٤,٠٥١	٧١٢,٩٩٢	١,٤٧٤,٦٩٦	٩٧٨,٩٩٩	-	١٤,٦٠٠,٧٣٨
أخرى	-	-	-	-	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	٢٦,٢٥٠,٠٠٠
المجموع	٢٩,٤٢٨,٣٠٥	٩٩,٣٢٣,٠٠٤	١٢٩,٩١٧,٣٤٩	٣٩,٠٩٠,٨٨١	٢٦,٢٥٠,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٩,٥٣٩

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			المجمـوع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٣,١٨٦,٩٢٩	١١٩,٤٤٦	٤٢٧	١,٣٩٦,٠٧٦	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٧٠٢,٨٧٨
مقبولة المخاطر	٣٠,٦١٨,٣٧٤	٩١,١٢١,٤١٧	١٠٠,٣١٤,٥٨٠	٢٩,٣١٥,٩٣٥	-	٢٥١,٣٧٠,٣٠٦
تحت المراقبة	٣,٥٧٦,٠١٣	١,٤٩٣,٤٨٦	٧,٩١٩,١١٤	٢,٩٨٣,٥٦٦	-	١٥,٩٧٢,١٧٩
غير عاملة:						
دون المستوى	٧٧٤,٧٩٠	١٦٨,٩٧٧	٢٣٩,٨٤٠	٨,٠٢٤	-	١,١٩١,٦٣١
مشكوك فيها	٣٥١,٧٢٢	١٥٣,٢٤٤	٥٠٣,٨٤٢	-	-	١,٠٠٨,٨٠٨
هالكة	١,٣٣١,٤١٨	٢,٥٧١,٣١٣	٩,٢٦٠,٤٩٦	٤,٤٢٤,٣٤٦	-	١٧,٥٨٧,٥٧٣
المجموع	٣٩,٨٣٩,٢٤٦	٩٥,٦٢٧,٨٨٣	١١٨,٢٣٨,٢٩٩	٣٨,١٢٧,٩٤٧	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢١,٨٣٣,٣٧٥
منها: تأمينات نقدية	٤,٣٥٨,٨٠١	١,٤٤٨,٦٢٢	٤,٥٤١,٧٩٥	٦,٨٨٦,٠٦٤	-	١٧,٢٣٥,٢٨٢
عقارية	٢١,٧٣٦,٢٦٢	٩٣,٧٨١,٥٢٠	٨٥,٢٥٩,٧١٤	٢٩,٧٥٩,١٣٣	-	٢٣٠,٥٣٦,٦٢٩
أسهم متداولة	١,٠٨٤,٧١٠	٢٤٨,٦٤٧	٢٧,٠٢٧,٣٩٨	٣٨٢,٩٤٠	-	٢٨,٧٤٣,٦٩٥
سيارات وآليات	١٢,٦٥٩,٤٧٣	١٤٩,٠٩٤	١,٤٠٩,٣٩٢	١,٠٩٩,٨١٠	-	١٥,٣١٧,٧٦٩
أخرى	-	-	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٣٩,٨٣٩,٢٤٦	٩٥,٦٢٧,٨٨٣	١١٨,٢٣٨,٢٩٩	٣٨,١٢٧,٩٤٧	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢١,٨٣٣,٣٧٥

يتم إعداد الإفصاحات الواردة أدناه على مرحلتين (الأولى: لإجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٢٦,٦٨٧,٢٢٥	٧٦,٥٩٩,٣٣٩	١٠١,٩٢٩,٥٨٥	٢١,٨٤١,٦٥٤	٩٨,٤٤٠,٩٩٣	١١,٤٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	١,٩٠٥,٣٤٨	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	١٢٦,٦٨٧,٢٢٥	٧٦,٥٩٩,٣٣٩	١٠٣,٨٣٤,٩٣٣	٢١,٨٤١,٦٥٤	٩٨,٤٤٠,٩٩٣	-
الكفالات المالية	١٧,٩٦٤,٥٢٣	٣,٧٩٥,٤١٦	٥,٤٣٨,٩٨٠	٤٢٤,١٣٩	٤,٢١٩,٥٥٥	٣,٦٩
الاعتمادات والقبولات	٣,٦٣١,٤٦١	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	٩,٣٤٢,٩٧٨	٢,٦٣٤,٩٨٥	٢٨,٦٦٦	١٩,٢٦٧	٢,٦٥٤,٢٥٢	٢,٤٧
المجموع الكلي	١٥٧,٦٢٦,١٨٧	٨٣,٠٢٩,٧٤٠	١٠٩,٣٠٢,٥٧٩	٢٢,٢٨٥,٠٦٠	١٠٥,٣١٤,٨٠٠	-

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	٧٦,٥٩٩,٣٣٩	٢١,٨٤١,٦٥٤	٩٨,٤٤٠,٩٩٣	٤٥٩,٢٤٣	-	٣,٠٧٣,٥٠٤	-	٣,٥٣٢,٧٤٧
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي للسنة	٧٦,٥٩٩,٣٣٩	٢١,٨٤١,٦٥٤	٩٨,٤٤٠,٩٩٣	٤٥٩,٢٤٣	-	٣,٠٧٣,٥٠٤	-	٣,٥٣٢,٧٤٧
الكفالات المالية	٣,٧٩٥,٤١٦	٤٢٤,١٣٩	٤,٢١٩,٥٥٥	٨,٦٠١	-	١٦٠	-	٨,٧٦١
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	٢,٦٣٤,٩٨٥	١٩,٢٦٧	٢,٦٥٤,٢٥٢	١٦,٣٩٨	-	٦٢	-	١٦,٤٦٠
المجموع الكلي	٨٣,٠٢٩,٧٤٠	٢٢,٢٨٥,٠٦٠	١٠٥,٣١٤,٨٠٠	٤٨٤,٢٤٢	-	٣,٠٧٣,٧٢٦	-	٣,٥٥٧,٩٦٨

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي:

١. الرهونات العقارية .

٢. رهن الأدوات المالية مثل الأسهم .

٣. الكفالات البنكية .

٤. الضمان النقدي.

٥. كفالة الحكومة .

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري.

الديون المجدولة:
هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجمالها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مبلغ ٣,٧١٥,٣٧٤ دينار (٧,٤٣١,٧٥٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

الديون المعاد هيكلتها:
يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد سنة السماح ... إلخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام ٢٠٢١ مبلغ ٢٥,٢٤١,٣٧٩ دينار (٥٧,٥٢٠,٤٤٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) .

سندات وأسناد وأذونات:
يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المعلقة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	٤,٧٤١,٣٤٨	٤,٧٤١,٣٤٨
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	٣٥٨,٦١٢,٢٥٥	٣٥٨,٦١٢,٢٥٥
		٣٦٣,٣٥٣,٦٠٣	٣٦٣,٣٥٣,٦٠٣

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	٤,٥٧٣,٠٥٥	٤,٥٧٣,٠٥٥
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١
المجموع		٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦

(٣٨)/ب مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطرأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

– يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق و التي تتمثل في:
– الرقابة على أدوات السوق النقدي.
– االرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت).
– الرقابة على أدوات حقوق الملكية (الأسهم والصناديق الاستثمارية).
– الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
– السيولة.
– حساسية أسعار الفائدة.
– تحليل حساسية أسعار الأسهم.
– مخاطر أسعار الفائدة.

تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضاً و/ أو ارتفاعاً والتي تؤثر على جميع الموجودات والمطلوبات التي (تتقاضى/تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ المواءمة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة و التماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل العائد.

تحليل الحساسية
مخاطر اسعار الفائدة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

العملة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	٢٦,٣٠٤	-
يورو	١	(٦٦٠)	-
جنيه إسترليني	١	١٨٦	-
عملات أخرى	١	(٢٨)	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	(٢٦,٣٠٤)	-
يورو	١	٦٦٠	-
جنيه إسترليني	١	(١٨٦)	-
عملات أخرى	١	٢٨	-

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	٨٢,٠٧٥	-
يورو	١	١,٤٠٠	-
جنيه إسترليني	١	(٢٠٩)	-
عملات أخرى	١	٤,٥٦٨	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسيـــة ايراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	(٨٢,٠٧٥)	-
يورو	١	(١,٤٠٠)	-
جنيه استرليني	١	٢٠٩	-
عملات أخرى	١	(٤,٥٦٨)	-

مخاطر العملات:
مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشأ عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية.

العملة	٣١ كانون الأول ٢٠٢١		
	التغيرفي سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	٥	١٣١,٥٢٠	-
يورو	٥	(٣,٢٩٩)	-
جنيه إسترليني	٥	٩٢٨	-
عملات أخرى	٥	(١٤١)	-

العملة	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
	التغيرفي سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	٥	٤١٠,٣٧٥	-
يورو	٥	٦,٩٩٨	-
جنيه استرليني	٥	(١,٠٤٣)	-
عملات أخرى	٥	٢٢,٨٣٨	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:
وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٨٨,٩١١	١,٣٣١,١٠٥
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٨٨,٩١١)	(١,٣٣١,١٠٥)

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٨٢,٢٩٦	١,١٩٧,٧٤٤
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٨٢,٢٩٦)	(١,١٩٧,٧٤٤)

- مخاطر أسعار الأسهم
يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي ، وبنسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة إعادة تسعير الفائدة:
يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	أقل من شهر	من شهر لغاية ٣ أشهر	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	٩٠,٧١٠,٥٧٧	٩٠,٧١٠,٥٧٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٦,٣٣٧,٥٩٢	-	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٧,٧٦٨,٥٤٤	٥٤,١٠٦,١٣٦
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٧١,٢٣٢,٦٠٨	٦٥,٥٩٩,٣٢٤	٧٨,٠٥٧,٧٨٣	١٠٠,٦٨٧,٥٤١	٢٥٨,٧٠٤,٤٥٧	١٩٩,٦٢٢,٠٨٦	-	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	١,٧٧٨,٢١٠	١,٧٧٨,٢١٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	٣١,٩٤٢,٦٧٢	٣١,٩٤٢,٦٧٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١٨,٤٥٨,٨٦٣	٣,٥٤٥,٠٠٠	١٠٢,١٤٧,٣٧٠	٥,٨١٣,٧٤٥	٥٦,٨٢٩,٢١٧	١٧٥,٦١٤,٩٥٩	-	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	٢١,٨٥٧,٨٤٤	٢١,٨٥٧,٨٤٤
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	-	-	-	-	-	٢,٢٦٦,٦٤٩	٢,٢٦٦,٦٤٩
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	١٠,٣٢٢,٤٥٧	١٠,٣٢٢,٤٥٧
موجودات حق استخدام	-	-	-	-	-	-	٥,٤٢٩,٧٣٣	٥,٤٢٩,٧٣٣
موجودات أخرى	٢,٣١٠,٦٢٩	-	-	-	-	-	٨٧,٨٧٩,٦٤٨	٩٠,١٩٠,٢٧٧
مجموع الموجودات	١٠٨,٣٣٩,٦٩٢	٦٩,١٤٤,٣٢٤	١٨٠,٢٠٥,١٥٣	١٠٦,٥٠١,٢٨٦	٣٤٥,٥٣٣,٦٧٤	٣٧٥,٢٣٧,٠٤٥	٢٥٩,٩٥٦,٣٣٤	١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٤,٠٣٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٧٢,٠٠٠,٠٠٠	-	٣,٢٨١,٠٢٠	١١١,٣١٣,٠٢٠
ودائع العملاء	٢٧٣,٩٦٨,١٦٦	١٤١,٣٧٦,٥٣٤	١٥٨,٧٦٥,٤٤٢	٢٠٥,٧٤٥,٩٨٧	٧٧,٧٣٧,١٦٥	١٤٠,٠٤٨	١١١,٦٥٥,٥٥٢	٩٦٩,٣٨٨,٨٩٤
تأمينات نقدية	٢٩,٩٩٤,٨٠٦	٤,٥٠٠,٠٨٤	-	٥,٤٤٢,٢٣٧	٧٥٠,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠	-	٤٠,٨٢٩,١٢٧
أموال مقترضة	٣٩,١٧٥,٥٦٠	٥٩,٧٩٣	٣٩,٦٩٦,٨٠٦	٥,٥٨٤,٠٣٢	٣٢,٩٦٥,٢١٧	٢٣,٠٠٢,٣٢٩	-	١٤٠,٤٨٣,٧٣٧
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٣,١٢٦,٢٩٤	٣,١٢٦,٢٩٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	١٢٤,٦١٢	١٢٤,٦١٢
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٨٨٣,٠٤٩	٨٨٣,٠٤٩
التزامات عقود تأجير	-	-	-	٩٦٩,١١٤	٢,٢٧٢,٨٦٨	٢,١١٩,١٣١	-	٥,٣٦١,١١٣

مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	٢٦,٢٣٥,٩٣٧
مجموع المطلوبات	٣٧٧,١٧٠,٥٣٢	١٤٧,٩٣٦,٤١١	١٩٨,٤٦٢,٢٤٨	٢١٧,٧٤١,٣٧٠	١٨٥,٧٢٥,٢٥٠	٢٥,٤٠٣,٥٠٨	١٤٥,٣٠٦,٤٦٤	١,٢٩٧,٧٤٥,٧٨٣
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٢٦٨,٨٣٠,٨٤٠)	(٧٨,٧٩٢,٠٨٧)	(١٨,٢٥٧,٠٩٥)	(١١١,٢٤٠,٠٨٤)	١٥٩,٨٠٨,٤٢٤	٣٤٩,٨٣٣,٥٣٧	١١٤,٦٤٩,٨٧٠	١٤٧,١٧١,٧٢٥
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠								
إجمالي الموجودات	١١٨,١٤٨,٠٢٠	٦٥,٢٧٠,٧٤٠	١٠٣,٩١٢,٣٣٧	٩٦,٥٦٦,٧٠٥	٣٣٠,٢٣١,٨٥٧	٣٩١,٦٧٧,٨٦٩	٢٤٦,٢١٤,٠٣٧	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥
إجمالي المطلوبات	٣٤٩,٠٣٠,٠٧٧	٢١٩,٥٤٦,٨٥٠	١٧٢,٤٨٦,٢٣٢	٢٢٩,٢٢٩,٧٥٣	١٦٠,٨٠٩,٣٥٤	٥٧,٤٧٣,٢٣٠	٢٣,٩٧٩,٢٨٢	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٢٣٠,٨٨٢,٠٥٧)	(١٥٤,٢٧٦,١١٠)	(٦٨,٥٧٣,٨٩٥)	(١٣٢,٦٦٣,٠٤٨)	١٦٩,٤٢٢,٥٠٣	٣٣٤,٢٠٤,٦٣٩	٢٢٢,٢٣٤,٧٥٥	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٩,٩٨٣,٠٥٦	٧,٦٤٠,٦٥١	٣٢٤,٢٢٢	٣٦٥,٣٥٧	٢٨,٣١٣,٢٨٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٩,٣١٧,٥٢٢	١,٤٥٤,٢٦٦	١,٢٧٨,٧٢٢	٢,٠٢٨,٨٢٠	٢٤,٠٧٩,٣٣٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦٤,٩٨٣,٦٧٣	٩,٦٤٢,٠٠٠	-	-	٧٤,٦٢٥,٦٧٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢١,١٣٣,١٠٤	٥٥,٠٠٨	-	-	٢١,١٨٨,١١٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٥٧,٧٧٧,٩٢٠	-	-	-	٥٧,٧٧٧,٩٢٠
موجودات أخرى	٣,١٩٦,٠٨٧	٢٩,٥٩٦	٣	٦٧,١٠٢	٣,٢٩٢,٧٨٨
مجموع الموجودات	١٨٦,٣٩١,٣٦٢	١٨,٨٢١,٥٢١	١,٦٠٢,٩٤٧	٢,٤٦١,٢٧٩	٢٠٩,٢٧٧,١٠٩
المطلوبات					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٥,٣٧١,٢٧٢	١,٤٢٣,٣٩١	٨,٩١٠	٦٨,٢٨٤	٣٦,٨٧١,٨٥٧
ودائع العملاء	١٤١,٤٧٩,١٥١	١٦,٥٣١,٠٥٩	١,٢١٢,٥١٥	٢,١٢٦,١٦٥	١٦١,٣٤٨,٨٩٠
تأمينات نقدية	٦,٠٨٣,٨١٧	٥١١,١١٦	١٨٦,٢٢٣	٢٥٠,٨٢٥	٧,٠٣١,٩٨١
مطلوبات أخرى	٨٥٥,٥٥٣	٤١١,٩٣٦	١٧٦,٧٢٦	١٨,٨٢٨	١,٤٦٣,٠٤٣
حقوق المساهمين	(٢٨,٨٣٢)	٩,٩٩٦	-	-	(١٨,٨٣٦)
مجموع المطلوبات	١٨٣,٧٦٠,٩٦١	١٨,٨٨٧,٤٩٨	١,٥٨٤,٣٧٤	٢,٤٦٤,١٠٢	٢٠٦,٦٩٦,٩٣٥
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	٢,٦٣٠,٤٠١	(٦٥,٩٧٧)	١٨,٥٧٣	(٢,٨٢٣)	٢,٥٨٠,١٧٤
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٣٦,٣٣٦,٢٦٥	٣,٩٨٥,٠٠٧	-	١٨٦,٧٧٧	٤٠,٥٠٨,٠٤٩
كما في ٣١ كانون أول ٢٠٢٠					
إجمالي الموجودات	١٦١,٦٧٣,١٣٦	٢١,٧٤٢,٧٨٢	٤٢٦,٧٤٥	٢,٥٥٥,٦٨٦	١٨٦,٣٩٨,٣٤٩
إجمالي المطلوبات	١٥٣,٤٦٥,٦٣٣	٢١,٦٠٢,٨٢٨	٤٤٧,٦٠٦	٢,٠٩٨,٩٢٨	١٧٧,٦١٤,٩٩٥
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	٨,٢٠٧,٥٠٣	١٣٩,٩٥٤	(٢٠,٨٦١)	٤٥٦,٧٥٨	٨,٧٨٣,٣٥٤
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٣٢,٣٦٤,٧٨٥	٨٨٠,٤١٧	-	١,٠٨١,٦٢٧	٣٤,٣٢٦,٨٢٩

(٣٨)/ج مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة: بعدم مقدرة البنك على تمويل الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وبتكلفة معقولة.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى ما يلي:

– إيجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك إضافة إلى وجود إجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
– التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونيه ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع أساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل من خلال إحتساب نسبة السيولة القانونية و نسبة تغطية السيولة (LCR) إضافة إلى إعداد سلم الإستحقاق للمواءمة بين الموجودات والمطلوبات وإعداد إختبارات الأوضاع الضاغطة.

مصادر التمويل:
يهدف البنك إلى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفه بأقل التكاليف.

لذلك تعتبر عملية التوسع والإنتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكه على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لديه والتنوع في مصادر أمواله.

– توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٧,٣١٣,٠٢٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٧٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١١,٣١٣,٠٢٠
ودائع العملاء	٣١٤,٦٦٥,٨٠٨	١٥٩,٣١٤,٥٤٧	١٧٣,٢٩٢,٤٤٥	٢١٦,٨٦١,٩٧٩	١٠٥,١١٤,٠٦٧	١٤٠,٠٤٨	-	٩٦٩,٣٨٨,٨٩٤
تأمينات نقدية	٢,٠٤١,٤٥٧	٤,٠٨٢,٩١٣	٦,١٢٤,٣٦٩	٨,١٦٥,٨٢٥	٢٠,٤١٤,٥٦٣	-	-	٤٠,٨٢٩,١٢٧
أموال مقترضة	٣٩,١٧٥,٥٦١	٥٩,٧٩٣	٣٩,٦٩٦,٨٠٦	٥,٥٨٤,٠٣٢	٣٢,٩٦٥,٢١٧	٢٣,٠٠٢,٣٢٨	-	١٤٠,٤٨٣,٧٣٧
مخصصات متنوعة	-	-	٦١٥,٠٠٠	٢٦٨,٠٤٩	-	-	-	٨٨٣,٠٤٩
مخصص ضريبة الدخل	١,٩٠٦,٩٨٦	-	١,٢١٩,٣٠٨	-	-	-	-	٣,١٢٦,٢٩٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٢٤,٦١٢	-	-	-	-	-	-	١٢٤,٦١٢
التزامات عقود تأجير	٣٢,٥٤٣	٣٦١,٨٣٦	٢٨٨,٠٢٧	٤٤١,٧٢٦	٣,٣٧٢,٤٠٣	٨٦٤,٥٧٨	-	٥,٣٦١,١١٣
مطلوبات أخرى	٧,٣١١,٢٥٨	٢,٦٦٢,٧١٢	٣,٥١٩,٧٦١	٤,٩٤٥,٨٨٩	٧,٧٩٦,٣١٧	-	-	٢٦,٢٣٥,٩٣٧
مجموع المطلوبات	٤٠٢,٥٧١,٢٤٥	١٦٨,٤٨١,٨٠١	٢٢٤,٧٥٥,٧١٦	٢٣٦,٢٦٧,٥٠٠	٢٤١,٦٦٢,٥٦٧	٢٤,٠٠٦,٩٥٤	-	١,٢٩٧,٧٤٥,٧٨٣
مجموع الموجودات حسب استحقاقتها المتوقعه	١٠٨,٥٥٨,٧٧٤	٦٩,٧٨٠,٧٧٢	١٨٣,٣٢٧,٣٥٧	١٠٩,٨٤٧,٢٠٠	٣٥٢,٩٢٣,٣٣٤	٣٧٥,٢٣٧,٠٤٥	٢٤٥,٢٤٣,٠٢٦	١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٦٧٠,٩٠١	-	-	-	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠٢,٦٧٠,٩٠١
ودائع العملاء	٢٧٦,٩٢٨,٤٤٤	١٨٧,٠٠٢,٥٦٤	١٧٢,١٠٥,١١٦	١٩٩,٧١٦,١٢٠	٩٩,٩٣٤,٧٢٢	-	-	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦
تأمينات نقدية	٢,٠٩١,١٣٠	٤,١٨٢,٢٦٠	٦,٢٧٣,٣٩٠	٨,٣٦٤,٥٢٠	٢٠,٩١١,٣٠٢	-	-	٤١,٨٢٢,٦٠٢
أموال مقترضة	١٣,٥٩١,٥٠٩	٢٦,٨٦٥,٦٧٢	١٨٠,٨٨٥	٢٤,٥٥٦,١٧٣	١٣,١٢٦,٧٢٤	٢٥,٢٤٣,٧٦٥	-	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨
مخصصات متنوعة	١٦١,١٦١	-	-	٦٦١,٣٥٠	-	-	-	٨٢٢,٥١١
مخصص ضريبة الدخل	١٧٤,٧٥٨	-	-	-	-	-	-	١٧٤,٧٥٨
التزامات عقود تأجير	٣١,٩٠٦	٢٢٠,٨٦٩	٢١٢,٧١٦	٥٩٨,٢٤٧	٣,١٩١,٢١٤	٥٧٥,٣٤٧	-	٤,٨٣٠,٢٩٩
مطلوبات أخرى	٩,٥٢٥,٤٨٤	٢,٢٤١,٦٣١	٢,٨٧٦,٥٠٨	٣,٤٥٢,٢١٧	٤,٨٨٦,١٧٣	-	-	٢٢,٩٨٢,٠١٣
مجموع المطلوبات	٣٣٠,١٧٥,٢٩٣	٢٢٠,٥١٢,٩٩٦	١٨١,٦٤٨,٦١٥	٢٣٧,٣٤٨,٦٢٧	١٨٧,٠٥٠,١٣٥	٥٥,٨١٩,١١٢	-	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعه	١١٨,١٥٣,٢٢٠	٦٥,٨٤٣,٢٦٥	١٠٦,٦٣٣,٧٥٢	٩٩,٧٦١,٨٢٥	٣٣٧,٨٨٣,١٢٧	٣٩١,٦٧٧,٨٧٠	٢٣٢,٠٦٨,٥٠٦	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥

وتماشياً مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنوك المركزية كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. إضافة إلى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل البنوك المركزية للدول التي يعمل البنك فيها.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على أساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

بنود خارج قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	أكثر من سنة ولغاية		
	لغاية سنة	خمس سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	١١٤,٤٦٦,٠٩٩	-	١١٤,٤٦٦,٠٩٩
الاعتمادات والقبولات	٢٤,١٨٣,٧١٢	-	٢٤,١٨٣,٧١٢
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	١٢٩,٣٠٠	-	١٢٩,٣٠٠
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	٥٥,٥٦٢,٧٠٢	-	٥٥,٥٦٢,٧٠٢
المجموع	١٩٤,٣٤١,٨١٣	-	١٩٤,٣٤١,٨١٣

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	أكثر من سنة ولغاية		
	لغاية سنة	خمس سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	١١٦,٣٩٧,٠٤٨	-	١١٦,٣٩٧,٠٤٨
الاعتمادات والقبولات	٢٦,١٨٢,٩٧٠	-	٢٦,١٨٢,٩٧٠
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	١٥١,٠٨٤	-	١٥١,٠٨٤
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	٦٤,٠٦٦,١٨٩	-	٦٤,٠٦٦,١٨٩
المجمـــوع	٢٠٦,٧٩٧,٢٩١	-	٢٠٦,٧٩٧,٢٩١

٣٩- معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار الرئيسيين لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجمـوع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
					٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل للسنة	١٦,٠٧٥,٩٤٠	٢٢,٣٧٩,٥١٠	٥,٩٨٨,٧٠٤	(٣٢,٨٠٠)	٤٤,٤١١,٣٥٤	٤٢,٧٣٠,١٥٠
ينزل: خسائر ائتمانية متوقعة	(٢,٦٣٧,١٩٥)	(٢,٣٨٩,٠٣٥)	٤٢٨,٣٣٨	-	(٤,٥٩٧,٨٩٢)	(٨,٠٤٧,٧٣١)
نتائج أعمال القطاع	١٣,٤٣٨,٧٤٥	١٩,٩٩٠,٤٧٥	٦,٤١٧,٠٤٢	(٣٢,٨٠٠)	٣٩,٨١٣,٤٦٢	٣٤,٦٨٢,٤١٩
ينزل: المصاريف الموزعة على القطاعات	(١٦,٢٣٠,٣١٧)	(٨,١١٥,١٥٨)	(٢,٧٠٥,٠٥٣)	(٢١٦,٩٨١)	(٢٧,٢٦٧,٥٠٩)	(٢٧,٩٤٩,٤١٢)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(٢,٧٩١,٥٧٢)	١١,٨٧٥,٣١٧	٣,٧١١,٩٨٩	(٢٤٩,٧٨١)	١٢,٥٤٥,٩٥٣	٦,٧٣٣,٠٠٧
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(٥,٥٤١,١٧٨)	(٥,٥٤١,١٧٨)	(٢,٠٢٨,٨٢٨)
الربح للسنة من العمليات المستمرة	(٢,٧٩١,٥٧٢)	١١,٨٧٥,٣١٧	٣,٧١١,٩٨٩	(٥,٧٩٠,٩٥٩)	٧,٠٠٤,٧٧٥	٤,٧٠٤,١٧٩
الخسارة للسنة من العمليات غير المستمرة	-	-	-	-	-	(٤,١٩٠,٦٧٦)
الربح للسنة	(٢,٧٩١,٥٧٢)	١١,٨٧٥,٣١٧	٣,٧١١,٩٨٩	(٥,٧٩٠,٩٥٩)	٧,٠٠٤,٧٧٥	٥١٣,٥٠٣
مصاريف رأسمالية	-	-	-	٢,٨٣١,٣٠٠	٢,٨٣١,٣٠٠	٢,٣٦٣,٠٠٨
الاستهلاكات والإطفاءات	-	-	-	٣,٦٢١,٠٣٥	٣,٦٢١,٠٣٥	٣,٦٢١,٧١٦
مجموع الموجودات	٢٩٤,٧٩٧,٥٨١	٥١٨,٨٣٩,٥٥٤	٥١٤,٥٩١,٢٨٨	١١٦,٦٨٩,٠٨٥	١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥
مجموع المطلوبات	٦٩٤,٤١٣,١٢٧	٣٨٩,٨٧٨,٧٣٣	١٩٦,٩٤٢,٨٩٢	١٦,٥١١,٠٣١	١,٢٩٧,٧٤٥,٧٨٣	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
إجمالي الدخل	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	٤٤,٣١٢,٩٦٢	٤٢,٩٠٢,٧٨٧	٩٨,٣٩٢	(١٧٢,٦٣٧)	٤٤,٤١١,٣٥٤	٤٢,٧٣٠,١٥٠
المصروفات الرأسمالية	٢,٨٣١,٣٠٠	٢,٣٦٣,٠٠٨	-	-	٢,٨٣١,٣٠٠	٢,٣٦٣,٠٠٨
	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		المجموع	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	١,٣٥٨,١٧٤,٣٢٣	١,٢٧٧,٢٧٠,٣٠٥	٨٦,٧٤٣,١٨٥	٧٤,٧٥١,٢٦٠	١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (٢٠٠٩/٤٧)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
		دينار	دينار	٪	دينار	٪
تعرضات عاملة						
١	عامل	٥	-	-	٥	-
٢	عامل	٧,٥٠٠	-	-	٣,٧٥٠	١٧,٦-٠
٣+	عامل	٢٨٧,٩٧٣	١	٠,١٠٣-٠	٢٦٠,٠١٣	١٧,٦-٠
٣	عامل	١٢,٥٠٠	-	٠,٠٠٢-٠	٦,٢٥٠	١٧,٦-٠
٣-	عامل	٦٥,٠٢٨	٢٢٧	٠,٠٨٥-٠	٣٧,٩١٨	٢٢-٠
٤+	عامل	٤,٣٨٥,٦٠٢	١,٤٨٦	٠,١٠٣-٠	٢,٥٧٤,٩٠٢	٢٣-٠
٤	عامل	٣٣,٠١٦,٩٧٦	٢٧,١٣٤	٠,٧٥-٠	٢٨,٩٧٠,٩٠٧	٢٣-٠
٤-	عامل	٦١,٦٩٥,١٧٠	٦٩,٠٣١	٠,١٥٨-٠	٥٤,٣٠٧,٥٤٧	٢٣-٠
٥+	عامل	١٤٦,٧٣٣,٨٦٢	٢٦٥,٦٨٨	٠,٣٨٤-٠	١١٧,١٩٣,٣٧٥	٢٣-٠
٥	عامل	٢٥٦,٠٦٣,٩٥٤	٥٧٧,٣٠٦	٠,٥٧-٠	٢١٥,٢٠٦,٧٢٠	٢٣-٠
٥-	عامل	٩١,٢٦٢,١٩٧	٧٨٩,٤٥٠	٠,٣٢٧-٠	٨٤,٣٧٤,٨٨٠	٢٣-٠
٦+	عامل	٥٨٩,٠١٣,٤٩١	٩٧٠,٠٨٣	٠,٣٠٢-٠	٥٧٤,٦٨٣,٩٨٦	٢٣-٠
٦	عامل	٢٧,٣٩١,٩١٦	٤٣٤,٦١٠	٠,٥٠٨-٠	٢٥,٨٩٣,٠٧٢	٢٣-٠
٦-	عامل	١١,٦٨٨,٠٩٤	٥٩٦,٩٩٣	٠,٧١٨-٠,٠١٤	١١,٢٣٩,٠٦٢	٢٣-٠
٧+	عامل	٥,٣٣٥,١٥٣	٢٧٤,١٢٣	٠,٩٥-٠,٠٥٦	٤,٥١٨,٣٢٩	٢٣-٠
٧	عامل	٢٠,٠٠٠	٧١٢	٠,٩٥-٠,٨٠٩	١٠,٠٠٠	١٧,٦-٠
٧-	عامل	٣٣,٨٥٧	٥,٧٣٩	٠,٧٧٧-٠,٧٧	٣٣,٨٥٧	٢٢
١٠	عامل	١٥	-	٠,٨٦٣-٠,٠١٦	٨	٢٢-٠
غير مصنفة	عامل	٢٥٧,٠٧٦,٨٩٦	١,٩٦٧,٨٦٣	٠,٩٣٦-٠	٢٥١,٢٠٠,٤٨٠	٢٢-٠

الإجمالي للتعرضات العاملة		١,٤٨٤,٠٩٠,١٨٩		٥,٩٨٠,٤٤٦		١,٣٧٠,٥١٥,٠٦١
تعرضات غير عاملة						
١	غير عامل	٨٩	١٨	١٠٠	٨٣	-
٣+	غير عامل	٦٥٣	٦٢٦	١٠٠	٦٢٦	٤٠-١٠٠
٤+	غير عامل	٢١٣,٧٠٦	١٠٤,٧٣٢	١٠٠	٢٠٩,٤٦٤	٤٠
٤	غير عامل	٥٨٣,٠٧١	٢١٣,٧٥٤	١٠٠	٤٥٩,٢٦٩	٠-٥٠
٤-	غير عامل	٤٦,٠٥٩	١١,٦٩٧	١٠٠	٣٥,٢٢١	٠-١٠٠
٥+	غير عامل	٨٢٨,٤١٥	١٤٧,١٥٩	١٠٠	٧٥٠,٦١٧	٠-٤٠
٥	غير عامل	٣,١٥٨,٨٦١	١,٨٨٨,١٥٧	١٠٠	٢,٧٦٤,٢٦٩	٠-٧٥
٥-	غير عامل	١١١,٩٩٧	٤٥,٨٠٥	١٠٠	٨٨,١٦٨	٢٣-٧,٨٩
٦+	غير عامل	٧٣,٣٨١,٩٥٥	٤١,٧١٦,٨٠١	١٠٠	٥٢,١٩٤,٩٤٩	٠-١٠٠
٦	غير عامل	٨٠٩,٩٥٣	٣٩١,١٥٠	١٠٠	٧٨٢,٢٩٨	٤٠
٦-	غير عامل	٢,٩٢٦,٤٥٤	٩٤٨,٠٩٣	١٠٠	٢,٥٨٢,٤١٧	١١,٤٤-٩٧,٠٢
٧	غير عامل	٣,٢٢٢,٩٩٨	٢,١٠٥,٣٩٥	١٠٠	٣,١٢٥,٩٩٥	٠-٣٣,٥٢
٨	غير عامل	٦,٥١٩,٠٩٨	١,٥٠٩,١٥٤	١٠٠	٦,٣٩٨,٩١٢	٠-٥٥
٩	غير عامل	١,٩٨٥,٥٧١	١,٤٦٠,٥٤٨	١٠٠	١,٨٨٠,٧٨٣	٠-٥٥
١٠	غير عامل	١٣,٣٤٠,١٥٧	٩,١١٨,٢٨١	١٠٠	٩,٥١٥,٤٨٤	١٠٠
غير مصنفة	غير عامل	٢,١٧٣,٥٤٢	٣١٢,٤٤٨	١٠٠	١,٩٠٢,١٨٠	١٠٠
الإجمالي للتعرضات غير العاملة		١٠٩,٣٠٢,٥٧٩	٥٩,٩٧٣,٨١٨		٨٢,٦٩٠,٧٣٥	

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي

	٢٠٢١														
	مالي		صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع
	دينار	أرصدة لدى بنوك مركزية	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٥,٨٧٦,٩٦٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٤,١٠٦,١٣٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٤,١٠٦,١٣٦
التسهيلات الائتمانية	٧٥,٨٤٢,٥٢٨	٧٨,٢٥٧,٨٩٣	١٣٤,٥٠٥,١٥٠	١١٥,٣١٤,٢٢٠	٢٧,٩٨٥,٥٩٩	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩						
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣,٧٩٦,٨٩٩	-	-	-	-	-	٦,٢٨٤,٤٩٣	٥,٩٩٢,٠٢٠	١٩٦,٣٧٢,٢٤٠	٤٣,٦٤٩,٤٥٧	٨٩,٧٠٠,١٩٩	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤
الموجودات الأخرى	=	=	٢,٣١٠,٦٢٩	=	=	=	=	=	=	=	=	٢,٣١٠,٦٢٩
المجموع / للسنة الحالية	١٩٩,٦٢٢,٥٣٠	٧٨,٢٥٧,٨٩٣	١٣٦,٨١٥,٧٧٩	١١٥,٣١٤,٢٢٠	٢٧,٩٨٥,٥٩٩	٨٩,٧٠٠,١٩٩	٦,٢٨٤,٤٩٣	٥,٩٩٢,٠٢٠	١٩٦,٣٧٢,٢٤٠	٤٠٢,٢٦١,٧١٢	١,٢٥٨,٦٠٦,٦٨٥	
الكفالات المالية	٢,١٠١,٠٣١	٣,٤٩٢,٤٧٤	١١,٢٩٣,٩٤١	٢٠,٧٨٥,٨١٥	-	٢٢,٩٧٧,١٠٩	٣٠٦,٣٨٧	٩,٢٩٣,٦٥١	٩,٢٨٤,٢٤٠	-	١١٣,٤٧١,٨٦٣	
الاعتمادات والقبولات	-	١,٢١٧,٩٠٩	١٦,٤٦٥,٨٢٠	١٧,٥١١,٦٩٨	٣٧,١٣٥,٧٤٧	٨,٤٥٤,٨٠٩	٥٣٠,٠٧٦	١,٥٧٦,٠٤٥	١٦,٦٨٧,٧٤٦	-	٢٤,١٧٣,٤٥٧	
اللتزامات الأخرى	٨,٦٦٣,٤٥٦	٧٥,٨٤٢,٥٢٨	١٣٤,٥٠٥,١٥٠	١١٥,٣١٤,٢٢٠	٢٧,٩٨٥,٥٩٩	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩						
المجموع الكلي	٢١٠,٣٨٧,٠١٧	٩٩,٤٣٤,٠٩٦	١٨٦,٤٠٧,٢٣٣	١٥٢,٤٤٩,٩٦٧	٨٤,٨٧٨,٣٦٢	١,٠٧٠,٢٥٣,٩٧	٧,١٢٠,٩٥٦	١٦,٨٦١,٧١٦	٢٢٢,٣٤٤,٢٢٦	٤٠٢,٢٦١,٧١٢	١٢١,١٣٢,١١٧	١,٥٠٣,٢٧٧,٤٠٢

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	٢٠٧,٩٠٣,٦٤٤	١,٤٠٣,٧٠١	١,٠٧٩,٦٧٢	٢١٠,٣٨٧,٠١٧
صناعي	٧٨,٢٦٤,٠٧٣	١٧,٥٩٤,٨٦٧	٣,٥٧٥,١٥٦	٩٩,٤٣٤,٠٩٦
تجارة	١٣٣,٣٧٥,٨٢٣	٤٨,٢٣٦,٥٩٧	٤,٧٩٤,٨١٣	١٨٦,٤٠٧,٢٣٣
عقارات	١٣٠,٥٠٦,١٨٢	١٦,٢١٠,٥٩٨	٥,٧٣٣,١٨٧	١٥٢,٤٤٩,٩٦٧
إنشاءات	٥٠,٦٤٥,٤١٨	٣٢,٩١٨,٢٧١	١,٣١٤,٦٧٣	٨٤,٨٧٨,٣٦٢
زراعة	١,٩٢٩,٨١٩	٤,٩٩٠,٣٦٨	٢٠٠,٧٦٩	٧,١٢٠,٩٥٦
أسهم	١٦,٨٣٢,٤٧٩	٢٩,٢٣٧	-	١٦,٨٦١,٧١٦
أفراد	٢٠٥,٨٨٧,٥٦٨	١١,٣٣١,٥٥٦	٥,١٢٥,١٠٢	٢٢٢,٣٤٤,٢٢٦
حكومة وقطاع عام	٤٠٢,٢٦١,٦٣٤	٧	٧١	٤٠٢,٢٦١,٧١٢
أخرى	٩٥,٥١٦,٣٤٣	٢٢,١٠٩,٤٥٦	٣,٥٠٦,٣١٨	١٢١,١٣٢,١١٧
المجموع	١,٣٢٣,١٢٢,٩٨٣	١٥٤,٨٢٤,٦٥٨	٢٥,٣٢٩,٧٦١	١,٥٠٣,٢٧٧,٤٠٢

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي

	٢٠٢١							
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	-	-	-	-	-	-	٦٥,٨٧٦,٩٦٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٦,٣٣٣,٨١٨	٣١,٤٥٥,١٠٢	٢,٠١٢,٣٨٩	١٣,٣٥٠	٣٣,٤٤٤	٣,٧٩٧,٣٣٢	٤٦٠,٧٠١	٥٤,١٠٦,١٣٦
التسهيلات الائتمانية								
للأفراد	١٩٦,٣٧٢,٢٤٠	-	-	-	-	-	-	١٩٦,٣٧٢,٢٤٠
القروض العقارية	١١٥,٣١٤,٢٢٠	-	-	-	-	-	-	١١٥,٣١٤,٢٢٠
الشركات الكبرى	٣٤٠,٥٠٢,٠٠٨	-	٢٥,٣٧٥,٣٢٠	-	-	-	-	٣٦٥,٨٧٧,٣٢٨
الشركات الصغيرة والمتوسطة	٥٢,٦٩٠,٥٥٤	-	-	-	-	-	-	٥٢,٦٩٠,٥٥٤
للحكومة والقطاع العام	٤٣,٦٤٩,٤٥٧	-	-	-	-	-	-	٤٣,٦٤٩,٤٥٧
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	-	-	-	-	-	-	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤
الموجودات الأخرى	٢,٣١٠,٦٢٩	-	-	-	-	-	-	٢,٣١٠,٦٢٩
المجموع/ للسنة الحالية	١,١٩٥,٤٥٩,٠٤٧	٣١,٤٥٥,١٠٢	٢٧,٣٨٧,٧٠٩	١٣,٣٥٠	٣٣,٤٤٤	٣,٧٩٧,٣٣٢	٤٦٠,٧٠١	١,٢٥٨,٦٠٦,٦٨٥
الكفالات المالية	١١٣,٤٧١,٨٦٣	-	-	-	-	-	-	١١٣,٤٧١,٨٦٣
الاعتمادات والقبولات	٢٧٢,٩٧٦	١,١٢٦,٧٨٣	٣,٨١٥,٩٥٧	٤,٤٤٧,٧٣٠	-	١١,٦٩٩	١٤,٤٩٨,٣١٢	٢٤,١٧٣,٤٥٧
اللتزامات الأخرى	١٠٧,٠٢٥,٣٩٧	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٠٢٥,٣٩٧
المجموع الكلي	١,٤١٦,٢٢٩,٢٨٣	٣٢,٥٨١,٨٨٥	٣١,٢٠٣,٦٦٦	٤,٤٦١,٠٨٠	٣٣,٤٤٤	٣,٨٠٩,٠٣١	١٤,٩٥٩,٠١٣	١,٥٠٣,٢٧٧,٤٠٢

ج. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	١,٢٣٩,٧٠٠,٩٣٧	١٥١,١٩٨,٥٨٥	٢٥,٣٢٩,٧٦١	١,٤١٦,٢٢٩,٢٨٣
دول الشرق الأوسط	٣٢,٤٦٠,٢٣٥	١٢١,٦٥٠	-	٣٢,٥٨١,٨٨٥
أوروبا	٣١,٢٠٣,٦٦٦	-	-	٣١,٢٠٣,٦٦٦
آسيا	٤,٤٦١,٠٨٠	-	-	٤,٤٦١,٠٨٠
افريقيا	٣٣,٤٤٤	-	-	٣٣,٤٤٤
أمريكا	٣,٨٠٩,٠٣١	-	-	٣,٨٠٩,٠٣١
دول أخرى	١١,٤٥٤,٥٩٠	٣,٥٠٤,٤٢٣	-	١٤,٩٥٩,٠١٣
المجموع	١,٣٢٣,١٢٢,٩٨٣	١٥٤,٨٢٤,٦٥٨	٢٥,٣٢٩,٧٦١	١,٥٠٣,٢٧٧,٤٠٢

٤٠- إدارة رأس المال

أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.
يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأس مال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك على أنه إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .

- ويتكون رأس المال التنظيمي من جزأين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة) الأرباح المدورة بعد استثناء أي مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة إن وجدت وتكلفة شراء أسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد إعادة الهيكلة والشهرة.
- أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية و احتياطي مخاطر مصرفية عامة والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين ، الديون المساندة و٤٥% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا كان موجباً ويطرح بالكامل إذا كان سالباً .
- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.
- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.
تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن ٦% ، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن ١٢% ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار / سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠%) من أرباحه قبل الضرائب في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

١- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢- نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

٣- نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.
يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم أخذ التاثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ١٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق درأسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III:

بنود رأس المال الأساسي	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح المدورة	١٠,٩٣٦,٦١٢	٥,٥٣٤,١٥٣
بنود الدخل الشامل الأخرى		
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	(٩٧٣,١٠٠)	(٢,٠٢٠,٩٨٤)
احتياطي قانوني	١٧,٢٠٨,٢١٣	١٥,٩٥٣,٦١٨
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	١٤٧,١٧١,٧٢٥	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧
يطرح منه:		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(٢,٢٦٦,٦٤٩)	(٢,٠٩٣,٦٥٣)
صافي موجودات ضريبية مؤجلة – بالصافي	(١٠,١٩٧,٨٤٥)	(١١,٢١٥,٨٦٩)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(٥,٠٨٢,٠١١)	(٧,٤٠٣,١٠٧)
الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أكثر من ١٠٪	(٨,٠٢٤,٥٨٦)	(٦,٣٧٤,٢٤٤)
إجمالي التعديلات الرقابية	(٢٥,٥٧١,٠٩١)	(٢٧,٠٨٦,٨٧٣)
صافي رأس المال الأساسي	١٢١,٦٠٠,٦٣٤	١١٢,٣٧٩,٩١٤
بنود رأس المال المساند		
المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى	٣,٢٩٨,٠٨٢	٤,٢٩٤,٥٠٨
مجموع رأس المال التنظيمي	١٢٤,٨٩٨,٧١٦	١١٦,٦٧٤,٤٢٢
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	٩٧٤,١٥٨,١٩٩	٩٣١,٣٢٦,٢١٩
مخاطر السوق	٦,٢٠٥,٣٩٤	١٢,٠٩٦,٠٦١
مخاطر التشغيل	٨٠,٠٦٨,٨٧٩	٧٦,٩٥٨,٤١٣
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	١,٠٦٠,٤٣٢,٤٧٢	١,٠٢٠,٣٨٠,٦٩٣
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	٪١١,٧٨	٪١١,٤٣
نسبة رأس المال الأساسي	٪١١,٤٧	٪١١,٠١

٤١- حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٢- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٩٠,٧١٠,٥٧٧	-	٩٠,٧١٠,٥٧٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٤,١٠٦,١٣٦	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤,١٠٦,١٣٦
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٣١٥,٥٧٧,٢٥٦	٤٥٨,٣٢٦,٥٤٣	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٧٧٨,٢١٠	-	١,٧٧٨,٢١٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٧٤٦,٦٢١	٣٠,١٩٦,٠٥١	٣١,٩٤٢,٦٧٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١٢٩,٩٦٤,٩٧٨	٢٣٢,٤٤٤,١٧٦	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	٢١,٨٥٧,٨٤٤	٢١,٨٥٧,٨٤٤
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٢,٢٦٦,٦٤٩	٢,٢٦٦,٦٤٩
موجودات حق استخدام	-	٥,٤٢٩,٧٣٣	٥,٤٢٩,٧٣٣
موجودات ضريبية مؤجلة	-	١٠,٣٢٢,٤٥٧	١٠,٣٢٢,٤٥٧
موجودات أخرى	٨٢,٨٠٠,٦١٧	٧,٣٨٩,٦٦٠	٩٠,١٩٠,٢٧٧
مجموع الموجودات	٦٤٦,٦٨٤,٣٩٥	٧٩٨,٢٣٣,١١٣	١,٤٤٤,٩١٧,٥٠٨
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٩,٣١٣,٠٢٠	٧٢,٠٠٠,٠٠٠	١١١,٣١٣,٠٢٠
ودائع عملاء	٨٦٤,١٣٤,٧٧٩	١٠٥,٢٥٤,١١٥	٩٦٩,٣٨٨,٨٩٤
تأمينات نقدية	٢٠,٤١٤,٥٦٤	٢٠,٤١٤,٥٦٣	٤٠,٨٢٩,١٢٧
أموال مقترضة	٨٤,٥١٦,١٩١	٥٥,٩٦٧,٥٤٦	١٤٠,٤٨٣,٧٣٧
مخصص ضريبة الدخل	٣,١٢٦,٢٩٤	-	٣,١٢٦,٢٩٤
مخصصات متنوعة	٨٨٣,٠٤٩	-	٨٨٣,٠٤٩
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٢٤,٦١٢	-	١٢٤,٦١٢
التزامات عقود تأجير	١,١٢٤,١٣٢	٤,٢٣٦,٩٨١	٥,٣٦١,١١٣
مطلوبات أخرى	١٨,٤٣٩,٦٢٠	٧,٧٩٦,٣١٧	٢٦,٢٣٥,٩٣٧
مجموع المطلوبات	١,٠٣٢,٠٧٦,٢٦١	٢٦٥,٦٦٩,٥٢٢	١,٢٩٧,٧٤٥,٧٨٣
صافي الموجودات	(٣٨٥,٣٩١,٨٦٦)	٥٣٢,٥٦٣,٥٩١	١٤٧,١٧١,٧٢٥

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٩٦,٨٥١,٥٤٤	-	٩٦,٨٥١,٥٤٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩,٣١٨,٢٧٣	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٩,٣١٨,٢٧٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٦٩,٠٨٤,٤٥٨	٤٤٤,٨١٦,٥٦٧	٧١٣,٩٠١,٠٢٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٦٤٥,٩٢٣	-	١,٦٤٥,٩٢٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٤٦٥,٢٠٢	٢٧,٥٨٧,٩١١	٢٩,٠٥٣,١١٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٥,١١٣,٠٢٧	٢٤٧,٠٩٣,١٥٩	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	٢١,٨٧٢,٦٨٢	٢١,٨٧٢,٦٨٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٢,٠٩٣,٦٥٣	٢,٠٩٣,٦٥٣
موجودات حق استخدام	-	٥,١١٩,٢٨١	٥,١١٩,٢٨١
موجودات ضريبية مؤجلة	-	١١,٢١٥,٨٦٩	١١,٢١٥,٨٦٩
موجودات أخرى	١٠١,٠٩٢,٧٤٦	٧,٦٥١,٢٧٠	١٠٨,٧٤٤,٠١٦
مجموع الموجودات	٥٥٤,٥٧١,١٧٣	٧٩٧,٤٥٠,٣٩٢	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٦٧٠,٩٠١	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٢,٦٧٠,٩٠١
ودائع عملاء	٨٣٥,٧٥٢,٢٤٤	٩٩,٩٣٤,٧٢٢	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦
تأمينات نقدية	٢٠,٩١١,٣٠١	٢٠,٩١١,٣٠١	٤١,٨٢٢,٦٠٢
أموال مقترضة	٦٥,١٩٤,٢٣٩	٣٨,٣٧٠,٤٨٩	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨
مخصص ضريبة الدخل	١٧٤,٧٥٨	-	١٧٤,٧٥٨
مخصصات متنوعة	٨٢٢,٥١١	-	٨٢٢,٥١١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-
التزامات عقود تأجير	١,٠٦٣,٧٣٨	٣,٧٦٦,٥٦١	٤,٨٣٠,٢٩٩
مطلوبات أخرى	٢٢,٩٨٢,٠١٣	-	٢٢,٩٨٢,٠١٣
مجموع المطلوبات	٩٧٤,٥٧١,٧٠٥	٢٣٧,٩٨٣,٠٧٣	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
صافي الموجودات	(٤٢٠,٠٠٠,٥٣٢)	٥٥٩,٤٦٧,٣١٩	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧

٤٣- مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

	القيمة العادلة					
	٣١ كانون الأول		مستوى القيمة	طريقة التقييم	مدخلات هامة	العلاقة بين المدخلات الهامة
الموجودات المالية/ المطلوبات المالية	٢٠٢١	٢٠٢٠	العادلة	والمدخلات المستخدمة	غير ملموسة	غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات مدرجة	١,٧٧٨,٢١٠	١,٦٤٥,٩٢٣	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	١,٧٧٨,٢١٠	١,٦٤٥,٩٢٣				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
مدرجة	٢٦,٦٢٢,٠٩٩	٢٣,٩٥٤,٨٧٨	المستوى الأول والثاني	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
غير مدرجة	٥,٣٢٠,٥٧٣	٥,٠٩٨,٢٣٥	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
	٣١,٩٤٢,٦٧٢	٢٩,٠٥٣,١١٣				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠٢١ .

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:
باستثناء ما يرد في الجدول أدناه اننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو إن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	٣١ كانون الأول				مستوى القيمة
	٢٠٢١		٢٠٢٠		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير مقاسة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	٦٥,٨٧٦,٩٦٧	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	٧٢,٨٧٣,٤٥٨	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٤,١٠٦,١٣٦	٥٤,٤٢٥,٧٠٩	٧٩,٣١٨,٢٧٣	٧٩,٣٦٥,٤٩٥	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٧٧٣,٩٠٣,٧٩٩	٧٨١,٧٣٦,٦١٧	٧١٣,٩٠١,٠٢٥	٧٢٢,٠٥٤,٧٥٠	المستوى الثاني
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣٦٢,٤٠٩,١٥٤	٣٦٥,٢٤٧,٦١١	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٨٤,٩١٤,٠٢٢	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,٢٥٦,٢٩٦,٠٥٦	١,٢٦٧,٢٨٦,٩٠٤	١,١٤٨,٢٩٤,٨٣٢	١,١٥٩,٢٠٧,٧٢٥	-
مطلوبات مالية غير مقاسة القيمة العادلة	-	-	-	-	-
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١١١,٣١٣,٠٢٠	١١٣,٤١٧,٩٤٦	١٠٢,٦٧٠,٩٠١	١٠٣,٧٦١,٩٢٢	المستوى الثاني
ودائع عملاء	٩٦٩,٣٨٨,٨٩٤	٩٧١,٤٧٩,٧١٨	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦	٩٣٨,٥٠٤,٢٥٧	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	٤٠,٨٢٩,١٢٧	٤١,٠٦٢,٩٩٠	٤١,٨٢٢,٦٠٢	٤٢,٠٨٨,٦٣١	المستوى الثاني
أموال مقترضة	١٤٠,٤٨٣,٧٣٧	١٤١,٠٠٤,٣٢٠	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨	١٠٤,٢٠٨,٧٤٨	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	١,٢٦٢,٠١٤,٧٧٨	١,٢٦٦,٩٦٤,٩٧٤	١,١٨٣,٧٤٥,١٩٧	١,١٨٨,٥٦٣,٥٥٨	-

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

٤٤- ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	دينار	دينار
اعتمادات	٩,١٨٣,١٢٥	٣,٧٢٤,٩١٩
قبولات	١٥,٠٠٠,٥٨٧	٢٢,٤٥٨,٠٥١
كفالات	-	-
دفع	٢٦,٤٣٠,٧٥٢	٢٧,١٥٩,٦١٣
حسن تنفيذ	٤٠,٢٠٨,١٤١	٣٩,٦٦٣,٩١٧
أخرى	٤٧,٨٢٧,٢٠٦	٤٩,٥٧٣,٥١٨
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٥٥,٥٦٢,٧٠٢	٦٤,٠٦٦,١٨٩
المجموع	١٩٤,٢١٢,٥١٣	٢٠٦,٦٤٦,٢٠٧

ب- بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية ١٤٩,٣٠٠ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (١٥١,٠٨٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) .

٤٥- القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك ٢,٣٦٦,٦٦٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢٦,٣٩٩,٥١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠)، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ ٢٦٧,٦٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢٠٧,١٥٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠) .

٤٦- الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

تم بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٠ توقيع مذكرة تفاهم بين البنك التجاري الأردني والبنك الوطني في فلسطين حيث يقوم بموجبها البنك الوطني بالاستحواذ على معظم موجودات ومطلوبات فرع البنك التجاري الأردني في فلسطين بقيمتها الدفترية وذلك مقابل دخول البنك التجاري الأردني كشريك استراتيجي بنسبة ١٥٪ من رأسمال البنك الوطني علماً بأن إدارة البنك تتوقع ان تستكمل عملية البيع خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ هذا وبموجب متطلبات المعيار رقم (٥) تم إعادة إظهار أرقام المقارنة في قائمة الدخل بحيث تم إظهار نتائج الأعمال الخاصة بفروع البنك في فلسطين في بند (الخسارة) الربح من العمليات غير المستمرة بالإضافة إلى تحويل جميع الموجودات المباعة إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المباعة إلى بند مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع، علماً بأنه تم توقيع الاتفاقية النهائية بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠٢٠.

كجزء من الصفقة، اتفق البنكان على ربط ودائع تبادلية بشروط تفضيلية لصالح البنك الوطني لتعويضه عن فروقات القيمة العادلة لبعض الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها. قام البنك بتقييم هذه الودائع التبادلية وإظهارها بالقيمة العادلة استجابة لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ (قياس القيمة العادلة) ونتج عن ذلك انخفاض في القيمة العادلة بمبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ دينار تم تسجيلها ضمن بند نتائج العمليات غير المستمره ضمن قائمه الدخل خلال عام ٢٠٢٠.

إن نتائج أداء العمليات غير المستمرة المشمولة بالدخل لسنة ٢٠٢٠هي كما يلي:

	٢٠٢٠
	دينار
الفوائد الدائنة	٢,٢٥٤,٤٨١
ينزل: الفوائد المدينة	(١,٦٩٦,١٥٥)
صافي إيرادات الفوائد	٥٥٨,٣٢٦
صافي إيرادات العمولات	٦٩,٨٨٥
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	٦٢٨,٢١١
أرباح عملات اجنبية	٦٠,٧٠٤
عوائد توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١٩١,٣٦٨
إيرادات أخرى	١٥٥,٤٠٢
إجمالي الدخل	١,٠٣٥,٦٨٥
نفقات الموظفين	٩٢١,٨٨٥
استهلاكات وإطفاءات	٢٦٧,٦١٩
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	١,٢٢٠,٠٠٣
مخصصات متنوعة	١,٨٧٧,٢٥٥
مخصص خسائر بيع فروع فلسطين	-
مصاريف أخرى	٩٣٩,٥٩٩
إجمالي المصروفات	٥,٢٢٦,٣٦١
(الخسارة) للسنة قبل الضرائب	(٤,١٩٠,٦٧٦)
ضريبة الدخل للسنة	-
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة.	(٤,١٩٠,٦٧٦)

٤٧- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) إلى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

– تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
– الحق لتأجيل التسوية يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية،
– إن التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
– وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند إذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. يقوم البنك حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المنفصلة للبنك.

إشارة إلى الإطار المفاهيمي – تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) اندماج الأعمال – إشارة إلى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة إلى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في آذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناءً لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.
من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المنفصلة للبنك.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشآت من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم إنتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في الأرباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المنفصلة للبنك.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة أن تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كان العقد الخاسر أو سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». إن التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلاً من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الإدارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها إلى الطرف الآخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المنفصلة للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى – شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨–٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.
لا ينطبق هذا التعديل على البنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار ١٠% لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨–٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها البنك بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. يقوم البنك بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها البنك التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر سيقوم البنك بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها البنك التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) ، حيث قدم تعريفًا لـ «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على البنك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الهامة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «المادية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

يقوم البنك حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للبنك.

٤٨– أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لعام ٢٠٢٠ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لسنة ٢٠٢١ ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق المساهمين للعام ٢٠٢٠.

تقرير مدقق حسابات
حول البيانات المالية
السنوية للبنك

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إرنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦٥٨٠ ٠٧٧٧ / ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٢ ٦١١١
فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٣ ٨٣٠٠
www.ey.com/me

Building a better working world

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك التجاري الأردني – شركة مساهمة عامة محدودة
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية . بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية . ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية. إيضاح (٣٢) حول القوائم المالية	
امر التدقيق الهام	**نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام**
يتطلب احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. بلغ مجمل رصيد التسهيلات الائتمانية للبنك ٨٦٢ مليون دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٦٣,٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١. تشكل التسهيلات الائتمانية جزءً كبيراً من موجودات البنك، وهنالك احتمالية عدم دقة احتساب مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يعتبر هذا الامر من أمور التدقيق الهامة.	تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي: فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. **مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية:** فيما يخص المخصصات لقاء التعرضات المصنفة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، فقد قمنا بفهم منهجية البنك المتبعة لاحتساب المخصصات والافتراضات الأساسية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية: • قمنا بفهم نموذج التصنيف الد خلي للتسهيلات الائتمانية للبنك. • قمنا بمراجعة تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. • قمنا بمراجعة ملائمة تصنيف البنك للتعرضات لعينة مختارة. • بالنسبة للافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أجرينا مناقشات مع الإدارة وتأكدنا من صحة الافتراضات باستخدام المعلومات العامة المتاحة.

	• لعينة من التعرضات، تحققنا من ملائمة تحديد التعرضات عند التعثر، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة عن عملية السداد. • تحققنا من ملائمة فرضيات إدارة البنك في احتساب الخسارة عند التعثر المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية للتأكد من ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). ان السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والافصاح عن التسهيلات الائتمانية إدارة مخاطر الائتمان مفصلة في ايضاحات ٢ و٣ و٦ حول القوائم المالية. المخصصات المحددة للمرحلة الثالثة: • بالنسبة الى التعرضات التي تم تحديد انخفاض قيمتها بشكل فردي فقد حصلنا على فهم لأخر التحديثات التي طرأت على وضع الطرف المقابل وتحققنا من تقديرات الإدارة فيما يخص التدفقات النقدية من هذه التعرضات، كما قمنا بمراجعة المخصصات الناتجة عن انخفاض قيمة هذه التعرضات. وقمنا باحتساب المخصص الناتج عن انخفاض قيمة هذه التعرضات باستخدام سيناريوهات مختلفة لعينة من هذه التعرضات.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية .

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

وضاح عصام برقاوي
ترخيص رقم ٥٩١

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٧ شباط ٢٠٢٢

دليل الحاكمية المؤسسية
ودليل حاكمية وإدارة
المعلومات والتكنولوجيا
المصاحبة لها وتقرير
الحوكمة

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذا الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطلع: الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكها وللمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعاً من رئيس مجلس الإدارة.

الأقرباء: الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والأولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.
بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

١. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

٢. عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:

– الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
– توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
– توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
– الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب واتباع منهجية الإفصاح.
– وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
– توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

– العدالة:
يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

– الشفافية:
يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما أن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

– المساءلة:
تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

– المسؤولية:
يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما أن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية.

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، بحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

١- إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.

٢- إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.

٣- من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك واستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.

٤- التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

– لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (١١ عضواً) ولا يزيد عن (١٣ عضواً) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
– عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
– يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
– يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
– ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
– لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة إلى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية:
• تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
• تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
• تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
• توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
• توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
• إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
• إدارة العمليات اليومية للبنك.

– يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة من ربع أعضائه على الأقل بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
– يمكن لأعضاء اللجنة التصويت على القرارات التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف والتوقيع على محاضر الاجتماعات لتعذر حضوره الشخصي وبعد أن يتم تقديم الأعذار للمجلس، على أن تكون مقبولة، وأن تقوم أمانة السر بإعلام مقرري اللجان بالموافقة على الحضور من خلال الفيديو أو الهاتف ويتم اتباع الإجراءات التالية:
• توثيق العملية حسب الأصول، والاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لحين استكمال التواقيع.
• أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
• أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (٥٠%) من اجتماعات اللجنة خلال العام.

– ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدويناً للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره ٤ سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

(*) العضو التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

١- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

٢- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.

٣- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.

٤- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

٥- التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.

٦- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.

٧- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

٨- التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.

٩- التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

١٠- تَحمُّل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.

١١- اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.

١٢- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

١٣- التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.

١٤- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

١٥- اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.

١٦- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

١٧- يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).

١٨- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

١٩- وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح وبتعامل يتم بالعدالة والشفافية.

٢٠- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

٢١- يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

٢٢- يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:

- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

٢٣- قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

٢٤- إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

٢٥- اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- لجان الإدارة التنفيذية.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

٢٦- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

٢٧- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

٢٨- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الامتثال).

٢٩- الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

٣٠- بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

٣١- ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

٣٢- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.

٣٣- يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.

٣٤- تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة.

٣٥- تعيين ضابط ارتباط يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

٣٦- اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

٣٧- اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.

٣٨- وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ٥% من أسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.

٣٩- اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

٤٠- لمجلس الإدارة الاستعانة بأي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتجنب تعارض المصالح.

٤١- اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.

٤٢- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.

٤٣- على كل عضوٍ من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تدأول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس مجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:

١- الحرص على إقامة علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.

٢- خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

٣- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.

٤- التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

٥- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

٦- ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.

٧- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

٨- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمية المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

٩- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

١٠- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

١١- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

١٢- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول أسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر وموائيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وأن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:

١. اجتماعات الهيئة العامة.
٢. التقرير السنوي.
٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
٥. قسم علاقات المساهمين.

- ويخصص البنك جزءاً من موقعه الإلكتروني وبحيث يتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك وفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.
وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدي المدير العام أو مساعدي المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملاءمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب. شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:
يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلا لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج. الاهتمام والولاء:
يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

١. الصدق:
علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢. الولاء:
في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣. الاهتمام:
يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطّلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:

١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء. إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، ووجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، ووجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة لذا فإنه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعَرَّف العضو المستقل على أنه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوافر به الشروط التالية:

١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.

٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تَشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.

٨. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

٩. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن خمسين ألف دينار.

١٠. أن لا يمتلك العضو ما نسبته ٥% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.

١١. أن لا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته ٥% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.

١٢. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ . الاطلاع والمعرفة:
يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و . ميثاق سلوكيات العمل:
لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

١. استحدث المجلس نظاماً لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

٢. يعتمد المجلس نظاماً لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
- أن يعطى وزناً ترجيحياً مناسباً لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

١- اختيار الإدارة:

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

٢- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

٣- الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

١- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢- الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
٣- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

٤- التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٥- السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

- سياسة الائتمان.
- السياسة الاستثمارية.
- سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
- ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
- نظام شؤون الموظفين.
- سياسات أخرى:
- سياسة إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

إن من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات «متخذي المخاطر» و«مراقبي المخاطر».
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلامة والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

١. التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.

ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
- ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
- يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.

و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس التدقيق المبني على المخاطر.

ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٢. التدقيق الخارجي:

- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب (للإدارة العامة–الأردن)، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة التدقيق في البنك.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعي البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بمراقبة أعمال البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

٣. إدارة المخاطر:

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

١. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
٢. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
٣. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
٤. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٦. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
٧. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، ولجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
٨. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٩. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
١٠. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.

١١. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
١٢. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
١٣. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٤. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
١٥. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
١٦. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
١٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
١٨. المسؤول المباشر عن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

٤. الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك، وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي:

- اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحاكمية القرارات ذات العلاقة.
- ترفع دائرة الامتثال تقاريرها إلى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.
٤. ترفع اللجنة تقريراً لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
٥. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
٦. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس أي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونة من أربعة أعضاء – ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- إ قرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
- الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.

- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- ترفع للجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها.
- ترفع للجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
- يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
٢. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منتديات...إلخ.
٣. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
٥. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطّلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
٦. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
٧. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
٨. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
٩. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (٣–٥) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

١٠. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناءً على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناءً على تنسيب من المدير العام.
١١. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.
١٢. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل وللجانه ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٣. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معدّ من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٤. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
١٥. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً أنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

أ) النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

- الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
- الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
- مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
- الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ب) النواحي المتعلقة بالامتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وبما لايتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك وأية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى ناظمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
- الاطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو خسائر مالية أو تؤثر على سمعة البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
- وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

خامساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة إلى المجلس بشكل دوري.
- اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والأسس السليمة والتسلسل الإداري.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب أن يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة في المجال المصرفي والأسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الاستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الاستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة إلى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة.

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
- تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
- متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.
- دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
- دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
- أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة بالاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني. كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق بالقيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (١%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

– ملخصاً للهيكل التنظيمي.

– ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

– المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.

– معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.

– معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

– عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.

– أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.

– ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.

– أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.

– إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

– للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط الواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:

– على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به على أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

– توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار إلى تسمية من يمثله.

– يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

– تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

– تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.

– تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

– للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه.

– للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.

– للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.

– للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.

– للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في المادة (٦/د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.

– يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.

– تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.

– يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة إن وجدت.
- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.
- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكّنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة التي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذا الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- الإدارة التنفيذية ومدراء العمليات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للإدارة التنفيذية والتي تقوم بالتوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الإطّلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة

أخرى بتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.
- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات «هو إنشاء القيمة المضافة» للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders Needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
   - توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
   - إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
   - توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
   - الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
   - إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
   - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
   - تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
   - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
   - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.
٢. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.
٣. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
٤. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
٥. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي عناصر التمكين الستة المرتبطة بنشاطات تتعلق بمواضيع الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات أهمية وأولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) وعناصر التمكين

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادىء الرئيسة لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا

المصاحبة لها وفقاً لإطار COBIT:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs) :

أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

٢. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end): بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

٣. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):

يتماشى على مستوى عالي مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكل ما يتعلق بإدارتها.

٤. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):

يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

٥. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):

يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ثانياً: عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة دعامات (7Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

١. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.
٢. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
٣. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
٤. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
٥. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
٦. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية بتوفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
٧. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.
ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات (الممكنات) السبع والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و(COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات التعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT)* من نطاقي عمليات رئيسيين هما:

١. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم: Evaluate، والتوجيه Direct، والمراقبة Monitor، والمعروفة باختصار (EDM5)، ويقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

٢. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة باختصار (PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:
   - المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
   - البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
   - الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.

* يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (٢٦٪) من الأهداف الواردة في سادساً أعلاه ضمن أهداف الإدارة (بما لا يزيد عن ٩ أهداف بحد أقصى من أصل ٣٥ هدفاً) على أنها ذات أهمية وأولوية أدنى أو مهملة.

- المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق أدوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:

- المستوى (٠) – الإجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك أن هناك مشكلة يجب معالجتها.
- المستوى (١) – الإجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بأن البنك أدرك بأن المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل إن هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على أساس فردي أو على أساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
- المستوى (٢) – الإجراء خاضع للإدارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي أو نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فإن الأخطاء محتملة.
- المستوى (٣) – الإجراء الرأسخ (Established process): تم توثيق الإجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح أن يتم كشف الانحرافات.
- المستوى (٤) – الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة أو مجزأة.
- المستوى (٥) – الإجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناءً على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لأتمتة تدفق العمل، فتوفر الأدوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي عناصر التمكين (Enablers or Components) الستة المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك أن لا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (٣) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في إطار العمل (COBIT)*، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.

* يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (٢٦٪) من الأهداف الواردة في سادساً أعلاه ضمن أهداف الإدارة (بما لا يزيد عن ٩ أهداف بحد أقصى من أصل ٣٥ هدفاً) على أنها ذات أهمية وأولوية أدنى أو مهملة.

- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness,) Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

٢. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك .
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها بالأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Components or Enablers) الستة، وذلك بناءً على درأسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار الـ (Design Factors) الواردة في (Design Guide - Cobit 2019).
- يسمح باعتماد تقارير المدقق (الداخلي والخارجي) من قبل اللجنة على أن يتم إطلاع مجلس الإدارة عليه.
- الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني ويتم اعتمادهما من قبل مجلس الإدارة الذي يقوم بفحص الامتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني.

- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الاستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.
- التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
- متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الاستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
- تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات استقلالية وحدة أمن المعلومات بحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالاطّلاع على التقارير النصف سنوية التي تقوم برفعها وحدة أمن المعلومات ورفعها للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.

٣. لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

ا. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي

((Information Technology Assurance Framework (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating) : قوي (1 Strong Performance, Rate)، ومرضي (Satisfactory Performance, 2 Rate)، وعادل (3 fair Performance, Rate)، وحدي (4 Marginal Performance, Rate)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance, 5 Rate).

على أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٥ أو ٤) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٢ أو ١)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر–ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

٥. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) (Information Technology Assurance Framework) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته التي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

ا. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/ أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT– Enabling Information).
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

٢. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/ بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

ا. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.

٢. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها و تكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.

٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.

٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.

٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.

– تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.

٧.تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع :

١.تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٠٩/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

٢.تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعديلاتها بتاريخ (٢٠١٩/٠١/٢١).

٣.COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ ولغاية أربع سنوات، ويوجد لدى البنك دليل حاكمية مؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناظمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية :

– أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وأسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١– سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

٢– معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

٣– سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

٤– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبوغوش (غير مستقل)

٥– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال (غير مستقل)

٦– شركة الأردن الأولى للاستثمار/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» (غير مستقل)

٧– سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور (غير مستقل)

٨– معالي السيد مهند شحاده خليل خليل/ عضو مجلس إدارة (مستقل) (تم تقديم الاستقالة بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/١٥)

٩– سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

١٠– سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

١١– سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

– المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
	المسمى الوظيفي	الاسم
١	المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن
٢	نائب المدير العام	علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف
٣	نائب المدير العام للأعمال المصرفية (لغاية ٢٠٢١/٠١/١٤)	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد
٤	مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان
٥	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه
٦	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك
٧	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
٨	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	أنس ماهر راضي عايش
٩	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (لغاية ٢٠٢١/١٢/٣٠)	منير «محمد جمعه» أحمد المحتسب*
١٠	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
المستشار القانوني وأمين سر مجلس الإدارة		
	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي*
مدراء الدوائر الرقابية**		
	المسمى الوظيفي	الاسم
١	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود إبراهيم محمود محمود
٢	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
مسؤول قسم المساهمين		
	المسمى الوظيفي	الاسم
–	مسؤول قسم المساهمين	هيثم أمين خليل حموري *

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا
**مدير دائرة المخاطر شاغر خلال العام ٢٠٢١

– عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

- رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٠٦/٢٨

- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٠٤/٣٠ ولغاية الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٢٩.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠١.

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠١٩/٠٦/١١

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

معالي السيد مهند شحادة خليل خليل/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠١٩/١٢/٢٢

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد عبدالنور نايف عبدالنور عبدالنور/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

- عضو مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.
- عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن.

– ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:

السيد محمود إبراهيم محمود محمود/ مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

– أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١:

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
١	لجنة التسهيلات	٣ اجتماعات	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			أيمن المجالي عضو اللجنة	حضر اجتماعين	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها: صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			أسامة حمد عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها: فادي أبوغوش عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
٢	لجنة المخاطر والامتثال	٧ اجتماعات	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها: صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			هنري عزام عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها: فادي أبوغوش عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٣	لجنة التسويات والمديونيات	٤ اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها: صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	٣ اجتماعات	عبدالنور عبدالنور رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			مهند شحادة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها: فادي Bبوغوش عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها: صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			هنري عزام عضو اللجنة	حضر اجتماعين	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			ناصر صالح عضو اللجنة	حضر اجتماعين	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
٥	لجنة التدقيق	٧ اجتماعات	مهند شحاده رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة يمثلها: مؤنس عبدالعال	حضر جميع اجتماعاتها	-
			ناصر صالح عضو اللجنة	حضر ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			هنري عزام عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماعين	أسامة حمد رئيس اللجنة	حضر الاجتماعين	-
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	-
			مهند شحادة عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	-
			ناصر صالح عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	-
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	٥ اجتماعات	هنري عزام رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			مهند شحادة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			أسامة حمد عضو اللجنة	حضر ٤ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) السيد مؤنس عبدالعال عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	٥ اجتماعات	ناصر صالح رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
			عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-

أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية:

سعادة السيد مهند شحاده خليل خليل/ رئيس لجنة التدقيق

حصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على شهادة بكالوريوس في علوم الحاسوب «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

يعمل حالياً المدير العام التنفيذي لشركة الأردن الدولية للتأمين اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠١، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة محطة الإعلام العام المستقلة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤، شغل منصب رئيس مجلس إدارة الاستثمارات الحكومية (غير متفرغ)، شغل منصب رئيس الدائرة الاستثمارية وتطوير الأعمال – مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني، شغل منصب وزير الدولة لشؤون الاستثمار (رئيس هيئة الاستثمار) وعضو في فريق الاقتصاد الحكومي، شغل منصب مدير عام الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة لفرعي الأردن وفلسطين، شغل منصب مدير أول الخدمات المالية الشخصية وإدارة الثروات – إتش إس بي سي بنك الأردن، شغل منصب نائب مدير عام بنك الإسكان للتجارة والتمويل، شغل منصب رئيس تنفيذي صندوق الائتمان العسكري، شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة صندوق الائتمان العسكري، لديه خبرة ٢٣ عاماً في المؤسسات المالية والاستثمارية في كلا القطاعين العام والخاص، يتخللها مجموعة من الأدوار القيادية في كل من الأردن، لبنان، مصر، فلسطين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة / عضو لجنة التدقيق

حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، حصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧)، شغل منصب مدير القروض في بنك المشرق– الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨)، كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية، عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١).

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام/ عضو لجنة التدقيق

يعمل هنري عزام حاليًا أستاذًا في المالية ومديراً لبرنامج الماجستير في المالية ، كلية العليان لإدارة الأعمال (OSB)، الجامعة الأمريكية في بيروت التحق بكلية (OSB) في كانون ثاني ٢٠١٤، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجلوس عام ١٩٧٧، حاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٢، حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٠.

الخبرات العملية:

شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من آب ٢٠١٢ إلى أيلول ٢٠١٣، شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أيار ٢٠٠٧ حتى تشرين أول ٢٠١٠، حيث كان يشرف على فريق مكون من ٢٥٠ موظفاً يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة والبحرين والقاهرة والجزائر، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى ٣١ تموز ٢٠١٢، أسس «شركة أموال إنفست» وعمل رئيساً تنفيذياً فيها خلال الفترة (٢٠٠٥ –٢٠٠٦)، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (٢٠٠١–٢٠٠٤)، شغل منصب رئيس مجلس إدارة «بورصة دبي العالمية» خلال الفترة (٢٠٠١ –٢٠٠٤)، شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (١٩٩٨–٢٠٠١)، شغل منصب نائب المدير العام في «بنك الأهلي التجاري» في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٨)، شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في البنك التجاري الوطني السعودي، جدة المملكة العربية السعودية (١٩٩٠– ١٩٩٨)، شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (١٩٨٣–١٩٩٠)، شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل–٢٠١٧، وعضو مجلس إدارة كعضو مستقل في شركة اقبال للاستثمار (٢٠١٨).

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو لجنة التدقيق

حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمان ١٩٩٥ ، حصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في ٢٠١٧، حصل على جائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي ٢٠١٨، تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor ٢٠١٤، عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، فاز بريادي العام ٢٠١٣ من شركة إرنست أند ينغ E&Y ، حصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان ٢٠١٢.

الخبرات العملية:

يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني، شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID …).

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال/ عضو لجنة التدقيق
ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام ٢٠٠٤ وحاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants - IMA) عام ٢٠١٤، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant - AICPA) عام ٢٠١٨، حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants - ACCA) عام ٢٠١٩، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
يعمل حالياً رئيس قسم شؤون الشركات منذ ٢٠٢٠/٠٧/٠١ في صندوق أموال الضمان الاجتماعي، عمل رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون ثاني ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٠/٠٦/٣٠، عمل رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار من أيار ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٨/١٢/٣١، وكان عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين ثاني ٢٠١٧ ولغاية تشرين ثاني ٢٠١٩، وكان عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان ٢٠١٧ ولغاية تشرين ثاني ٢٠١٧.

أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

		ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	شريف الرواشده	عبدالنور عبدالنور	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها السيد صالح الكيلاني	م.ض.إ المقعد الأول ويمثلها فيه السيد فادي أبوغوش	م. ض.إ المقعد الثاني ويمثلها فيه السيد مؤنس عبدالعال	هنري عزام	ناصر صالح	مهند شحادة	أسامة حمد
١	لجنة التسهيلات	رئيس اللجنة	عضو		عضو	عضو	عضو					عضو
٢	لجنة المخاطر والامتثال			رئيس اللجنة		عضو	عضو		عضو			
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات		رئيس اللجنة	عضو	عضو	عضو						
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي				رئيس اللجنة	عضو	عضو		عضو	عضو	عضو	
٥	لجنة التدقيق			عضو				عضو	عضو	عضو	رئيس اللجنة	
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو								عضو	عضو	رئيس اللجنة
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو						عضو	رئيس اللجنة		عضو	عضو
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات			عضو	عضو					رئيس اللجنة		

– عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (٦) اجتماعات.

– عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة:

عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام ٢٠٢١ «تسعة اجتماعات»

	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
١	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	-
٢	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	٨ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني	٩ اجتماعات	-
٤	سعادة السيد أسامة حمد عضو مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	-
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد فادي أبوغوش	٩ اجتماعات	-
٦	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد مؤنس عبدالعال	٩ اجتماعات	-
٧	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	-
٨	سعادة الدكتور هنري عزام عضو مجلس الإدارة	٨ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
٩	سعادة السيد ناصر صالح عضو مجلس الإدارة	٨ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
١٠	سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	-
١١	معالي السيد مهند شحادة* عضو مجلس الإدارة	٩ اجتماعات	-

*استقال بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/١٥.

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

عناوين الفروع والمكاتب

ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
١	الإدارة العامة	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٣٠٠٠	٠٦ – ٥٦٦٤١١٠
٢	الفرع الرئيسي	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٢٠٣٠٨٦
٣	الشميساني	عمان – ش الثقافة – بناية CSC	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٢١٨٧٨
٤	جبل عمان	جبل عمان – شارع الأمير محمد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٢١٩٦٨
٥	المجمع التجاري	مجمع بنك الإسكان – شارع الملكة نور	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٨٣٦٥٧
٦	جبل الحسين	جبل الحسين – شارع جمال الدين الأفغاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٦٣٩٥١٩
٧	العبدلي إكسبرس	العبدلي الجديد – شارع الشيخ رفيق الحرير ي	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥١٠٤٧٩٧
٨	شارع مكة	أم السماق – شارع مكة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٨٢١٨١١
٩	اليرموك	عمان – شارع اليرموك	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٧٨٦٨٥
١٠	القويسمة	عمان – شارع الأمير الحسن	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٨٤٦٩٢
١١	ماركا	ماركا – شارع الملك عبد الله الأول	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٨٨٣٦٦٥
١٢	الجبيهة	الجبيهة – شارع ياجوز – بالقرب من السيفوي	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٣٥٦٨٩٠
١٣	الفحيص	الفحيص – شارع الحجاز	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٢٠٥٢٠
١٤	شارع وصفي التل	عمان – شارع وصفي التل – عمارة أبراج المهنية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٥٢٥٦٧٦
١٥	الصويفية	عمان – جاليريا مول – شارع عبد الرحيم حاج محمد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٠١٧٦٠٨
١٦	الهاشمي الشمالي	عمان – شارع البطحاء	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٠٥٧٥٩٥
١٧	الزرقاء	الزرقاء – شارع السعادة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٩٩٣٢٩٠
١٨	مأدبا	مأدبا – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٢٤٦٩٣١
١٩	الكرك	الكرك – شارع طريق عمان الرئيسي – الثنية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٣ – ٢٣٨٦٩٦٧
٢٠	العقبة	الوحدات الشرقية – شارع ابن رشد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٣ – ٢٠١٤١٦٦
٢١	السلط	السلط – شارع الميدان	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٥٥١٥٦١
٢٢	معدي	الأغوار – دير علا – الشارع الرئيسي	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٥٧١٧٦١
٢٣	إربد	إربد – شارع بغداد – تقاطع دوار القيروان	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٢٥٩٤٠٧
٢٤	شارع الحصن	إربد – شارع الحصن	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧١٠٠٤٧٧
٢٥	الحي الشرقي إكسبرس	إربد – الحي الشرقي – شارع الهاشمي	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٢٥١٧٦١
٢٦	الرمثا	الرمثا – مبنى البلدية – شارع الوحدة العربية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٣٨١٨٥٧
٢٧	المفرق	المفرق – الحي الشرقي – شارع خالد أبو سماقة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٦٢٣٦٦٧٩
٢٨	الرصيفة	الزرقاء – الرصيفة – الجبل الشمالي – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٧٥١٦٧٧
٢٩	ضاحية الياسمين	عمان – ضاحية الياسمين – شارع الأمير هاشم بن الحسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٣٩٣٩٥٦
٣٠	ضاحية النخيل إكسبرس	عمان – ضاحية النخيل – شارع علي سالم اللحيوات	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٧١٢٥٩٦
٣١	المدينة الرياضية	عمان – منطقة المدينة الرياضية – شارع الشهيد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥١٥٤١٧٠
٣٢	أم أذينة	عمان – شارع مكة – بناية الثوابت	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٥٢٧٤٣٩
٣٣	أبوالسوس إكسبرس	عمان – وادي السير – أبوالسوس– شارع الصناعة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٨١١٢٣١
٣٤	مرج الحمام	عمان – مرج الحمام – شارع محمد سعيد العبادي – عمارة رقم ٨٩	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٧١٦٣٤٠
٣٥	طبربور إكسبرس	عمان – طبربور – شارع طبربور – مجمع ليمار	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٠٦٥٤٠٤